

شَرْحُ كِتَابِ الْهُدُودِ لِلأَبْدِيِّ

تأليف

الشيخ الإمام العالم العلامة : عبد الرحمن بن محمد بن محمد

“ابن قاسم”

المالكى النحوى

رحمه الله

(المتوفى : بعد ٩٢٠ هـ .)

تحقيق

الدكتور : المتولى بن رمضان أحمد الدهيبي

١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م



شرح كتاب الصلوة للأبي

تأليف

الشيخ الإمام العالم العلامة : عبد الرحمن بن محمد بن محمد

« ابن قاسم »

المالك بن النخوع

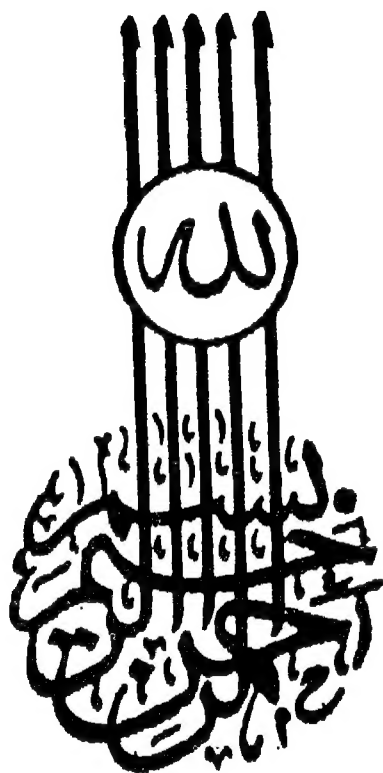
رحمه الله

(المخوع : بعد ٩٢٠ هـ)

تحقيق

الدكتور : المتولي بن رمضان أحمد التميمي

١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذى هدانا لهذا، وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله .
والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله . وعلى آله وصحبه ، ومن
سار على هديه إلى يوم الدين .

وبعد :

فإنّ هذا (شرح كتاب الحدود للأبدي) لابن قاسم ، هو الأثر
الثالث الذى نشره - بعون الله تعالى - محققاً ، فى موضوع (الحدود
النحوية) ، بعد أن كان الأثر الثانى هو (كتاب الحدود) للأبدي - الذى
هو المثلّ لشرحنا - هذا - وكان الأثر الأول هو (شرح كتاب الحدود فى
النحو) للفائى .

وبتحقيق هذا الكتاب - (شرح كتاب الحدود للأبدي) لابن قاسم -
ونشره، إتماماً للفائدة - بعد تحقيق (مّته) ونشره - وإيفاءً بالوعد الذى
قضيتُ به على نفسى بإخراج كل أثر جيّد فى موضوع (الحدود النحوية)

والذى لا أشكّ فيه - كما أرى - : أن هذا الكتاب قد جمع إلى
وجازة لفظه : سعة فى المضمون . وإلى منطقية منّاه : وضوحاً فى العبارة
- وإلى عقلية معتمّدة : لغوية فى البيان . وإلى صغر حجمه : عظيمها فى
الفائدة .

وكان العمل فى هذا الكتاب ينقسم إلى ثلاثة أقسام : قسم الدراسة ،
وقسم التحقيق ، ثم قسم الفهارس .

-٢-

أما (قسم الدراسة) : فتتوزع العمل فيه إلى ثلاثة جوانب :
الجانب الأول : (التعريف بصاحب الكتاب المحقق) ، وقد اشتمل على
 النقاط : اسمه ونسبه ، ومؤلفاته ، ومذهبه الفقهي ، ووفاته .

الجانب الثاني : (التعريف بالكتاب المحقق) ، وقد اشتمل على
 النقاط : كيف عرفت هذا الكتاب ، وصفة هذا الكتاب ، واسم هذا
 الكتاب ، وتوثيق نسبة هذا الكتاب إلى صاحبه ، وموضوع هذا الكتاب
 والقروض منه ، ومنهج هذا الكتاب ، وشخصية الشارح في هذا الكتاب ،
 وهنات الكتاب ، والمؤلفات في موضوع الحدود النحوية .

الجانب الثالث : (التعريف بمعالم تحقيق الكتاب المحقق) ، وقد
 اشتمل على النقاط : دواعي التحقيق ، ومعتقد التحقيق ، ومنهج
 التحقيق .

وأما عن (قسم التحقيق) : فدونتكم (منهج التحقيق) لتسترشد منه
 لصنعنا في تحقيق هذا الكتاب .

فأما عن (قسم الفهارس) : فقد صنعت في سبعة فهارس : فهرس
 الآيات القرآنية ، وفهرس الأحاديث الشريفة ، وفهرس الأقوال المأثورة ،
 وفهرس الأعلام ، وفهرس الأشعار ، وفهرس المصادر والمراجع ، وفهرس
 الموضوعات .

وأخيراً : فإنني أشهد الله - تعالى - أنني أخلصت لوجهه في هذا
 العمل ، فأسأله - سبحانه - أن يغفر لي ما كان فيه من زلل ، وأدعوه -

- ٣ -

رَغْبًا - أن يَجْزِيَنِي - بفضلِهِ - خير ما جازَى عن عمل ، إنه وَلَّى ذلك
والقادر عليه ، فَنعم المولى ونعم النصير - وآخِرُ دَعْوَانَا أن الحمد لله
رب العالمين -

المنصورة : فى يوم الأربعاء ٣ من رمضان ١٤١٣ هـ

٢٤ من فبراير ١٩٩٣ م

المحقــــــــــــــــق

-٤-

قسم الدراسات

التعريف بصاحب الكتاب المحقق

اسمه ونسبه :

عبد الرحمن، بن زين الدين محمد، بن محمد، الجلالى، جلال الدين،
ابن قاسم، المالكى .

جاء هذا النسب فى ديباجة افتتاح شرحه لكتاب الحدود للأبديّ ،
الذى هو موضوع التحقيق . وهذا أكمل ما جاء فى نسبه .

وجاء فى (إيضاح المكنون: ٣٩١/١ - ومثله أيضاً فى : ٤٣٩٦ : جلال
الدين عبد الرحمن بن زيد الدين محمد بن قاسم، الجلالى، المالكى
النحويّ .

وجاء كذلك فى (معجم المؤلفين: ١١٨٦/٥) : عبد الرحمن بن محمد
بن قاسم، الجلالى، المالكى، الشهير بابن قاسم، جلال الدين . نحويّ .
وجاء فى ترجمة النسخة المخطوطة للشرح: عبد الرحمن، ابن قاسم،
المالكى .

والحقّ : أن كُتِبَ التراجم قد ضُتّت بالحديث عن هذا الرجل ضُتّاً
شديداً، فَشَحَّ ما جاء فيها عنه، إذ لم يتجاوز ذلك اسمه ونسبه - الذى
ذكرته - ونسبة هذا الشرح الذى نُحَقِّقه إليه دون أن تذكر لنا شيئاً عن
نشأته وحياته العلميّة وغيرها، وعن شيوخه و تلاميذه ، ونحو ذلك ممّا
يُلتزم فى التراجم، سوى ما جاء فيها من أنه نحويّ، ومالكيّ المذهب،
وما جاء فى (معجم المؤلفين): من أن وفاته (بعد: ٩٢٠ هـ - ١٥١٤م) .

كما أننا لم نعرف شيئاً عن مَبْلَغِهِ من العلم، ومنزلته بين العلماء،

سوى ماجاء فى دىباحة افتتاح الشرح من عبارات عامّة - يُنعت بها أكثر العلماء - تقول: " .. سيدنا ومولانا ، الشيخ ، الإمام ، العالم ، العلامة ، المحبّر ، البحر ، الفهامة ، قدوة العلماء الاعلام ، وحيد دهره ، وقريد عصره " . وسوى ماجاء أيضاً فى ترجمة النسخة المخطوطة للشرح، من: "الشيخ، الإمام، العالم، العلامة " .

مؤلفاته :

لم يُريد - فيما جاء عن شارحنا من حديث - نسبة شىء من المؤلفات إليه ، سوى هذا الشرح الذى نُحقّقه ، فقد نُسب إليه فى: (إيضاح المكنون: ٣٩١/١ ، ٣٩٦) ، (معجم المؤلفين: ١٨٦/٥) ، وترجمة النسخة المخطوطة، وكذا فى أوائل الشرح على لسانه هو . كما يتبين ذلك فيما يأتى من نُقول فى المباحث بعدّ .

مذهبه الفقهى :

جاء النصّ على أنه (مالكىّ) فى جميع الموارد الأربعة التى ورد فيها اسمه، والتى ذكرتها قبل سطور .
ولعلّ : (مالكيّته) هذه كانت من بين الأسباب التى دعتّه إلى أن يشرح (كتاب الحدود للأبدىّ)، إذ (الأبدى) مالكيّ أيضاً، كما جاء فى الدراسة الخاصّة به .

وفاته :

ذكرت - قبل سطور - أن (معجم المؤلفين: ١٨٦/٥) جاء فيه: أن شارحنا توفى (بعد سنة ٩٢٠ هـ - ١٥١٤ م) .

[التعريف بالكتاب المحقق]

كيف عرفت هذا الكتاب ؟ :

عرفت هذا الكتاب كما عرفت الكتاب الآخر (كتاب الحدود للأبدي) الذى هذا الكتاب شرح له، فانظر ذلك هناك فى قسم الدراسة الخاقعة بالكتاب المذكور بتحقيقنا أيضاً .

صفة هذا الكتاب :

هذا الكتاب - كما أشرت فى الأسطر السابقة - شرح لكتاب الحدود للأبدي
ذَكَرَ ذلك كُلُّ مَنْ تَحَدَّثَ عَنْهُ :

فقد جاء فى (إيضاح المكنون: ٣٩١/١، ٣٩٦) - عند الحديث عن
حدود الأبدي - قوله: "شرحه جلال الدين عبد الرحمن بن زين الدين
محمد بن قاسم، الجلالى المالكى النحوى" .

وجاء فى (معجم المؤلفين: ١٨٦/٥) : "عبد الرحمن بن محمد بن
قاسم الجلالى، المالكى، الشهير بابن قاسم (جلال الدين)، نحوى . من
آثاره: شرح حدود النحو لشهاب الدين الأبدي" .

كما ذَكَرَ ذلك أيضاً صاحبه فى أوائله، فقال : "هذا شرح على (كتاب
الحدود) للشيخ العلامة شهاب الدين الأبدي" (١) .

وكما جاء ذِكْرُ ذلك أيضاً فى ترجمة النسخة المخطوطة للشرح :
"كتاب شرح حدود الأبدي للشيخ الإمام العالم العلامة : عبد الرحمن ،

(١) انظر : مبحث (إشارة الشارح إلى المتن وصاحبه) ص ٢ بترقيم الأصل .

ابن قاسم ، المالكي .

هذا، وهذا الشرح أحد شرحين عرفتهما لحدود الأبدى . أما الشرح الآخر، فهو: (التمشية الردادية على الحدود الأبدية): مجهول المؤلف . ذكره : فهرس مخطوطات جامعة أم القرى - بمكة المكرمة - الجزء الأول - من الطبعة الأولى ١٤٠٣، ١٩٨٣ - : ص ٢٥٩ رقم ١٣٥، (وانظر بيانات أخرى تتعلق به، في : هـ ٢ من (مبحث شروح الكتاب) في الدراسة الخاصة بالمتن) .

اسم هذا الكتاب :

- هناك موارد يمكن أن نستمد منها اسم هذا الكتاب، وهما:
- ١- جاء في (إيضاح المكنون : ٣٩١/١) : "حُدود الأبدى في النحو شرحه" . فاعتباراً بهذا يمكن أن يكون اسم هذا الكتاب :
- (شرح حدود الأبدى في النحو) .
 - ٢- وجاء في (إيضاح المكنون : ٣٩٦/١) : " حدود النحو لشهاب الدين الأبدى شرحه " .
واعتباراً بهذا يمكن أن يكون اسم الكتاب :
- (شرح حدود النحو للأبدى) .
 - ٣- وجاء في (معجم المؤلفين: ١٨٦/٥) : " ... ابن قاسم من آثاره: شرح حدود النحو لشهاب الدين الأبدى " . فمن هذا يمكن أن يكون اسم الكتاب :

- (شرح حدود النحو للأبدى) أيضاً .

٤- جاء في ترجمة النسخة المخطوطة الوحيدة للكتاب :

- (كتاب شرح حدود الأبدى) .

٥- وجاء في داخل النسخة، في أعلى بعض المحائف اليسرى: (شرح

-٩-

الحدود فى النحو) .

٦- وجاء فى أوائل صُلب الشرح على لسان صاحبه : "هذا شرح على (كتاب الحدود) للشيخ العلامة شهاب الدين الأبدى" (١) . فمن هذا يمكن أن يكون اسم الكتاب .

- (شرح كتاب الحدود للأبدى) .

هذه مَـوَارد ستّة يمكن أن تكون مَدَدًا نستمدّ منه اسم هذا الكتاب . وبالنظر إلى الأسماء الستة المرشحة لذلك، والمذكورة سابقاً - سنختار منها الاسم الأخير (شرح كتاب الحدود للأبدى) ليكون ترجمة لكتابنا هذا الذى نحققه، وذلك لأن هذا الاسم يتحقق فيه مالا يتحقق فى سواه، مما يلى :

١- إن هذا الاسم قد جاء فى صُلب الشرح ، فحصل له من القوّة مالا خفاء فيه

٢- إن هذا الاسم قد جاء على لسان صاحب الشرح، وهو أعرف باسم كتابه .

حتى وإن قلنا: إن هذا - حين جاء على لسانه - كان التعبير عن مضمون كتابه، لا اسماً له - فهذا لا يمنع أن يكون اسماً له أيضاً .

٣- إن هذا الاسم يتفق تماماً مع ما اخترناه أيضاً اسماً للمتن الذى كتابنا شرح له، إذ قد اخترنا - فى دراستنا للمتن لأسباب ذكرناها هناك - أن يكون اسمه: (كتاب الحدود) . والمألوف فى أسماء الشروح - إن لم يجعل لها اسم خاص - أن يكون بإضافة كلمة (شُرح) إلى اسم المتن كما هو .

(١) انظر: مبحث (إشارة الشارح إلى المتن وصاحبه) من بتزقيم الأصول .

- ١٠ -

٤- إن هذا الاسم قد ورد في حديث عن الشرح نفسه ، بخلاف ما جاء في (إيضاح المكنون) ، إذ الحديث فيه أساساً عن المتن لا عن الشرح، وكذلك فإن الاختلاف في عبارة (إيضاح المكنون) عن المتن في الموضعين (٣٩١/١، ٣٩٦) يضعفها عن الاعتبار بها في ذلك . كما أن (معجم المؤلفين) تابع في عبارته لإيضاح المكنون ومتأثر به ، كما هو واضح .

٥- إن هذا الاسم قد اشتمل على اسم صاحب المتن، بخلاف رقم (٥) . أما عدم اشتمال هذا الاسم المختار على ما يشير إلى موضوع الحدود (النحو) (كما في: ٥٤٣، ٢٥١)، فسيغنى عنها - على نحو ما - كلمة (النحو) في وصف الشارح .

هذا ، وستتبع الاسم المختار سابقاً للكتاب بنسبته إلى صاحبه أخذاً ممّا جاء في (ديباجة افتتاح الشرح)، وفي ترجمة مخطوطة الشرح، وفي إيضاح المكنون - لتكون ترجمة الكتاب وصاحبه على النحو التالي:

شَرَحَ كِتَابَ الْحُدُودِ لِلْأَبْدِيِّ

تأليف

الشيخ الإمام العالم العلامة : عبد الرحمن بن محمد بن محمد

"ابن قاسم"

المالكى النحوى

رحمه الله

(المتوفى : بعد ٩٢٠ هـ)

توثيق نسبة هذا الكتاب إلى صاحبه :

يوثِّد نسبة هذا الكتاب إلى صاحبه أمور :

١- مجيئه منسوباً إليه في (إيضاح المكنون)، إذ قال (٣٩١/١)؛ "حدود الأبدى في النحو شرحه : جلال الدين عبد الرحمن بن زين الدين محمد بن قاسم، الجلالى، المالكى النحوى، المتوفى سنة".

وقال (فى: ٣٩٦/١) : "حدود النحو - لشهاب الدين الأبدى....، شرحه: جلال الدين عبد الرحمن بن زين الدين محمد بن قاسم ، الجلالى ، المالكى النحوى " .

٢- مجيئه منسوباً إليه في (معجم المؤلفين : ١٨٦/٥)، إذ قال: " عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الجلالى، المالكى، الشهير بابن قاسم، جلال الدين . نحوى . من آثاره : شرح حدود النحو - لشهاب الدين الأبدى" .

٣- مجيئه منسوباً إليه في ترجمة النسخة المخطوطة، إذ جاء فيها : "كتاب شرح حدود الأبدى - للشيخ الإمام العالم العلامة : عبد الرحمن، ابن قاسم المالكى" .

٤- التصريح بتلك النسبة فى أوائل الشرح، إذ جاء فيه : "قال ... عبد الرحمن بن زين الدين محمد بن محمد، الجلالى، جلال الدين، ابن قاسم، المالكى هذا شرح على (كتاب الحدود) للشيخ العلامة شهاب الدين الأبدى، سألتى فيه بعض الأعزّة علىّ، فلم يَسْتَنِ مخالفته،....".

٥- توافّق العبارة التى أوردها (إيضاح المكنون) من أوّل الشرح مع ما هو مذكور فى أول (مقدمة الشرح) .

جاء فى (إيضاح المكنون : ٣٩١/١) : ".... أوّلُه : نحمد الله رافعَ

قَدَّرَ مَنْ نَصَّبَ نَفْسَهُ لِعِبَادَتِهِ . وفى (٣٩٦/١) : "...أوله : الحمد لله رافع
قدر من نصب نفسه لعبادته" .
وعبارة الموضوع الثانى هى المذكورة بحروفها فى أول (مقدمة الشرح) .

موضوع هذا الكتاب، والغرض منه :

الكتاب - كما هو واضح من اسمه، ومؤكّد من واقعه - فى
موضوع: الحدود النحوية، يشرح فيه صاحبه (كتاب الحدود) للأبدى .
وقد بيّن صاحبه فى أوائله الغرض منه، إذ قال: "هذا شرح على (كتاب
الحدود) للشيخ العلامة شهاب الدين الأبدى - : يحلّ ألفاظه،
ويبيّن مراده، ويوضح مُشكِله، ويفتح مُعلّقه...، ورجوت به نفع
المبتدئ، وتذكّرة المتبهي" .

منهج هذا الكتاب :

يتلخّص منهج هذا الكتاب فى شرحه لكتاب الحدود للأبدى ، فى
النقاط الآتية :

١- سارّ الكتاب فى شرحه للّمتن المذكور على طريقة (الّمزج) . بمعنى:
أنّ الشارح يُدَاخِل بين كلماته وكلمات المتن ليُكوّن فى النهاية أسلوباً
واحداً .

ولكن يبدو أنه لم يلتزم بهذه الطريقة التزاماً صارماً، إذ قد
يجنح إلى الطريقة الأخرى فى بعض المواضع، وهى: أن يسوّق نصّ
المتن على حدة، ثمّ يتّبعه بنص الشرح على حدة أيضاً .

٢- سار فى شرحه لحدود المتن بطريقة منطقيّة تتمثل فى إدخال بعض
الأشياء وإخراج بعض الأشياء بالقيود المذكورة فى التعاريف .

٣- مُسَيَّوع السَّمات المنطقية في الشرح، من : الإدخال والإخراج بقيود التعريف - كما ذكر في رقم ٢ - والحديث عن الحَدِّ والخاصَّة والفرق بينهما والإطَّراد والانعكاس فيهما، والأفراد والماهيات، والكَلِّيات والجُزئيات، والقوَّة والفعل، ودلالة الالتزام، وغيرها -

٤- إتكاء الشارح على العقل - يتمثل ذلك في: ترتيب أسلوبه، وإيراد الشَّبه والإجابة عنها، وبعض استدلالاته -

٥- اعتماده الأسلوب المَوْجَز المركز - وقد صرح هو بذلك في أوائل الشرح، إذ قال : "وجانبُ فيه التطويل المِيل، والاختصار المَحِل، قصداً إلى سرعة وصوله إلى الفهم، وحذراً من عدم الإقبال عليه بالعزم"

٦- قد يفتر بعض الالفاظ اللغوية (كُوشَكَانَ، وَصَه، وَتَنفِيس، وغيرها)، أو يُعَرِّب بعض ما في المتن (انظر : ما بإزاء هـ-٢٥ ص ١٨، هـ-١٧ ص ٢٠ - بترقيم الأصل) -

٧- قد يورد بعض المصطلحات المترادفة (انظر: ما بإزاء : هـ-٦ ص ٤، هـ-٨ ص ٥)، وقد يشير إلى مقارنات بين بعض المصطلحات (هـ-١ ص ٤، هـ-٧ ص ٤) -

٨- قد يتعرض لأسباب ترتيب بعض المباحث أو المسائل (انظر : ما بإزاء هـ-٩ ص ٢، هـ-١ ص ٣، هـ-١٢ ص ٥، هـ-٤ ص ٦، هـ-٧ ص ٦) -

٩- أورد عَدَدًا من الشواهد القرآنية والحديثية والشعرية، بلغت (٢٦) شاهداً -

كما أشار إلى بعض القراءات (هـ-٩، ٧ ص ١٢، هـ-٤ ص ٢، هـ-٤ ص ٢١)، وإلى بعض اللهجات (هـ-٢٠ ص ١٢، هـ-١١ ص ١٨) -

١٠- أورد عدداً من الحدود لبعض المصطلحات التي اقتضاها الشرح، أو لبعض المصطلحات التي ذكرها المصنف دون أن يعترفها كالمفاعيل . ولذا بلغت حدود الشرح (٨٨) حَدّاً، على حين أن حدود المتن (٥٢) حَدّاً . كما أنه قد يورد أكثر من حد لمصطلح واحد (كما في الحدين : ٣٣، ٣٢) .

١١- يشير إلى مقارنات : بين المصنف وابن هشام (هـ١١ ص ٣)، وبين المصنف وابن الحاجب (هـ٢٢ ص ٤)، وبين المصنف وغيره ممن لم يستهم (هـ٦ ص ١١، هـ٢٦ ص ٢١) . كما جاء ذِكرُ للعلماء - زيادة عن المواضع السابقة - : ابن هشام (هـ١٥ ص ١١)، وابن الحاجب (هـ٢٣ ص ٩، هـ١٨ ص ١١)، وابن مالك (هـ٦ ص ١٣) .

١٢- ينقل عن النحاة السابقين : كابن هشام، وابن الحاجب، وغيرهما ممن لم يسهم . كما نَقَلَ عن الكوفيين (هـ٣٠ ص ١٧) . وتابَعَ الاخفش دون أن يصرح باسمه (هـ٢٧ ص ٢٠) .

١٣- أورد بعض المسائل الخلاقية وأخذ فيها برأى دون أن يصرّح بأن في المسألة خلافاً، كما أورد بعضاً آخر منها مع التصريح بأن في المسألة خلافاً .

فمن البعض الأول: (ما جاء بإزاء : هـ٢٥، ٢٧ ص ٣، هـ٦٦ ص ٤، هـ١٦ ص ٥، هـ١٣ ص ١٠، هـ٢٠، ٧ ص ١٣) .

ومن البعض الثاني : (ما جاء بإزاء : هـ٢٣، ٤ ص ٩، هـ١٧ ص ١٠ إلى آخر المبحث، هـ١٦ ص ١١، هـ١٤ ص ١٢، هـ١٥، ١٥ ص ١٣، هـ٢-٣ ص ٤، هـ٢٠، ٢١ ص ١٧، هـ٢٣-٢٤ ص ١٨، هـ٤٤، ٤٠، ١٧ ص ٢١، هـ٢٤ ص ٢٤، هـ٣٦ ص ٢٦، هـ٤٤ ص ٢٧)

١٤- له على بعض مواضع من المتن تَظَرُّ (انظر : ما جاء بإزاء هـ١٧، ص٣، هـ١٦، ص٥، هـ١٠ ص٨، هـ٢٤ ص٩، ما بعد هـ١ ص١٠، هـ١٣-١٤، ص١٥، هـ١٢، هـ١٧ ص١٧، هـ٢٦ ص١٩، هـ٨ ص٢٤، هـ٥ ص٢٥) .

١٥- قد يشير إلى بعض نُسَخِ المتن (مثل ما بإزاء : بعد هـ ص٦، هـ٦، ص١٦) .

١٦- قد يُدافع عن المصنف (انظر : ما بإزاء : بعد هـ١٥ ص٩، بعد هـ١ ص١٠، هـ١٧ ص١٠، هـ١٤ ص١٢، هـ٣ ص٢٠) .

١٧- وأخيراً : سارّ الشارح في عرضه لحدود المتن سيرة صاحب المتن، في سردها على الولاء، دون أن يذكر لذلك أبواباً أو فصولاً ونحو هذا .

شخصية الشارح في هذا الكتاب :

تبدو شخصية الشارح في عِدَّة أمور: ترتيب أسلوبه ترتيباً عقلياً، وإيراده بعض الشُّبهِ ثم الإجابة عنها، وبعض استدلالاته وتوجيهاته، ومقارناته بين المصنف وغيره، وحرية في الأخذ بمن يشاء من العلماء بصريين وكوفيّين، وإيراده بعض المسائل الخلافية أخذاً فيها برأى، ونظراته الموجهة إلى المتن ، ودفاعه عن المصنف في بعض المواضع، ثم إضافة بعض الحدود على ما في المتن .

هَنَاتِ الْكِتَاب :

من المَسْلَم به أن الكمال ليس من صفات أعمال البَشَر ، ومن هنا : يمكن القول بأن هذا الكتاب جيّد في بابهِ، مادُّمنا لم نقف له على ما يعكّر صَفْو هذه الجودة سوى ما أشرنا إليه في (هـ١٢ ص٢)، مع كون ذلك لم يسلم لنا من كل وجه .

..١٦..

المؤلفات في موضوع الحدود النحوية :

وقفتُ إلى الآن على خمسة عشر مؤلفاً في موضوع (الحدود النحوية)،
تحدثتُ عنها في قسم الدراسة لـ (كتاب الحدود) للأبدى، الذي هو
المتن لهذا الشرح. فانظرها هناك .

[التعريف بمعالم تحقيق الكتاب المحقق]

دواعي التحقيق :

دعا إلى تحقيق هذا الكتاب ونشره ما دعا إلى تحقيق ونشر الكتاب الآخر (كتاب الحدود للأبدى) الذى هذا الكتاب شرح له ، فانظر ذلك هناك فى قسم الدراسة الخاصة بالكتاب المذكور بتحقيقنا أيضاً . ينضاف هنا : أنه بتحقيق (الشرح) بالإضافة إلى تحقيق (مثنى) تتم الفائدة .

مُعْتَمَد التحقيق : لم نقف لهذا الكتاب (شرح كتاب الحدود) لابن قاسم - رغم البحث - إلا على نسخة مخطوطة واحدة بدار الكتب المصرية بالقاهرة . بيانها كما يلى :

النسخة : بدار الكتب بالقاهرة، تحت رقم (١٩٥٠ نحو - ميكروفلم ١٦٤١٥)

وعدد صحائفها (٢٨) صحيفة ، من القَطْع المتوسط ، فى كلّ صحيفة (٢٥) سطرا، وفى كل سطر (١٥) كلمة تقريبا . والنسخة : مُرَقَّمة بالورقات . وهي : من وقف محمد الكفوى على (علماء جامع الأزهر - طلبة العلم بجامع الأزهر) برواق الأروام .

وجاء بالصحيفة الأولى منها مايلى :

١- اسم الواقف ، والموقوف عليه ، ومكان الوقف ، والغرض منه - بالسطر الأول فى أعلى الصحيفة - هكذا : (وقف محمد الكفوى، على

علماء جامع الأزهر ، لله تعالى ، برواق الأروام) . ثم يلي ذلك :
٢- اسم الكتاب وصاحبه - فى أربعة أسطر - هكذا : (كتاب شرح
حدود الأبدى - للشيخ الإمام العالم العلامة عبد الرحمن - ابن قاسم
المالكي - رحمه الله) . ثم يلي ذلك :

٣- بيانات الكتاب الرقمية بالدار . هكذا : ١٥٩٠ نحو ، ٤٢٧٥/١٩٣٣ . ثم
يلي ذلك :

٤- خاتم الدار : يضاوى الشَّكْل - جاء فيه : (دار الكتب المصرية -
١٣٤١ ، ١٩٢) . ثم تكرر هذا الخاتم مرة ثانية فى نهاية النسخة بعد الخاتمة .

والنسخة : ليس بحواشيها ما هو أجنبى عنها ، سوى تعليقة يسيرة
على جانب الصحيفة (١٦) ، أشرنا إليها فى (هـ) منها . وسوى عبارة
الوقف التى ذكرناها سابقاً ، إذ لا تكرر - بعد المرة السابقة - (٨)
مرات فى أعلى بعض الصحائف اليسرى ، مع اختلاف يسير فى بعضها .
وسوى اسم الكتاب ، إذ تكرر - بعد المرة السابقة - (٢) مرتان ، فى
أعلى بعض الصحائف اليسرى هكذا : (شرح الحدود فى النحو) .

والنسخة : مُعَقَّبة بكتابة أول كلمة فى الورقة فى ذيل الورقة التى
قبلها .

وناسخها : حجازى ابن الحاج عمر النهوانى . كما جاء فى ديباجة
خاتمة النسخة .

وتاريخ تمام نسخها : فى يوم الأربعاء ، ثالث شهر رمضان ، سنة
٩٨٠ . كما فى ديباجة الخاتمة .

وخطها : نسخى معتاد - عدا الترجمة فبالثلث - واضح ليس بها
شكل . ولعل كلمات (المتن) مكتوبة بالحمرة ، إذ تبدو - فى المصورة -

أَقْلَ ظُهُوراً من كلمات (الشرح) .
ورسها : على الجادة ، إلا في كلمات قليلة جداً .
ومالك النسخة : الشيخ عبد الباسط ابن محمد الفرضي . كما جاء
 بالخاتمة أيضاً .
وجميع ما بالنسخة : بخط ناسخ واحد . وهي مقابلة بأصلها ، كما
 تشير عبارة (بلغ مقابلة) في آخرها .
وفي المخطوطة : عقب كتابنا هذا - : رسالة تقع في (٦) صحائف ،
 ترجمتها (رسالة في آما - منقولة من حاشية المغنى على (كذا) السيوطي)
وليس فيها ما يشير إلى صاحبها . وناسخها : هو ناسخ كتابنا .
واقفها كذلك . وتاريخها : ثاني عشر شوال ، سنة ٩٨٠ . وجاء في
 آخرها : "ملكه من فضل ربه العلي عبد الرحمن البهوتي الحنبلي ،
 بالاستكتاب ثاني عشر شوال ، سنة ثمانين وتسعمائة" . فلعلمه قد ملك
 المخطوطة بأجمعها في هذا التاريخ .

منهج التحقيق :

- كان منهجي في التحقيق على النحو التالي :
- ١- لما كان المؤلف لم يجعل لكتابه أبواباً ولافصولاً - كما أشرت إلى ذلك عند الحديث عن منهج الكتاب - وإنما سار في شرحه لحدود المتن سيرة صاحب المتن ، في سردّها على الولاء ، ففقت أنا - تيسيراً على القارئ - بإضافة عنوان لكل مبحث ، ووضعته بين قوسين مرتبين للإشارة إلى : أن ما بينهما أجنبي عن الأصل .
 - ٢- وضعت رقماً جانبياً بإزاء كلّ حلة ، رغبة في حصر هذه الحدود .
 - ٣- تقويم نصوص الأصل : بتصويب بعض الألفاظ ، وإضافة بعضها ، أو بعض

العبارات ، أو تقديم كلمة أو عبارة على أخرى . مشيراً إلى ذلك في الحواشى ، وواضحاً ما زِدْتَهُ على نصّ الاصل بين قوسين مربعين ، مع الحرص على بيان مُستند كلّ ما صنعت فى الحواشى .

٤- جهدتُ جهدى فى ضبط النص ، حتى كان من نصيب بعضه الضبط التام . وفى استخدام علامات الترقيم، والعناية بالشكل التنظيمى للكتاب ، وإعطائه ما يستحقه فى الطباعة .

٥- وثقتُ نَقُولَ الكتاب بذكر مصادرها فى الحواشى ، كُلّما أمكن ذلك ، كما وثقت من الاحكام الواردة فى ما يحتاج إلى توثيق من المصادر المعتمدة لذلك . ، فى الحواشى .

٦- مَثَلْتُ لِمَا احتاج فى الكتاب إلى تمثيل ، وفُسرت من الالفاظ فيه ما كان فى حاجة إلى تفسير ، وعَرَفْتُ ما ورد فيه من الاعلام .

٧- أَشْرْتُ فى الحواشى إلى بعض المسائل الخِلافية التى جاءت فى الكتاب .

٨- أَشْرْتُ إلى الاشياء التى تبدو غريبة عن موضوع الكتاب وهو الحدود ، مُحِيلاً فى ذلك على ما ذكرته فى حواشى المَثْنِ المستقل (كتاب الحدود للأبدي) بتحقيقنا .

٩- اسْتَعْنْتُ فى بعض المواضع بالمتن المستقل : للتصويب ، أو المقارنة .

١٠- أَشْرْتُ إلى ما جاء قليلاً على حواشى النسخة أجنبيّاً عن الكتاب .

١١- جعلت كلّ صحيفة من الاصل - والتى رقمها مكتوب على جوانب المطبوع - وحدة مستقلة بالنسبة لأرقام الهوامش ، بحيث تبدأ الهوامش معها برقم (١) وتتابع حتى نهايتها . واعتمدت على ذلك عند الإحالات .

١٢- وقفتُ عند كثير ممّا جاء فى الكتاب ، فَأَشْبَعْتُ - فى الحواشى -

القول فيه إشباعاً ، بما قد يَظُنُّ البعض أنَّ في ذلك إطالةً وخروجاً عن شَرَطِ التحقيق . ولى في هذا الموضوع كلمة أحبُّ أن أقولها هنا لمناسبتها لما نحن فيه ، فأقول :

التحقيق - كما أرى - وإن كان ينصرف أولاً وبالذات إلى إخراج نصِّ الكتاب المحقَّق سليماً صحيحاً كما وضعه صاحبه أو يكاد . إلا أن الإنسان قد يجد نفسه مضطراً إلى الوقوف عند بعض المسائل والتعليق عليها :

بما يُوَضِّحُ مِمَّها ، أو يفصِّلُ مَجْمَعاً ، أو يكمل ناقصاً ، أو يوثِّق مسألة ، أو يكشف عن مَنَحَى المؤلف واتجاهه من بين المذاهب المختلفة ، أو يلفت انتباه القارىء إلى شيء ما ، أو يُيسِّرُ السبيل أمامه في مراجعة المؤلفات الأخرى ، ونحو ذلك .

على أنى أرى : أنَّ لكلَّ كتاب طبيعته في وجهة التحقيق التي تلائمه . وينبغي على المحقِّق - بل على الكاتب بوجه عام - أن يتمثل نفسه قارئاً لعمله ، فيكتب كل ما يحتاجه القارىء ، على شرط هذا العمل .

ومتى أعجبنى - ويستأنس به في هذا المقام - ما قرأته في (التصريح) من قوله: "التيسيرُ يقدِّم على الإيجاز" .

وعلى الله قصد السبيل .

-۲۲-

قوله : فإنه

[ديباجة اختصار الشرح] (١)

ص ٢ (٢) / بسم الله الرحمن الرحيم ، وبه نستعين

قال سيّدنا ، ومولانا ، الشيخ ، الإمام ، العالم ، العلامة ، الحَبر
(٣) ، البَحر ، الفَهماء ، قُدوة العلماء الاعلام ، وَحيد دهره ، وقَريد عَقره
، عبد الرحمن ، بن زين الدين محمد ، بن محمد ، الجلالى ، جلال
الدين ، ابن قاسم ، المالكى - تَعَنده الله برحمته ، ونفع بعلومه
وبركته - :

[مقدمة الشرح] (٢)

الحمد لله ، رافعٍ قَدْرٍ مَنْ نَصَبَ نَفْسه لعبادته ، وخافِضٍ من تَجافى
(١) عن طاعته وديانته .

والصلاة والسلام على مَنْ حُصِرَ بِأَكْمَلِ الفصاحة ، وأُعْطِيَ
جَوامِيعَ الكَلِمِ (٥) وغاياته ، وعلى آلِه وأصحابه ، الحائِزين
قَصَبِ السَّبْقِ (٦) فى البلاغة ، ببيدان البراعة ، الهادِين إلى طريق
الحَقِّ بأوجز العبارة (٧) . وبمــــــد .

(١) هذا العنوان - ومثله فيما سيأتى - مما أضفته تيسيراً على القارئ .

(٢) ص ٢ هذه تُقابل فى (المصوِّرة) الورقة (١٢) ، وعلى الرغم من أن المخطوطة مرشمة
بالمورقات ، إلا أنى استخدمت فى الإشارة إليها هنا الصفحات ، لأن هذا أيسر ، وأيضا
فالمؤدّى واحد . أما الصحيفة رقم (١) فمدوّن فيها ترجمة الكتاب وأشياء أخرى .

أنظر وصف النسخة فى الدراسة .

(٣) (الحَبر ، والخبِر : العالِم ، والَبَهيّ ، والمصالح . اللسان .

(٤) تجافى : تَبَاعَد . اللسان .

(٥) جوامع الكلام : الكلام الكثير المعانى ، القليل الألفاظ . اللسان (جمع)

(٦) الحائِزون قصب السبق : المُسْتَوْتُونَ على الغاية . اللسان (قصب : ١٧٧٢) .

(٧) فى الأصل : العبادة .

[إشارة الشارح إلى المتن ومأخذه]

مع

بيان له نهج الشرح ، وسبب تأليفه

فهذا شرح على (كتاب الحدود) للشيخ العلامة شهاب الدين ،
الأبدي^(٨) - رحمه الله تعالى - : يحل ألفاظه ، ويبيّن مراده ، ويوضح
مشكله ، ويفتح مغلقه .

سألني فيه بعض الأعيّة على ، فلم يسعني مخالفته ، ورجوت به - إن شاء
الله - نفع المبتدئ ، وتذكّره المتهي .
وجانبته فيه التطويل المملّ ، والاختصار المخلّ ، قصداً إلى سرعة
وصوله إلى الفهم ، وحذراً من عدم الإقبال عليه بالعزم . وبالله أستعين
، وعليه أتوكل .

(٨) انظر تعريف (الأبدي) وكتابه ، في دراسه الخاصة بهما في قسم الدراسة من (كتاب
الحدود للأبدي) بتحقيقنا .

[شرح تعريف النحو والأخراج بمحترزات التعريف]

بيان سبب بدء المصنف بهذا التعريف

قال المصنف (٩) - رحمه الله - مبتدئا بحَدِّ النحو ، ليكون طالبه على
بصرة :

١- (جِئَ النَّجْوَى - فِي اللُّغَةِ - : الْقُصْبُ .

وفى الاصطلاح) - أى اصطلاح النحاة - :

٢- (عِلْم): أَي مَلَكَ يُقَدَّر بِهِ عَلَى إِدْرَاكِاتٍ جَزْئِيَّةٍ .

وبيانه : اَنَّ واضع هذا الفنّ - مثلاً - وضع عِدَّةَ أَصُولٍ مُسْتَبْتَةٍ من استقراء كلام العرب، يحصل من إدراكها وممارستها (قَوّة) - أى ملكة - نتمكّن من استحضارها وتحصيلها متى أُريدت، وهى (العلم) .

ويجوز أن نريد بـ (العلم) : نفس القواعد والاصول لانه كثيراً ما يُطلق عليهما، ويجوز عليهما مراعاة للمعنى .

٣- ثم التمرية ، تُقال لإدراك الجزئيات ، كالمفاعل . والعلم ، لإدراك الكلّيات والجزئيات . فلذلك قال :

(يُعرَف به) - أي بعلم النحو - (أحوال هنية التَّكليم) ^(١٠) العربية ، إفريقيا ،
وشرقيًا ، وبناءً) ^(١١)

(٩) یعنی : الأبدی

(١٠) في المتن المستقل (كتاب الحدود- للأبدي) ، الذي هو المتن لهذا الشرح : الكلام .

(١١) غنى المتن المستقل (كتاب الحدود - للأبدى) ، الذى هو المتن لهذا الشرح: [فرادى] وتركيبنا وإعرابنا ، وبناء

أى فى الأفراد ، والتركيب ، والبناء .
فَدَخَلَ فى قوله (عِلْم) : كَلَّ علم .
وَخَرَجَ بقوله (يَعْرِف به أحوال أبنية الكلم) : ما عَدَا عِلْم التصريف .

وبقوله (أفراداً ، وتركيباً . إلى آخره) : عِلْم التصريف (١٢) إذ هو العلم بأحكام أبنية الكلم ، ممّا لحروفها من : أصالة ، وزيادة ، وصحّة ،

= انظر : كتاب الحدود - للأبدى : ص ٢ بترقيم الأصل . (بتحقيقنا) .

(١٢) إخراج علم (التصريف) بهذا الذى ذكره ، فيه نظر :

إذ أن (النحو) : تارة يطلق على ما يشمل (التصريف) ، وتارة يطلق على ما هو قسيم (التصريف) .

والأول إطلاق القدماء ، والثانى إطلاق المتأخرين .

وتعريف (النحو) على الأول : عِلْم يعرف به أحوال الكلم أفراداً ، وتركيباً .

وتعريفه على الثانى : علم يعرف به أحوال الكلم إعراباً ، وبشاء .

فقوله (أفراداً) لا يخرج علم (التصريف) كما ذكر ، بل يدخله ، إذ (التصريف) أحكامه إفرادية .

انظر فى هذا المبحث : شرح التصريح وياسين : ١٤٨ ، والأشمونى و الصبان : ١٥٨ ، ١٦٠ ، وشرح كتاب الحدود - فى النحو - للفاكهى : ٥٢ - ٥٤ . (بتحقيقنا) .

وانظر أيضاً : تعليقنا فى الحاشية الثانية عشرة ص ٢ بترقيم الأصل من كتاب الحدود .

- ولعل الشارح عنى بـ (أفراداً) التى اعتبرها ضمن القيد فى تعريف النحو : الأشياء الإفرادية التى تَعَدّ كالمقدّمات للنحو ، من : أنواع الكلمة (الاسم ، والفعل ، والحرف) ، ومن : أنواع الاسم (المفرد ، والمثنى ، والجمع) ، ومن أنواع الاسم (النكرة ، والمعرفة) ، وغير ذلك . هذا بالإضافة إلى كونه ذكر تقييد (التصريف) بما لحروف الكلمة من : أصالة ، وزيادة ، وغيرهما .

- أو لعنه عنى الإخراج بمجموع القيد (أفراداً ، وتركيباً ، وبشاء) .

ومع هذا فكان ينبغى له السير على المشهور المتعارف .

وإعلال . وشبه ذلك . (١٣) .

٤- والمراد بـ (أحوال الكَلِم) : أحكامها في ذواتها ، أو فيما يَعرَض لها بالتركيب من : الكيفيّة ، والتقديم ، والتأخير .

وَقَيّدَ الكَلِم بـ (العربية) : لأنه لا يُعرَف به (١٤) أحوال [ص ٣] غيرها .

(١٣) أي من : حذف ، وإدغام ، وإمالة ، ووقف . انظر : شرح الشافية : ٧/١

(١٤) به : أي بعلم النحو .

[شرح تعريف الكلمة . والإخراج بمحترزات التعريف]

بيان سبب تقديم تعريفها على تعريف الكلام

ثُمَّ حَدَّاهُ (الكلمة) قبل (الكلام) : لأن المفرد يقدّم على المركب وضعاً ، فيقدم عليه طبعاً . فقال :

م - (جاءت الكلمة : لفظاً ^(١) ، بالقوة ، أو بالفعل على معنى مفرط) .

فخرج بـ (اللفظ) : الخطأ (٢) ، والعقد (٣) والإشارة ، والنصب (٤) .

وبـ (الدال) : المهمل (٥) .

وبـ (المفرد) : الدال على معنى مركب ، كلاماً كان أو غيره (٦) .

ودخل بـ (القوة) : الضمير في نحو : أفعّل - الأمر - وتفعّل . فإنه كلمة بالقوة .

فكان الأحسن : أن يقدّم (٧) قوله : (بالقوة ، أو بالفعل) على : (دال) :
لأن المراد أن الكلمة لفظ بالقوة ، أو بالفعل .

(١) يعنى : المصنف الأبدى .

(٢) م) فى المتن المستقل : اللفظ الدال انظر : كتاب الحدود : ص ٢ .

(٣) يعنى : الكتابة .

(٤) العقد : نقيض الحّل . اللسان . ويبدو أن المقصود به هنا : مثل عقد الخيط للدلالة على شئ كقيد ونحوه .

(٥) النصب ، والنصب : العلم المنسوب . اللسان .

(٦) مثل : تيّز . مقلوب (زيد)

(٧) المركب الذى هو كلام : وهو ما استوفى القيود الآتية فى تعريف الكلام . والمركب الذى

ليس بكلام : هو ما لم يستوف هذه القيود .

(٨) يعنى : المصنف الأبدى .

٦- والمراد بلا المعنى : أعَمَّ من أن يكون لفظاً وغيره . لَتَدْخُلَ :
الكلمات التى مدلولها ألفاظ ، ك: الاسم ، والفعل ، والحرف .
فإنها وَضَعَتْ لمثل : زيد ، والرجل ، وَضَرَبَ ، وَقَدْ . فهى معانٍ لها .

٧- وبلا المعنى المفرد : ما لا يدل جزء لفظه على جزئه ، كمعنى:
(زيد) .

بخلاف معنى : (غلام زيد) (٨)

وكان الواجب: أن يزيد (٩): بالوَضْع، بعد قوله: (مفرد) (١٠) :-
ليُخْرِجَ مَادَّلًّ بالمقل : كدلالة اللفظ على حياة اللفظ به .

فإن قلت : قد سَكَتَ ابن هشام عن : (الوضع) . فقال : "الكلمة :
قول مفرد" (١١) .

(٨) أى إذا لم يكن عِلْمًا ، فإن كلا من جزئية - حينئذ - مقصود به الدلالة على جزئه .

وأما إذا كان علمًا ، فالمعنى مفرد ، وكذا اللفظ مفرد : لأنه وإن كان له جزء دل عليه جزء
اللفظ ، لكن ليس هذا الجزء من المعنى هو جزء المعنى المقصود .
(٩) يعنى : المصنف الأبدى .

(١٠) أى المذكور فى تعريف الكلمة السابق .

(١١) قال ذلك ابن هشام فى (شذور الذهب) - فانظر الشذور - بشرحه له - ص ١١ ، وفى
الجامع الصغير :

هذا ، وابن هشام : هو أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد ، جمال الدين . توفى سنة
٧٦١ هـ . الأعلام : ٢٩٧٤ .

قلت :

إنما استغنى عن ذكره : لأنه جعل الجنس : (القول) (١٢) ، وهو خاص بالموضوع (١٣) فلم يحتاج إلى ذكره .

والمصنف : جعله : (اللفظ) (١٤) ، وهو أعم من الموضوع (١٥) ، فاحتاج إلى ذكره .

(١٢) أى لأنه جعل الجنس فى تعريفه السابق قريباً للكلمة ، لفظة (القول) ، فقال : « الكلمة : قول مفرد » .

(١٣) جعله (القول) خاصاً بالموضوع هو على بعض الأقوال الأقال ، فانظرها فى الجمع : ١٣/١ ، وشرح التصريح وياسين : ١٧/١ ، والأشمونى والصبان : ٢٧، ٢٨ .

(١٤) أى والمصنف جعل الجنس فى تعريفه السابق أول المبحث للكلمة ، لفظة (اللفظ) ، فقال : « حد الكلمة : لفظ دال ... »

(١٥) لأنه يشمل : الموضوع ، والمهمل .

[شرح تعريف الكلام . والإخراج بمحترزات التعريف]

٨- (جاء الكلام : ما انتظم من الكلام) (١٦) - أى : كلمتان فصاعداً ، تضمنتا - (إسناده ، مفيداً ، مقصوداً ، لفظياً) .

فخرج : (١٧) المفرد (١٨)
و (١٩) : المركب غير الإسنادى ، من : التقييدى (٢٠) ، والمزجى (٢١) ، والإضافى (٢٢)

و (٢٣) : الإسنادى غير المفيد ، كقولك : السماء فوقنا ، والنار حارة .

٩- إذ المراد بـ (المفيد) : ما يحصل به للسامع فائدة لم تكن عنده (٢٤) .

(١٦) (الكلم) فى عبارة المصنف ليس المراد به (الكلم) الاصطلاحى ، وهو ما تركب من ثلاث كلمات فصاعداً - كما سيأتى تعريفه - وإنما استخدمه المصنف استخداماً لغوياً بمعنى : الكلمات . ولذا فسرنا الشارح بما ترى .

(١٧) أى بـ (الكلم) : الذى ورد ذكره فى تعريف المصنف الكلام .

(١٨) مثل : زيد .

(١٩) أى : وخرج بـ (إسناده) : المركب ...

(٢٠) فى الأصل : التقييدى . وهو مثل : حيوان ناطق .

(٢١) مثل : بعلبك .

(٢٢) مثل : غلام زيد .

(٢٣) أى : وخرج بـ (مفيداً) : الإسنادى

(٢٤) أورد الشارح تعريف (المفيد) فى هذا الموضع لمناسبته لما قبله ، ولعل ذلك - قد غنى بذكره هنا عن ذكر تعريف (الإفادة) تالياً تعريف (التركيب) ، كما هو الحال فى المتن

المستقل . وهو فيه "حد الإفادة : ما حصل للسامع ما لم يكن عنده بالوضع ، أى بالقصد" .

انظر : كتاب الحدود - للأبدي : ص ٢٠٢ بترقيم الأصل - (بتحقيقنا) .

وهذا معلوم لكل أحد (٢٥) .

و (٢٦) : غير المقصود ، كالصادر من النائم (٢٧)

و (٢٨) : المقصود لذاته ، كصلة الموصول ، نحو : جاء الذى قام أبوه .

لأنها مقصودة لإيضاح معنى الموصول .

[شرح (٢٩) تعريف الكلم - والعلاقة بين الكلم والكلام]

١- (حصص الكلم : ما يتركب من ثلاث كلمات فصاعداً ، ألفاظ لم لم يفص) .

(فهو أعم من الكلام) ، يعنى : من وجه :

ليصدق (٣٠) دون الكلم فى نحو : زيد قائم . ولا يصدق للأخص مطلقاً بدون الأعم .

(٢٥) اعتبار المصنف والشارح (الإسنادى غير المفيد) ليس كلاماً ، وتعريفهما (المفيد) بما ذكر من اشتراط حصول فائدة للسامع لم تكن عندهم أحد مذهبين . والثانى عكسه .

انظر : الهمع : ١٠/١ ، والأشمونى والصبان : ٢٧٢/١ ، وشرح التصريح وياسين : ٢٧٢/١ - ٢٢ ، وشرح كتاب الحدود فى النحو - للفاكهى : ٧٣ - ٧٥ .

(٢٦) أى : وخرج به (مقصوداً) : غير المقصود ...

(٢٧) اشتراط (القصود) فى الكلام ، كما ذكرنا : أحد مذهبين . والثانى : لا .

انظر الهمع : ١٠/١ ، والأشمونى والصبان : ٢٧٢/١ ، وشرح التصريح وياسين : ٢٧٢/١ - ٢٢ ، وشرح كتاب الحدود فى النحو : ٥٨ ، ٥٩ .

(٢٨) أى : وخرج به (مقصوداً لذاته) المقصود لذاته ...

(٢٩) ذكرت فى العنوان كلمة (شرح) وإن كان الشارح كما سيأتى - قد اقتصر على إيراد تعريف (الكلم) بدون شرح ، كما ذكر المصنف . وذلك لتكون العناوانات على وتيرة واحدة ، وأيضاً لأن الشارح قد عرض بالشرح لعبارة : (فهو أعم من الكلام) وهى مرتبة ومفرعة على التعريف .

(٣٠) (لصدقة ..) : تعليل وتفسير لقوله (من وجه) ، لا لقول المصنف (فهو أعم من الكلام) :

لأنه لو كان تعليلاً وتفسيراً لقول المصنف ، لكان السياق يقتضى ظاهراً أن يقال ==

ويَدلّ على أن ذلك مراده : (٣١) تمثيله لأنفراد (الكلام) (٣٢)

[شرح أمثلة : الكلمة ، والكلام ، والكلم (٣٣)]

(مثال الكلمة : زيد) : لدلالته على معنى مفرد .

(مثال (٣٢) الكلام : زيد قائم) : لتضمّنه إسنادا مفيدا إلى آخره .

(مثال (٣٣) الكلمة : إن قام زيد) : لتركيبه من ثلاث .

(مثال ما اجتمع فيه الكلام ، والكلم : زيد قام أبوه (٣٤)) :

= لصدقة دون الكلام فى نحو : إن قام زيد مثلا . ولو كان قال ذلك الكلام ، لما وقف به الأسلوب عند هذا الحد ، لأنه - حينئذ - لا يبدو منه الفرق بين العموم المطلق والعموم الوجهى . بل كان يتحتّم عليه أن يزيد فيه ما يعبر عن انفراد (الكلام) بشئ دون (الكلم) . وكان يكون فى هذا تطويل .

فعدل - لذلك إلى ما ترى : من التعبير عن إنفراد (الكلام) - الذى هو الأخص فى عبارة المصنف - دون (الكلم) فى المثال الذى ذكره . فتحقق له ما أراد من إثبات بيان إنفراد الأخص وعمومه ، وحتى يتوصل إلى كونه عموما وجهيا . هذا مع الإيجاز .

هذا ، ولعل الشارح استشعر كل هذا ، فالتمس لنا دليلا لصنيعه ، فقال : ويدل على أن ذلك مراده

(٣١) أى المصنف ،

(٣٢) أى فى المبحث التالى فى قوله : «مثال الكلام: زيد قائم» هذا ، وانظر فى العلاقة بين الكلم والكلام بأوضح مما هنا - : شرح كتاب الحدود فى النحو : ٧٨ . والهمع : ١٢/١ ، والأشمونى : ٢٧/١ ، وشرح التصريح : ٢٦/١

(٣٣) بعد أن سَرَدَ المصنف تعريف الكلمة ثم الكلام ثم الكلم ، عاد ليمثل لثلاثتها على الترتيب السابق . وهذا سرّ وجود هذا المبحث فى هذا الموضع من الشرح بعد مضى المباحث الثلاثة السابقة .

(٣٤) فى المتن المستقل : ومثال . بواو العطف .

(٣٤) فى المتن المستقل : زيد أبوه قائم .

أما كونه كلاماً : فلوجود الإفادة .
وأما كونه كلاماً : فلوجود التركيب من ثلاث .

[شرح تعريف اللفظ .

وبيان العلاقة بين اللفظ والقول]

- ١- (جمد اللفظ^(٣٥) : هو الصوت المشتمل) - بالقوة ، أو الفئ -
 (على بعض الحروف)
 سواء دَلَّ على معنى ، ك: زيد . أو لم يدل ، ك : دَيز :
 مقلوب : زيد .
 فذا اللفظ) أعم [من (القول) : لاختصاصه بالموضوع لمعنى . كما علم
 مما قدّمته (١) .
 ودخل بمازِدَّته (٢) : الضمير المستتر ، فى نحو : اضرِبْ ، واذهب . فإنه
 لفظ بالقوة (٣) .

[شرح تعريف التركيب]

وبيان العلاقة بين التركيب والتأليف - وبين التركيب والترتيب
 ٢- (جمد التركيب^(٤) : لفظ كلمة إلى مثله ، فأكثر)

- (٣٥) أى المأخوذ فى حد (الكلمة) . انظر : حد الكلمة أول ص ٣ بترقيم الأصل .
 (١) أى فى حد (الكلمة) ص ٣ بترقيم الأصل ، عند قوله : «... جعل الجنس (القول) ، وهو
 خاص بالموضوع ...»
 (٢) أى فى تعريف (اللفظ) أول المبحث ، من قوله : «بالقوة ، أو الفعل» .
 (٣) وأما اللفظ بالفعل ، فمثل : اضرِب .
 (٤) أى المأخوذ من مادته فى حد (الكلم) . انظر : حد الكلم ص ٣ بترقيم الأصل .

-٢٥-

بحيث يُطلَق على المجموع اسم الواحد .
ولا يُعتبر في مفهومه : أن يكون لبعض الكلمات نسبة ^(٥) إلى بعض :
بالتقدم والتأخر .

١٣- ويُراد به : ^(٦) (التأليف) .

١٤- وأما (الترتيب) : فيعتبر في مفهومه هذه النسبة ^(٧)

[شرح أقسام الكلمة]

(أقسام الكلمة : ثلاثة) ^(٨) ، لارابع لها ^(٩) .

ودليل الحصر ^(١٠) :

(١)- أن الكلمة : إما تُبدَل على معنى في نفسها ، أو لا تدل . فإن لم تدل ، فهي (الحرف) .

(٥) في الأصل : لنسبته .

(٦) أي التركيب . ومعنى هذا : أن (التركيب ، والتأليف) بمعنى واحد عند الشارح . وهذا أحد مذهبيّن .

والمذهب الآخر : أن (التركيب) أعم من (التأليف) .

انظر في المذهبيّن : شرح التصريح وياسين : ١٨١ ، والأشمونى والصبان ٢٢٤ .

وفى الثانى : شرح كتاب الحدود فى النحو : ٧٦ .

(٧) ومعنى هذا : أن (التركيب ، والترتيب) ليسا بمعنى واحد عند الشارح . وهذا أحد مذهبيّن .

والمذهب الآخر : أن (التركيب ، والترتيب) بمعنى واحد .

انظر فى المذهبيّن : ياسين على شرح التصريح : ١٨١ . هذا ، وانظر : هـ ٢٤ من ٢ .

(٨) فى المتن المستقل : «أقسام الكلمة، ثلاثة : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى» . انظر : كتاب الحدود - للأبدى : ص ٢ ، ص ١ بترقيم الأصل (وهو المتن المستقل) .

(٩) هذا مذهب الجمهور . وزاد ابن صاير رابعاً ، سماء : الخالفة . وهو اسم الفعل . انظر : الهمع ١٨١ ، ١٠٥/٢ .

(١٠) ذكر الشارح للحصر دليلين : العقل ، والاستقراء .

- ٢٦ -

وإن دَلَّتْ : فإِذَا أن تَقْتَرِنَ (١٠) بأحد الأزمنة الثلاثة ، أو لا تَقْتَرِنَ .
فإن اقْتَرِنَتْ ، فهي (الْفِعْل) .

وإن لم تَقْتَرِنَ ، فهي (الاسْم) .

(ب) - والإِسْتِقْرَاءُ : فَإِنَّ علماءَ هذا الفَنِّ تَتَّبَعُوا (١١) كلامَ العرب ، فلم يجدوا
إِلَّا هذه الأنواعَ الثلاثةَ ، فلو كانَ ثَمَّ رابعٌ لعثروا عليه .

[شرح أقسام الاسم]

(أقسام (١١) الاسم : ثلاثة :-

مُطَّاهِرٌ .

وَمُصَوِّرٌ .

وَمُبَيِّنٌ (والمُرَادُ بِهِ : المَوْصُولُ ، واسمُ الإِشَارَةِ .

[شرح أقسام الفعل]

(أقسام (١٢) الفعل : ثلاثة :- ماضٍ ، ومُضَارِعٌ ، وأَمْرٌ)

ودليلُ الحَضَرِ :

أَن مدلولُ الفعلِ : الحَدَثُ المُقْتَرِنُ بِالزَّمَانِ . وهو ثلاثة : ماضٍ ، وحَالٌ ،
ومُسْتَقْبَلٌ .

(١٠) فَيُؤْتِي الأَصْلُ : يَقْتَرِنُ . بِإِيَاءِ الْمُضَارَعَةِ .

(١١) قِي الأَصْلُ : يَتَّبَعُوا . بِإِيَاءِ أَوَّلِ الْفِعْلِ .

هذا ، وَقَدْ ذَكَرْنَا (فِي : الحَاشِيَةِ الثَّانِيَةِ ص ٤ ، مِنْ المَتْنِ المُسْتَقِلِّ) : سَبَبَ ذِكْرِ المَصْنُفِ

لِمِثْلِ هَذِهِ الأَقْسَامِ فِي كِتَابِ اللِّحْدُودِ ، وَهُوَ : التَّوَصُّلُ - عَنْ طَرِيقِهَا - إِلَى ذِكْرِ حُدُودِهَا .

وَأَمَّا الشَّارِحُ : فَهُوَ تَابِعٌ لِلْمَتْنِ يَشْرَحُ مَا فِيهِ . وَكَذَا يُقَالُ فِيمَا سَيَأْتِي مِنْ نَفَائِذِهِ .

(١٢) فَيُؤْتِي المَتْنُ المُسْتَقِلُّ : وَأَقْسَامُ . بِوَاوِ العَطْفِ .

[شرح أقسام الحرف]

(أقسام الحرف: ثلاثة - :

خالف بالاسماء : كجرووف البحر .

وخالف بالأفعال (- للمضارع - : (النواصب^(١٢) والجوازم) - لما
أو لما في موضعه^(١٣) .

(ومشتركة بينهما) - أي بين الأسماء والأفعال - : (كهل)^(١٤)

[شرح تعريف الاسم]

[الإخراج بمحترقات التعريف]

٥- (جاء الاسم : كل كلمة دلّت على معنى في نفسها ، ولم

تتعرض^(١٣) بنيتها^(١٤) للزمان) .

فَسَاوَلْ قَوْلُهُ (دَلَّتْ عَلَى مَعْنَى) : الاسم ، والفعل ، والحرف .

وَحَرَجَ بِقَوْلِهِ (فِي نَفْسِهَا) : الحرف .

وبقوله (ولم تتعرض^(١٣) بنيتها^(١٤) للزمان) : الفعل . لأنه دالٌّ
بنيتها على الزمان .

(١١) في المتن المستقل : وأقسام . هو أو العطف .

(١٢) في المتن المستقل : كالنواصب .

(١٣) لما في موضع المضارع ، مثل : «إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ» (الإسراء :
١٧/٧) .

(١٤) في المتن المستقل : كهل ، وبئ .

(١٥) في الأصل : يتعرض . بالياء .

(١٦) في المتن المستقل : بنيتها . بدون باء الجر . انظر : كتاب الحدود - للأبدى - : ص ٤
بتقديم الأصل

(١٧) في الأصل : بنيتها . بدون باء الجر .

وَدَخَلَ فِيهِ : مَا لَيْدَلَّ عَلَى الزَّمان : كد: رَجُل . وما دل عليه بقرينة خارجية ، كقولك : زيد قائم الآن أو غداً أو أمس .

لكن خرج عنه (١٦) : ما اقترن معناه بزمان غير الثلاثة (١٧) ، نحو : الاضطباح ، والاغتساق (١٨) . إذ زمانه غير معيّن بالماضي ولا بالمستقبل (١٩) .

لأنه لم يبيّن عدم دلالة (٢٠) على الزمان : بأحد الثلاثة . كما فعل ابن الحاجب (٢١)

[شرح تعريف الفعل . والإخراج بمحترزات التعريف]

١٦- (جاء الفعل : كلّ كلمة طالت على معنى في نفسها ، وتعرّضت ببنيانها (٢٢) للزمان) .

(١٦) أي عن (الاسم) . وهذا اعتراض من الشارح على تعريف المصنف : بأن تعريفه غير جامع لأفراد المعرفة ، من نحو ما ذكره من : الاضطباح ، والاغتساق .

(١٧) أي : الماضي ، والحال ، والمستقبل .

(١٨) الاضطباح : الشرب أو الأكل أو فعل أي شيء غثوة . اللسان : (صبح) . والاغتساق : الدخول في القسّ : وهو ظلمة الليل . اللسان : (غسق) .

(١٩) أي : ولا بالحال . أيضاً .

(٢٠) أي المصنف .

(٢١) أي : الاسم .

(٢٢) فعل ابن الحاجب ذلك في (الكافية) ، فقال : «الاسم : ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة» أنظر : الكافية - بشرح الرضى - ١٢٤

لكن قال السيوطي في الهمع : ٤/١ : «والمراد بالزمان حيث أطلق : المعين المعبر عنه بالماضي والحال والمستقبل ، لشهرتها في هذا المعنى» .

هذا ، وابن الحاجب : هو أبو عمرو عثمان بن عمر ، جمال الدين . كان أبوه حاجباً فعرف به . توفي بالإسكندرية سنة ٦٤٦ هـ . الأعلام : ٣٧٤/٤ .

(٢٣) في المتن المستقل : بنيتها . بدون باء الجر . انظر : كتاب الحدود - للأبدي - : =

فتناوَل (الدلالة على معنى) : الثلاثة (٢٤)

وخرج بقوله (فى نفسها) : الحرف .

ويقوله (تعرضت بيئتها للزمان) : الاسم . لأنه لا يتعرض له

بيئته (٢٥)

[شرح تعريف الحرف]

١٧- (حرف الحرف : كل كلمة لا تصل على معنى فى نفسها ، لكن (٢٦))

تدل عليه (فى غيرها) .

وليس المراد : أن الحرف لا معنى له فى نفسه ألبتة . بل المراد

: أن لمعناه متعلقاً لأبد / [ص ٥] (١) من ذكره عند ذكر الحرف .

مثلاً : (من) ، معناه : الابتداء . متعلقة (٢) - وهو (البصرة) (٣) ، مثلاً -

لا بد من ذكره عند ذكرها .

لكن يُتقصر بمثل (ذو) (٣) : لأن لمعناه متعلقاً لا بد من ذكره عند

ذكرها .

= مره بترقيم الأصل

(٢٤) يعنى : الاسم ، والفعل ، والحرف .

(٢٥) فى الأصل : لا يتعرض له بنية . وأثبت ما يتناسب مع الأسلوب المستعمل فى بقية النص .

(٢٦) فى المتن المستقل : بل . انظر : كتاب الحدود - للأبدى - : مره بترقيم الأصل .

(١) فى طرة هذه الصحيفة من أعلى ، مكتوب يشتمل على : وقف للكتاب ، واسم الواقف ،

والموقوف عليه ، ومكان الوقف ، والغرض منه ، واسم الكتاب .

وهو : "وقف محمد الكفوى على طلبة العلم بجامع الأزهر ، لله تعالى ، برواق الأروام -

شرح الحدود فى النحو "

(٢) فى الأصل متعلق . بدون الهاء . (٢) البصرة : اسم مدينة بالعراق . انظر : اللسان .

(٣) مثل (ذو) : قَوْو ، وكَل ، وبعض . وأمثالها . انظر : الهمع : ١/٤ ، وشرح كتاب الحدود

فى النحو : ١٠٣ .

فالأولى أن يقال : إن المراد بعدم دلالة (الحرف) على معنى في نفسه : أن دلالة على معناه مشروطة بذكر متعلقه .
وحينئذ : لا يرد النقض بمثل (ذو^(٣) ، لأنه غير^(٤)) مشروط فيها ذلك .
 لأنه : إنما جيء بها للتوصل إلى جعل الجنس صفةً للشيء^(٥) .
 فيلزم من ذلك ذكر متعلقها ، لا لأجل دلالتها على معناها^(٥) .
وفي إتيانه^(٦) بلفظ (كُلّ) (٧) - هاهنا - نظر : لأن الحدود لبيان الماهية ، و (كل) لضبط الأفراد .

[شرح تعريف الاسم الظاهر]

- ١٨- (جاء الاسم الظاهر : ماضٍ بلفظه وحروفه على معناه) .
 أى لا يحتاج فى دلالة عليه إلى قرينة ، بل يدل عليه بلفظه .

[شرح تعريف الاسم المضمَر]

- ١٩- (جاء الاسم المضمَر) - ويقال : الضمير ، والكناية (٨)
 أيضاً - :

- (٣) فى الأصل : ذوا . بالألف .
 (٤) زيادة يستقيم بها الكلام .
 (٥) مثال ذلك : جاء رجل ذو علم . فالمراد بالجنس المقصود جعله صفة فى عبارته : علم .
 والمراد بالشيء المقصود جعل الجنس صفة له : رجل .
 (٥م) هذا ، ولهباء الدين بن النحاس رأى يخالف الجمهور فى دلالة الحرف - انظر : الهمع ٤/٨ - والذى أراه : أنه - عند التحقيق - لاخلاف .
 (٦) أى المصنف .
 (٧) أى فى حد كل من : الاسم ، والفعل ، والحرف . انظر : أول هذا المبحث ، وكذا أول المبحثين قبله .
 (٨) فى الأصل : الكتابة - والمضمَر ، والضمير : تعبير البصريين . والكناية ، والمكنى : تعبير الكوفيين . انظر الهمع ٥٧٦ ، والأشمونى : ١٠٩٧ ، والتصريح : ٩٥/١ ، وابن يعيش : ٨٤/٣ .

(ما قيل على معناه ^(٩) بقريضة النكاح) - كأنا ، ونحن - (أو الخطاب) - كأت ، وأنتما - (أو الغيبة) : كهو ، وهما .

[شرح تعريف الاسم المبهم]

٢٠- (جم المبهمة ^(١٠) : ما انفقر في الإشارة على معناه ، إلى غيره) .

فتساوَل : الموصولات - لافتقارها في الدلالة على معناها إلى الصلة - وأسماء الإشارة ، لافتقارها إلى ما يبين ذات المشار إليه ، لأنه يجب كون المشار إليه معلوماً .

لكن دَخَلَ فيه : المضمرات - لافتقارها إلى مفسر - والحروف .
بالمعنى الذى ذكرناه ^(١١) .

[شرح تعريف الفعل الماضى - والإخراج بمحترزات التعريف]

مع

بيان سبب البَدْء بتعريف الماضى

ثُمَّ إنه ^(١٢) لَمَّا عَرَفَ - فيما مرّ - مطلق الفعل ^(١٣) ، أخذ هنا فى تعريف أنواعه . وبدأ بتعريف الماضى : لتقدّم زمانه . فقال :

٢١- (جم الفعل الماضى : ما وقع وانقطع ، وحسن معه (أحسن))

(٩) فى المتن المستقل : مسماه . انظر : كتاب الحدود - للأبدي - ص ٤ بترقيم الأصل .

(١٠) فى المتن المستقل : حد الاسم المبهم . انظر : كتاب الحدود : ص ٤ .

(١١) انظر : مبحث (شرح تعريف الحرف) فى أواخر ص ٤ بترقيم الأصل .

(١٢) أى المصنف .

(١٣) انظر : (تعريف الفعل) ص ٤ بترقيم الأصل .

أى : ماوقع مدلوله فى الزمان الماضى . وهو : الزمان الذى قبل يومك^(١٤) .

والمراد: أن ذلك بحسب الوضع :
ليُخرج : المضارع المجزوم بـ (لَمْ) . فإن دلالة على الزمان الماضى

لابحسب الوضع ، بل بواسطة (لم) .

ويَدْخُلُ : الماضى الدالّ على الزمان المستقبل ، نحو : إنَّ ضربتْ ضربتْ . لأن دلالة عليه لايحسب الوضع ، بل لوعْدٍ شرطاً وجواباً .

: والماضى^(١٥) الذى لايدل على الزمان ، كـ : يَعتُ ، وتزوّجتْ - مراداً به الإنشاء - لأن تجرده عنه عارض لقصد الإنشاء^(١٦) .

فإن لم يَصْلَحْ معه^(١٧) (أَمْسَ) : فهو اسم فِعْلٍ ، كـ: وَشَكَانَ ، وسَرَّعَانَ^(١٨) - بمعنى^(١٩) : سَرَّعَ - وَهَيَّهَاتَ ، بمعنى : بَعْدَ .

(١٤) لعل الأولى أن يقول : قبل زمان تلفظك بالفعل ولعل الذى جعله يقول : " قبل يومك " هو قول المصنف : " وحسن معه أَمْسَ " .

(١٥) أى : ويدخل الماضى

(١٦) جعل الشارح (يعتُ، وتزوّجتْ) فى الإنشاء ، مجرداً عن الزمان . وجعله السيوطى (فى الجمع ٩٤) : للزمان الحال .

(١٧) أى الفعل الماضى .

(١٨) وَشَكَانَ ، وسَرَّعَانَ - بتثنية الفاء ، وتسكين العين ، وفتح النون - فيهما . ويجوز ضم العين مع فتح الفاء فى الثانية: سَرَّعَ . اللسان (وشك ، سرع) .

(١٩) فى الأمل : بمعنى .

[شرح تعريف الفعل المضارع]

٢٢- (جاء المضارع : ما كان في أوله إحدى الزواضع الأربع) التي يجمعها قولك : أنيت (٢٠) : أى أعرضت .

وهى : الهمزة ، والنون ، والتاء ، والياء .

فالهمزة : للمتكلم المفرد ، مذكراً كان أو مؤنثاً ، كـ: أضرب .

والنون : - للمتكلم مع غيره، مذكرين كانا أو مؤنثين، أو أحدهما

مذكراً والآخر مؤنثاً، ومجموعاً كان أو مشئاً، لأصراً كـ: نضرب (١)

- وقد يستعمل للواحد ، للتعظيم ، كقوله تعالى : نَحْنُ

نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ (٢) .

والتاء : للمخاطب المذكر ، ومثناه ، وجمعه .

كـ: تضرب يا زيد ، وتضربان يا زیدان ، وتضربون يا زیدون .

- وللمخاطب المؤنث ، ومثناه ، وجمعه . نحو تضربين يا هند ،

وتضربان يا هندان ، وتضربن يا هندات .

- وللمؤنثة الغائبة ، والغائبتين .

نحو : هند تضرب ، والهندان تضربان .

والياء : للغائب المفرد المذكر ، ومثناه ، وجمعه .

نحو : زيد يضرب ، والزیدان يضربان ، والزیدون يضربون .

- وللمجموع المؤنثة الغائبة .

نحو : النساء يضربن .

(٢٠) فى المتن المستقل: أنيت انظر : كتاب الحدود - للأبدي - ص٦ بترقيم الأصل - هذا ،

وجاء فى المتن المستقل - بعد (أنيت) - عبارة تقول : وأنفع علاماته : أن يقبل (لم) .

(١) فى الأصل : كتضرب . بالتاء .

(٢) يوسف : ٢/١٢

[شرح تعريف الفعل الأمر - والإخراج بمحترزات التعريف]

٢٣- جازم الأمر (م) : ما قَلَّ على الطلب ، وقِيلَ نونى التوكيد (٣) :
أى الخفيفة ، والثقيلة .

فإن لم يدل على الطلب ، وقِيلَ نون التوكيد : فهو مضارع .

أو دل على الطلب ، ولم يقبل نون التوكيد : فهو اسم فعل .

ك : صة - بمعنى : اسْكُتْ - وَحَيَّهْلْ ، بمعنى : أَقْبِلْ ، أَوْ عَجِّلْ .

(م) تقدم (حد الأمر) على (حد المضارع) فى : المتن المستقل .

(٣) فى المتن المستقل : وقبل نون التوكيد .

[شرح خواص الاسم]

مع
بيان سبب ذكر خواص الاسم والفعل - وسبب البدء بخواص الاسم

ثُمَّ لَمَّا ذَكَرَ (م٣) حدود الاسم والفعل ، ذكر خواصهما (٤) .

وبدأ بخواص الاسم : لشرفه . فقال :

(الاسم له خواص) - جمع : خاصة - وهى :

٧٤- ما يَخْتَصِرُ بالشئ ، سواء وَجَدَتْ فى جميع أفرادِه - كالكتاب بالقوة ،
بالنسبة إلى الإنسان - أو فى بعض أفرادِه - كالكتاب بالفعل ، بالنسبة
إليه -

والفرق بين الحَدِّ ، والخاصة :

أن الحَدَّ : مُطَرِّدٌ مُنْعِيسٌ : أى : كُلَّمَا وَجَدَ الحَدَّ، وجد المحدود -
وكُلَّمَا وجد المحدود ، وجد الحد .

سَلَّا : أى كَلِمَةٍ صَدَقَ عَلَيْهَا أَنَّهَا دَلَّتْ عَلَى مَعْنَى فى نفسها غير مقترن
بأحد الأزمنة الثلاثة ، صدق عليها أنها اسم . وكل كلمة صدق عليها أنها
اسم ، صدق عليها أنها كلمة دلت على معنى فى نفسها . إلى آخره .
والخاصة : منطردة لا منعكسة : فكلما وجدت خاصة الشئ وجد ذلك
الشئ ، ولا يلزم من وجود الشئ وجود خاصته .

فكل كلمة وجد فيها الألف واللام - مثلاً - صدق عليها أنها اسم .

(م٣) أى المصنف .

(٤) أى وذكر الخواص زيادة فى التعريف ، لأن ذكر الخاصة نوع من أنواع التعريف ، وهو
ما يسمى عند المناطقة : الرَّسْم .

وهذه الفقرة من الشارح : تعليل لإيراد المصنف هذه الخواص فى كتاب للحدود .

ولا يلزم من وجود الاسم ، وجود الألف واللام . فان كثيراً من الأسماء لا يصح دخول الألف واللام عليه : كالمضمرات ، وغيرها .

وإذا عرفت هذا : ظهر لك معنى قوله : الاسم له خواص أَنَّهُ من أَوَّلِهِ ، وخواص نَحْوِهِ من وَسَطِهِ ^(٥) ، وخواص نَحْوِهِ من آخِرِهِ - وخواص نَحْوِهِ من مَعْنَاهُ :

فالمعنى (- كذا وجدته فيما رأيت من النسخ . والصواب : قالتى - نَحْوِهِ من أَوَّلِهِ :

- حروف الجر ^(٦) ، وحروف القسم ^(٧) : وهى أيضاً من حروف الجر .
وإنما عطفها ^(٨) عليها : لاختصاصها بالدلالة على معنى ، وهو : الحليف .
وإنما اختص بحروف الجر : لأن المجرور مختبر عنه فى المعنى ،
ولا يخبر إلا عن الاسم .

- (والألف واللام اللتان للتعريف) : لأنها موضوعة لرفع الإبهام ^(٩) ، وإنما يقبل ذلك الاسم -

واختَرَر ^(٨) / (ص لك) (التى للتعريف) : عن الموصولة . فإنها قد تدخل على المضارع ، كقول الشاعر :

ما أنت بالحقم الترضى حكومت ^(١٠) .

(٥) فى المتن المستقل : أوسطه .

(٦) بعد هذا فى المتن المستقل : وهى : من ، وإلى . إلى آخره .

انظر : كتاب الحدود - للأبدى - مرة بترقيم الأصل .

(٧) بعد هذا فى المتن المستقل : وهى من الواو ، والياء ، والتاء .

(٨) أى المصنف .

(٩) فى الأصل : لدفع الإبهام .

(١٠) صدر بيت عجزه : ولا أَمِيل ولا أرى الرأى والجَدَل . =

أى: الذى تَرْضَى (٢) .

(وَأَصْوَاتَ الْمَلَائِكَةِ) : لَأَنَّ الْمُنَادَى مَفْعُولٌ بِهِ فِى الْمَعْنَى ، وَالْمَفْعُولُ بِهِ لَا يَكُونُ إِلَّا اسْمًا ، لِأَنَّهُ مُخْبَرٌ عَنْهُ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : « يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نَكْدَبُ بآيَاتِ رَبَّنَا » (٣) وَقَوْلُهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - « يَارَبَّ كَاسِيَةٍ فِى الدُّنْيَا عَارِيَّةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » (٤) وَنَحْوَهُمَا، مِمَّا دَخَلَ فِيهِ حَرْفُ النِّدَاءِ عَلَى مَا لَيْسَ بِاسْمٍ فَمَحْمُولٌ عَلَى : أَنَّ الْمُنَادَى مُحذوفٌ ، أَيْ : يَقُومُ لَيْتُنَا نُرَدُّ ، وَيَقُومُ رَبُّ كَاسِيَةٍ فِى الدُّنْيَا عَارِيَّةٌ .

أَوْ عَلَى : أَنْ (يَا) لِلتَّيْهِ ، لَا لِلنِّدَاءِ .

- (وَتَوَاسَّخُمْ إِلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ) ، وَهِيَ : (كَانَ) وَأَخَوَاتُهَا ، وَ(إِنَّ) وَأَخَوَاتُهَا ، وَظَنَّتْ) وَأَخَوَاتُهَا .

لأنها لا تدخل إلا على مبتدأ ، وهو لا يكون إلا اسماً . كما سيأتى (٥) .

= والبيت فى: شرح الشذور: ١٦ ، وشرح التصريح: ٣٨/١ ، وابن عقيل: ٥٧/١ .

وهو من (البسيط) للفرزدق .

والشاهد فيه: دُخُولُ (أَنَّ) الموصولة على المضارع ضرورة . بل قيل: ضرورة قبيحة . كما فى شرح الشذور .

(٢) فى الأصل: يَرْضَى .

(٣) الأنعام: ٢٧/٦ .

(٤) « ... رَبِّ كَاسِيَةٍ فِى الدُّنْيَا ، عَارِيَّةٌ فِى الْآخِرَةِ » قطعة فى آخر حديث فى البخارى (ط) دار مطابع الشعب (: ٦٧/٨ ، ٦٢/٩ ، ٤٧/١ (بلفظ: فَرَّبَ) ، ٦٢/٢ ، (بلفظ: يَارَبَّ) ، ١٩٧/٧ (بلفظ: كم من كاسية فى الدنيا ، عارية يوم القيامة)

وفى مسند الإمام أحمد (ط دار صادر - بيروت) : ٢٩٧/٦ (بلفظ: يَارَبَّ كَاسِيَاتٍ فِى الدُّنْيَا عَارِيَّاتٌ فِى الْآخِرَةِ) .

(٥) سيأتى ذلك فى: الخاصة الثالثة ، من الخَوَاصِ : التى تَخَصُّه من معناه . فى أوائل ص ٨ بترقيم الأصل

(والنفي) - كذا رأيت . والصواب : والتي - (نخصه من وسطه :
 - (التنكير) : لأنه وصف في المعنى ، ولا يوصف إلا الاسم .
 - (والثكسور) : أى جمعه جمع تكسير - أى : تغيير - لما تقدم (٦)
 (والنفي يخصصه من آخره :
 ٢٤ - (القفص) : والمراد به : الكسرة التى يحدثها عامل الجر .
 سواء كان ذلك العامل : حرفاً ، أم إضافة ، أم تبعية .
 - (والثنوين) : يعنى : تنوين التمكين ، وتنوين التثنية ، وتنوين
 المقابلة ، وتنوين العوض .
 لأن لست أقسام لا يختص بالاسم منها إلا هذه الاربعة . كما سيصرح (٧) به
 وإنما اختصت هذه الأنواع بالاسم :
 لأن تنوين التمكين : دليل على أمكنية الكلمة التى تدخل (٧) عليها
 فى الاسمية (٨) . ولا أمكنية (٨) للفعل فيها .
 وتنوين التنكير : مفرق بين المعرفة والنكرة (٩) . والفعل لا يقع معرفة
 ، فلم يحتج فيه إلى الفارق بين المعرفة والنكرة .
 وتنوين العوض : عوض عن المضاف إليه (٩) . والفعل لا يضاف إلى

(٦) أى فى نقاشه قبله : من أنها لا تكون إلا فى الاسم .

(٧) أى المصنف . انظر : ص ١٨ بترقيم الأصل . وسنورد تعريف كل نوع من الستة فى هـ ١٠٠٩

منها . أما تعريف (الثنوين) : فسيأتى فى سلب الكتاب : ص ١١٠ .

(٧) فى الأصل : تدخل . بالتاء .

(٨) بحيث لم تشبه الحرف ولا الفعل . مثل : زيد .

(٨) فى الأصل : والامكنية .

(٩) مثل : سيبويه . إذا أردت شخصاً غير معين .

(٩) مثل : حينئذ .

غيره، فلم يدخله التتوين عوضاً عنه .

٢٥- وتتوين المقابلة : وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم ، عِوَضَ عن

التتوين في (مُسْلِمِينَ) . والفعل لا يَجْمَع ، فلم يَحْتَج إليه .

١- وتاء التثنية التي تبطل هاء في الوقف (: لأن هذه التاء لتأنيث ما هي

فيه . والفعل لا يؤنث . .

واخْتَرَزَ (١٠) ب (التي تبدل هاء في الوقف) : عن التي لا تبدل فيه هاء .

فإنها تدخل على (الفعل) لتأنيث فاعله ، ك : قامت هند .

وعلى (الحرف) لتأنيث لفظه ، ك : رَبَّتْ (١٠م)

وعلى (الحرف) لتأنيث لفظه ، ك : ربت (١٠م)

١- وعلامة التثنية (: وهي : الألف ، والياء . لأن شرط (١١) مايشي : قبوله

للتكثير . وهو (١١م) من خواص الاسم .

١- وعلامة الجمع (الجمـم) على أحدها : لما تقدم (١٢) ، ولأن فيه معنى الوصف

لإفادته التكثير (١٢م) .

والمراد بالجمع على حد التثنية : جمع المذكر السالم . لأنه على حد

المثنى في إعرابه بالحروف .

١- (واللف التثنية المقصورة) (: ك : حُبْلِي ، وَسَكْرِي .

(١٠) أي المصنف .

(١٠م) وانظر - مع هذه الفقرة - الفقرة المذكورة - فيما سيأتى - في خواص الفعل من آخره

، المجدوءة بـ (وتاء التثنية الساكنة) .

(١١) في الأصل : شرطة .

(١١م) في الأصل : وهي - وانظره في (شروط التثنية - الشرط الرابع) : من ١٧ بترقيم الأصل .

(١٢) أي في علامة التثنية توا .

(١٢م) في الأصل : التكسير .

- (والمحمودة) - ك: قراء (١٣) ، وحراء - لما تقدم في التاء (١٤) .
- (وياء النسب) - كالياء في : شامي ، [اص ٨] ومصري - لأن النسب وصف في المعنى ، ولا يوصف إلا الأسماء . فلا تدخل علامته إلا عليها
- والتي تخصه من معناه :
- (وكونه فاعلاً) : لأن الفاعل مسند إليه ، ولا يسند إلّا إلى الاسم ، لأنه لو أسند إلى الفعل ، وهو أبداً مسند - لزم كونه مسنداً إليه ومسنداً في حالة واحدة . وهو لا يجوز .
- (وكونه مفعولاً) : لأنه مخبر عنه ، ولا يخبر إلّا عن الاسم ، لما تقدم (١) .
- (وكونه مبتدأ) (وكونه خبراً) : بخلاف الفعل ، فإنه يقع خبراً لامبتدأ ، لأن المبتدأ مسند إليه ولا يسند إلا إلى (٢) الاسم .
- (وكونه مجروراً) : لأنه مخبر عنه في المعنى . فلا يجز إلا الاسم .
- (وكونه مجموعاً) (٣) : جمع تكسير أو سلامة ، لما تقدم (٤) .
- ولا يحصر ما يجمع بالواو والياء (٥) في كونه : اسماً أو صفة .

(١٣) القراء : الناسك . والقراء : حسن القراءة . اللسان .

(١٤) أي تاء التأنيث . انظر : تاء التأنيث قبل سطور .

(١) لم يتقدم له التعليل لعدم الإخبار - إلا عن الاسم (انظر كلامه في : الخاصة الأولى ، من الخواص التي تخصه من أوله) عند قوله : «لأن المجرور مخبر عنه» ص ٦ . ولعل عبارته : كما تقدم .

(٢) في الأصل : على .

(٣) في المتن : المستقل وكونه مفرداً ، وكونه مثنى ، وكونه مجموعاً .

(٤) انظر ما تقدم في : علامة الجمع ، والتكسير . ص ٧ بترقيم الأصل . وكذا الحواشي المتعلقة بهما .

(٥) زيادة يستقيم بها الكلام .

كما سيأتى (٦) .

١- وَكَوْنُهُ مُنْكَرًا، وَكَوْنُهُ مُؤَنَّثًا: إِذْ لَا يَتَصَوَّرُ تَذْكِيرَ الْفِعْلِ وَلَا تَأْنِيثَهُ

وَلَحُوقَ عِلَامَةِ التَّأْنِيثِ بِهِ فِي نَحْوِ: (قَامَتْ) - لِتَأْنِيثِ فَاعِلِهِ .

- (وَكَوْنُهُ يَصْنُفُ وَيَصْنُفُ بِهِ) : يَعْنِي : بِتَقْدِيرِ حَرْفِ الْجَرِّ (مِ) لِمَا

يَنْتَقِضُ بِقَوْلِنَا : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ - فَإِنْ (مَرَرْتُ) مِضَافٌ إِلَى (زَيْدٍ) بِوَسْطَةِ

حَرْفِ الْجَرِّ لَفْظًا .

فَالْمُخْتَصَرُّ بِالْإِسْمِ : الْإِضَافَةُ بِتَقْدِيرِ الْحَرْفِ .

وَلَمَّا اخْتَصَّتْ بِهِ : لِأَنَّهَا إِخْبَارٌ فِي الْمَعْنَى ، وَلَا يُخْبَرُ إِلَّا عَنِ الْإِسْمِ .

وَلَا يُشْكَلُ بِالْجُمْلِ الْمِضَافُ إِلَيْهَا : كَالْمِضَافِ إِلَيْهَا : إِذْ ، وَإِذَا ، وَحَيْثُ .

لِأَنَّ تِلْكَ الْجُمْلَةَ فِي تَأْوِيلِ الْمَفْرَدِ . فَإِذَا قُلْتَ - مِثْلًا - : اجْلِسْ حَيْثُ

اجْلِسْ زَيْدٌ - كَانَ تَقْدِيرُهُ : اجْلِسْ فِي مَكَانِ جُلُوسِ زَيْدٍ .

- (وَكَوْنُهُ مَعْرُوفًا ، وَكَوْنُهُ مُنْكَرًا) : إِذِ التَّعْيِينَ وَالْإِبْهَامَ لَا يَكُونُ فِي غَيْرِ

الْأَسْمَاءِ . وَالْمِضَارِعُ مَحْمُولٌ عَلَيْهَا لِمُشَابَهَتِهِ لَهَا (٧) .

وَلِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ بِالِاسْتِقْرَاءِ مُنْهَضَةٌ فِي سَبْعَةِ أَقْسَامٍ (٨) كُلُّهَا أَسْمَاءٌ .

(٦) سِيَأْتِي فِي (شُرُوحِ إِعْرَابِ جَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ) : ص ١٦٩ . بِتَرْقِيمِ الْأَصْلِ .

(٦م) وَهِيَ الْإِضَافَةُ الْمَشْهُورَةُ . مِثْلُ : كِتَابُ مُحَمَّدٍ . انْظُرْ : مَبْحَثُ الْإِضَافَةِ . ص ٢٧ وَهـ ١١ مِنْهَا

. وَانْظُرْ أَيْضًا : ص ١٠ ، عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ : «الْجَرُّ : عَلَمُ الْإِضَافَةِ» .

(٧) أَيْ فِي احْتِمَالِهِ لِلْحَالِ أَوْ لِقَبُولِهِ عِنْدَ عَدَمِ الْقَرِينَةِ ، وَتَعْيِينُهُ لِأَحَدِهِمَا بِهَا .

وَهُنَاكَ أَوْجُهُ أُخْرَى لِلْمِشَابَهَةِ ، فَانْظُرْهَا : أَوَاخِرُ ص ٩ .

ثُمَّ انْظُرْ - فِي زَمَانِ الْمِضَارِعِ وَالْخِلَافِ فِيهِ - : الِهْمَجُ : ٨ ، ٧/١ . وَالرُّضَى : ٢٣٦/٢ ، ٢٢٧ .

وَالْأَصُولُ فِي النَّحْوِ : ٣٩٧/١ .

(٨) هِيَ : الضَّمِيرُ ، وَالْعِلْمُ ، وَاسْمُ الْإِشَارَةِ ، وَاسْمُ الْمَوْصُولِ ، وَالْمَعْرِفُ بِأَلٍ ، وَالْمِضَافُ إِلَى

وَاحِدٍ مِنْهَا ، وَالْمَعْنَادِيُّ الْمَقْصُودُ . انْظُرْ : الِهْمَجُ ٥٥/١٤ ، وَشَرْحُ التَّمْرِيقِ : ٩٤/١ ، وَالتَّسْهِيلُ :

والنكرة ما يقبل (أَلْ) ، ولا يقبلها إلا الأسماء . لما تقدّم (١٩) .
 - (وكونه يُخْبَرُ به ، وكونه يُخْبَرُ عنه) : هو تكرار مع قوله فيما تقدّم :
 (وكونه مبتدأ وكونه خبراً) (١٠٠) .
 ولا يصحّ أن يقال : هذه الخاصية باعتبار المجموع ، وفيما تقدّم باعتبار كلّ
 فرد .
 لأن الاسم لا يختصّ بكونه خبراً ، بل يشاركه فى ذلك الفعل . كما تقدم .

[شرح خواصّ الفعل]

(الفعل (١٠٠) له خواصّ تخصّه من أوله ، وخواصّ تخصّه من وسطه ، وخواصّ
 تخصّه من آخره (١١١) :
 فالنظر .- الصواب : فالتى .- (تخصّه من أوله :
 - قسّم الحرفيّة : لأنّ الأسمية لا تدخل على الفعل ، فضلاً عن
 اختصاصها به (١١٢) .

= وأودّ أن أُشير إلى أنّ بعضهم - الأشمونى : ١٠٦٨ ، والفاكهى فى شرح كتاب الحدود : ١٣٦ -
 يجعل عدّ المُنَادَى المقصود (سابع المعارف ، من زيادات ابن مالك ٦٧٢ هـ ، مع أنه معدود
 أيضاً عند ابن الحاجب ٦٤٦ هـ فى الكافية - بشرح الرضى - : ١٢٨٧/٢ . وانظر هذه الإشارة
 بإيضاح أكثر فى : عجز هـ ٣٥ ص ٢٦ بترقيم الأصل .
 (٩) انظر أواخر ص ٦ بترقيم الأصل ، فى : (الخاصة الثانية ، من : الخواص التى تخص الاسم
 من أوله) .
 (١٠) انظر : أوائل ص ٨ بترقيم الأصل ، فى : (الخاصة الثالثة ، من : الخواص التى تخصه من
 معناه) .
 (١٠٠) فى المتن المستقل : والفعل .

(١١) بعد هذا فى المتن المستقل : وخواص تخصه من معناه . والشارح وإن لم ترد هذه
 العبارة عنده هنا فى الإجمال ، إلّا أنّه عرّض لها فى التفصيل بعد فى ص ١٠ .
 (١٢) مثال (قد) الاسمية : قَدْ زَيْدٌ درهمٌ ، وقد زيدا درهمٌ . الأولى : اسم بمعنى : حسبّ =

وإنما اختصت الأولى به : لأنها لتقريب الماضى إلى الحال، أو لتقليل الفعل، أو لتحقيقه (١٣) . وهى لاتوجد إلا فى الفعل .
 ثم يشترط لدخولها عليه : كونه متصرفاً ، خيرياً ، مثبتاً ، مجرداً من ناصب وجازم وحرف تنفيس (١٤) .
 - (والسَّيْنِ وَسَوَفَا) : لأنهما لتخصيص الفعل المضارع المشترك بين الحال والاستقبال ، لـ (١٥) بالاستقبال .
 ومعنى قول النحويين : (أنهما حرفا تنفيس) : أى حرف توسيع . لأنهما يقلبان المضارع من الزمن الضيق - الذى هو الحال - إلى الزمن المتسع ، الذى هو الاستقبال (١٦) .
 وهل زمنهما واحد ، أو (سوف) أوسع منها : (١٧) فيه خلاف للنحويين (١٨) .

= والثانية : اسم فعل بمعنى : يكفى .

(١٣) فى الأصل : لتخفيفه . والصواب من المراجع التالية . والأمثلة للمعانى الثلاثة على الترتيب، هى : قد قام زيد ، قد يصدق الكذوب ، «قد أفلح من زكاها» - الشمس ٧٩١ - انظر التسهيل : ٢٤٢ ، والمغنى : ١٨٢/١ - ١٨٦ ، والرضى : ٢٢٣/٢ ، ٣٨٧ ، والهمع : ٧٢/٢ .

(١٤) انظر أيضاً فى هذه الشروط : الهمع : ٧٢/٢ ، والمغنى : ١٨٢/١ .

(١٥) فى طرة هذه الصحيفة من أعلى ، مكتوب يشتمل على : وقف للكتاب ، واسم الواقف ، والموقوف عليه ، والغرض من الوقف .

وهو : «وقف محمد الكفوى على علماء جامع الأزهر ، لله تعالى» .

(١٦) انظر أيضاً فى هذا التفسير : الرضى : ٢٢٣/٢ ، والمغنى : ١٤٩/١ ، والهمع : ٨١/٢ ، ٧٢/٢ .

(١٧) أى السين . والذى فى الأصل : منهما .

(١٨) فى الأصل : النحويين . بدون لام الجر .

وأما عن الخلاف : فالكوفيون على الأول ، والبصريون على الثانى . انظر الهمع : ٧٧/٢ ، والمغنى : ١٤٩/١ .

(وَأَلْوَاتِ الْعَرَضِ ، وَأَلْوَاتِ التَّخْفِيفِ) (١٥) : وهى :
 لَوْلَا ، وَلَوْمَا - غير الامتناعيتين (١٦) : لان الامتناعيتين لا يدخلان
 إلا على مبتدأ (١٧) - وَمَلَا ، وَآلَا - بالتشديد - وَآلَا - بالتخفيف (١٨).
 وإنما اختصت بالفعل : لإفادتها الطلب ، ولا يتصور (١٩) فى غيره .
وقد يليها اسم معمول لفعل مقدر ، أو موجود مؤخر :
 فالأول : كقول الشاعر :
 أَتَيْتَ بَعْدَ اللَّهِ فِي الْقَدِّ (٢٠) مُوتَقًا
 فَهَلَا (٢١) سَعِيدًا ذَا الْخِيَانَةِ (٢٢) وَالْعَدْرِ (٢٣)
 أَيْ : فَهَلَا (٢٤) أَسْرَتْ سَعِيدًا (٢٥) .
والثانى : كقولك : هَلَا زَيْدًا ضَرَبْتَ .
وكان الأحسن : عطف (التحضيض) على (العرض) دون إعادة
(الأدوات) : لإشعارها بأن أدوات العرض غير أدوات التحضيض . وليس
كذلك : فإن أدواتهما (٢٦) واحدة .

-
- (٥) فى الأصل : التخصيص ، وكذا فى المواضع الثلاثة بعد .
 (٦) مثل : لَوْلَا - أَوْ لَوْمَا - أَكْرَمْتَ زَيْدًا .
 (٧) مثل : لَوْلَا - أَوْ : لَوْمَا - زَيْدًا لَأَكْرَمْتُكَ .
 (٨) مثل : هَلَا - أَوْ : آلَا ، أَوْ : آلَا - أَكْرَمْتَ زَيْدًا .
 (٩) فى الأصل : تتصور ، يتأين .
 (١٠) فى الأصل : المقدر . والصواب من الأشمونى : ٥٧٤ .
 (١١) فى الأصل : فهل ، والصواب من الأشمونى : ٥٧٤ .
 (١٢) فى الأصل : الجناية .
 (١٣) لم أقف على البيت فى غير الأشمونى ٥٧٤ . كما لم أقف على قائله . وقد شرحه
 العينى . وهو من (الطويل) .
 والشاهد فيه : (فهَلَا سَعِيدًا) حيث وقع الاسم بعد أداة التحضيض معمولاً لفعل مقدر بعدها .
 (١٤) فى الأصل : أمرت . والصواب من الأشمونى : ٥٧٤ .
 (١٥) فى الأصل : أدواتها .

٢٦ والفَرْق بينهما : أن (العرض) : طَلَبٌ بِلِينٍ وَأَدَبٍ . (والتحضيض)
: طلبٌ بَحَثٍ وإِزْعاجٍ .

ولعلّه اعتمد في ذلك : على اختلافهما بالاعتبار .

- (والنواصب) : وإنما تَدْخُلُ على المضارع ، لأنه لا يتصّب من الأفعال
غيره .

(والجـوازـم) : وتَدْخُلُ عليه ، أو على ما في محله (١٦) .

وإنما اختصت النواصب بالفعل : لأنه لا يصح دخولها على غيره ، لأن
النواصب المرادة هنا محصورة في : لَنْ ، وَأَنَّ ، وَكَيْ - المَصْدَرِيَّتِينَ -
وإِذَنْ . وكلّ منها لا يصح دخولها على غيره :

لأن (لن) لنفي (١٧) الاستقبال . وَيَشْتَرِطُ في نصب (إِذَنْ) : استقبال ما
بعدها . وهو (١٨) من خصائصه .

و(أَنَّ) ، و(كَيْ) المصدرتان : هما اللتان مع الفعل في تأويل مصدر .

وإنما اختصت الجـوازـم به : لاختصاص الجزم به ، لأنه في الفعل
يَعْوِضُ عن الجر في الاسم .

- (والمضارعة) المتقدمة (١٩) : وهي مأخوذة من :
المشابهة ؛ لأن المضارع بها شابه الاسم في :

وقوعه (مَشْتَرَكًا) ، كـ: يضرب . لكونه مشتركاً بين الحال والاستقبال .
(ومَخَصَّصًا) ، نحو : سيضرب ، أو : سوف يضرب . لتخصيصه بالاستقبال (٢٠) .

(١٦) مثل : إن جاء محمد أكرمته .

(١٧) في الأصل : لبقاً . والمصواب يؤخذ من : الرضى ٢٣٢/٢ ، والهمع ٢/٢ .

(١٨) أى الاستقبال . وانظر : مبحث (إِذَنْ) ص ٢٠ بترقيم الأصل .

(١٩) انظر : ص ٢٠ بترقيم الأصل ، فى : مبحث (شرح تعريف الفعل المضارع) .

(٢٠) أى بالسین وسوف ، فانظرهما فى ص ٨٩ ، مع مراجعة ص ٨ وهـ ٧ منها . =

-٥٦-

وفى دخول لام الابتداء (١٣١) .

وجريانه على حركات اسم الفاعل وسكناته (١٣٢) .

١- ولو ، النطق هو (حرف امتناع لامتناع) :

أى امتناع الجواب لامتناع الشرط . على ما هو المشهور بين الجمهور .

أو امتناع الشرط لامتناع الجواب . على ما اختاره ابن

الحاجب (١٣٣)

وفى تقييد (لو) بالامتناعية ، نظر :

لأن (لو) لا تدخل إلا على الأفعال ، امتناعية كانت أو غيرها (١٣٤) . وإن

دخلت على اسم فهو معمول لفعل محذوف ، أو مؤخر (١٣٥) .

= وكذلك الاسم يكون مبهما مشتركا كرجل ، فإنه يحتمل زيدا أو عمرا . ثم يختص بواحد بسبب (أل) مثلا ، إذا قلت : الرجل .

(١٣٦) مثل : إن زيدا كفيهم . فهذا مثل : إن زيدا كفاهم .

(١٣٧) مثل : يضرب ، وضارب - ويجتهد ، ومجتهد . فى مقابلة مطلق الحركة بحركة ، والسكون بسكون .

هذا ، وانظر - فى أوجهه المشابهة هذه - : الأشمونى والصبان : ٥٩٦ ، والهمع ٤١٨/٤ ، والرضى : ٢٢٦/٢ ، ٢٧٩/١ ، والتبصرة والتذكرة : ٧٦/١ ، والأصول فى النحو : ٣٩٦ ، والإنصاف ٥٤٩/٢ م ٧٣

(١٣٨) انظر - فى القولين وغيرهما - : الهمع ٦٤/٣ ، والرضى : ٣٩٠/٢

(١٣٩) غير الامتناعية : التى للعرض ، أو للتقليل ، أو للتمنى ، أو للمصدرية ، أو بمعنى (إن) . انظر : الأشمونى : ٣٢/٤ وما بعدها ، وشرح التصريح : ٢٥٤/٢ وما بعدها ، والمعنى : ٢٦٤/١ وما بعدها .

(١٤٠) مثال الأول : لو زيدا رأيت أكرمتك ، ومثال الثانى : لو زيدا رأيت أكرمتك ، انظر المعنى : ٢٧٥/١ ، وشرح التصريح : ٢٥٨/٢ .

(والضري يخصصه / ليس - [من وسطه :

٢٨- التصريف : وهو اختلاف أبنيته للاختلاف الأزمنة^(١).

وفي جمل (التصريف) من خواص الفعل ، نظر :

إذ يشاركه في ذلك الاسم . إلا أن يقال : المختص بالأفعال ، هذا التصريف .

أعنى : التصريف لاختلاف الأزمنة . لأنه بهذا المعنى لا يكون في الأسماء .

(والضري يخصصه من آخره :

- (تاء الفاعل^(٢)) : لأن الضير المرفوع البارز لا يتصل بغير الفعل^(٣) .
لما سيأتي^(٤) .

- (وتاء^(٥) التأنيث الساكنة) : لأن وضعها يتدلّ على أن فاعل الفعل مؤنث .
واحترز به الساكنة : عن المتحركة :

فإنها من خواص الأسماء إن تحركت بحركة إعراب ، كـ : قائمة^(٦) .
وتلحق^(٧) الأسماء والحروف إن تحركت بحركة بناء ، كـ : لآت ، ورَبَّتْ ،
ولا قوّة إلا بالله^(٨) .

(١) في الأصل : أبنية لا اختلاف أزمنة .

(٢) في المتن المستقل : الجزم وتاء الفاعل .

(٣) في الأصل : الفاعل .

(٤) أي بعد سطور في التعليق على قول المصنف : «واتصال الضمائر به على حدود» .

(٥) (وتاء) مكررة في الأصل .

(٦) في الأصل : كعامة .

(٧) في الأصل : وتلحق .

(٨) م) وانظر - مع هذه الفقرة - الفقرة الماضية في خواص الاسم من آخره ، المبدوءة

بـ (وتاء التأنيث التي تبدل هاء ...) .

- (وياءُ المُخاطَبَةِ) : وهى ياءُ الفاعل . لما تقدّم (٨) .
- (ونونُ الشوكيةِ الثقيلةِ والخفيفةِ) : لأنّ وَضَعُهما لتأكيدِ فِعْلِ الأمرِ ، والمضارعِ المستقبلِ . وهما من أقسامِ الفعلِ .
- (وَمُتَّصِلُ الضمائرِ به على خمسةٍ : فَعَلًا ، وَقَعْلًا ، وَقَعْلَنَ) : أعني : ضمائرُ الرفعِ البارزةِ . لامتناعِ اتّصالِها بالحروفِ ، والأسماءِ :
- أما الحروفُ : فلأنّها لا تَقْتَضِي فاعِلًا ، لأنّ المُقْتَضِي له الفعلُ أو الاسمُ الذي يُشَبِّهه . وكُلٌّ من هذه الضمائرِ فاعِلٌ .
- وأما الأسماءُ : فلأنّها لو اتّصلتْ بها لزم اجتماعُ اللفظينِ فى المثنى - أعني : أَلِفَ الثنيةِ ، وأَلَفَ الضميرِ - والواوَيْنِ فى الجمعِ - أعني : واوَ الجمعِ ، وواوَ الضميرِ - وحِيلَ المفردُ عليهما طَرْدًا للبابِ .
- واحتَرَزَ بالضمائرِ على هذا الحدِّ :
- من الضمائرِ المنصوبةِ ، والمجرورةِ (٩) : فإنّها تتصلُ بالأسماءِ والحروفِ (١٠) .
- ومن المُستَيِرةِ (١١) : فإنّها تتصلُ بالأسماءِ ، والأفعالِ (١٢) .
- (ويُنبِأُوه من غيرِ غارِضٍ يَعْرِضُ لَهُ) : لأنّ الأصلَ فيه الياءُ ، فلا يَحْتَاجُ فيه إلى سَبَبٍ .
- بِخِلَافِ الاسمِ : فإنّ الأصلَ إعرابهُ ، فلا يَخْرُجُ عنه إلّا بسببِ (١٣) .

(٨) أى من التعليل قبل سطور لقول المصنف : «تاءُ الفاعل» .

(٩) القَيْدُ الْمُحْتَرَزُ به فى الحدِّ عن هذا : هو قوله : (ضمائرُ الرفع) .

(١٠) مثال الاسم المتصل به ضمير منصوب ، أو مجرور : محمد الضاريك ، محمد ضاربك .

ومثال الحرف المتصل به ضمير منصوب ، أو مجرور : إنك مجتهد ، ولك أعمال طيبة .

(١١) القَيْدُ الْمُحْتَرَزُ به فى الحدِّ عن هذا : هو قوله : (البارزة) .

(١٢) مثال الاسم المتصل به ضمير مستتر : محمد ضاربك .

ومثال الفعل المتصل به ضمير مستتر : محمد يضرب .

(١٣) هذا هو مذهبُ البصريين . قال فى الهمع (١٥/١) :

«مذهبُ البصريين : أنّ الإعرابَ أَصْلُ فى الأسماءِ ، فَرُوعُ فى الأفعالِ =

- ٥٩ -

- (والفعل يخصه من معناه :

يكونه ماضياً ، ويكونه مضارعاً ، ويكونه أمراً ، ويكونه يخبر به ولا يخبر عنه)

: لما تقدم (١٤) :

(ويكونه لإيضاف وإيضاف إليه) : لما تقدم أيضاً (١٥) .

[شرح بعض الأشياء التي هي بالتدليل لبعض ما سبق]

في المبحثين قبل

٥٣٨- (الجر : علامته (١٥) للإيضاف) ، وهي : نسبة شيء إلى اسم

بواسطة حرف الجر لفظاً أو تقديرًا (١٦) .

فكل مجرور مضاف إليه .

(الرفع (١٦) : علامته الفاعلية) .

= وقال الكوفيون : إنه أصل فيهما

وذهب بعض المتأخرين : إلى أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم ، لأنه وجد فيه بغير سبب ، فهو له بذاته . بخلاف الاسم : فهو له لا بذاته ، فهو فرع .

وهو يعني : البناء فرع في الأسماء وقيل : في الأفعال . وقيل : فيهما « .

(١٤) أي من جهة دلالة على الحدث والزمان بأنواعه ، ومن جهة كونه لا يكون إلا محكوماً به .

وهذا الذي تقدم مفرق في مواضع كثيرة . انظر المباحث التالية : شرح أقسام الكلمة ص ٤ -

شرح أقسام الفعل ص ٤ - شرح تعريف الفعل ص ٤ - شرح تعريف الفعل

الماضي ص ٤ - وانظر في (شرح خواص الاسم والفعل) النقاط :

كونه فاعلاً ص ٨ - كونه مبتدأ ص ٨ - السنين وسوف ص ٩ - حروف المضارعة ص ٩ .

(١٥) انظر في مبحث (شرح خواص الاسم) النقاط : كونه يضاف ويضاف إليه ص ٨ - كونه

مجروراً ص ٨ - حروف الجر ص ٦ .

(١٥) أي : علامة .

(١٦) مثال اللفظي : مررت بزيد . ومثال التقديري : كتاب زيد . وانظر - ملهني في خواص

الاسم من معناه - عند قوله (وكونه يضاف ويضاف إليه) ، وهام منها .

(١٦) في المتن المستقل : والرفع . وبواو العطف . وكذا نظيره بعد : والنصب .

-٦٠-

لم يَقُلْ (١٧) : (عَلَّمَ الفاعل) كما قال فى الجر : (عَلَّمَ الإضافة) - : لأن
الرفع ليس علماً للفاعل وحده ، لوجوده فى غيره ، كالمبتدأ وغيره . بل
له ولاشياء منسوبة إليه : كالمبتدأ، والخبر، واسم (كان ، وما) وغيرهما .
والجر لا يوجد فى غير الإضافة . ولهذا بعينه قال :
(التصريح علم المفعولية) ، ولم يقل : (علم المفعول) :
لأنه ليس علماً للمفعول وحده ، لوجوده فى غيره ، كالحال والتمييز .
بل له ولاشياء منسوبة إليه : كخبرى (كان ، وما) ، واسمى (إن ، ولا) .

[شرح تعريف التنوين - والإخراج بمحترزات التعريف]

٢٩- (جاء التنوين :

نون ساكنة ، زائدية ، تلحق الاسم بعد كماله ، وتفصله عما بعده) - فلا
يضاف إليها، لأنها مؤذنة بتمام/[صا] الاسم بدون المضاف إليه . والإضافة
تؤذن بعدم تمامه إلا بالمضاف إليه . ولهذا يجب حذفها عند الإضافة - ثم
تممه (١) بقوله :

(ثبت لفظاً وتسقط خطاً) (٢) .

فاحتَرَزَ بالساكنة) : عن المتحركة ، كنون : رَعَشَنَّ - للمُرْعِش -
وَضَيْفَنَّ (٣) للضَّيف (٤) .

(١٧) أى المصنف .

(١) أى : تم المصنف حد التنوين السابق .

(٢) فى المتن المسنقل تعريف التنوين هكذا : نون ساكنة ، زائدة تلحق آخر الاسم لفظاً
وتسقط خطاً ووقفاً ، وتفصله عما بعده انظر : كتاب الحدود - للأبدى - : ص ١ بترقيم
الأصل .

(٣) فى الأصل : ومتيقن .

(٤) أى الطَّفَيْلَى : فالضيقن : هو الطفيلى الذى يتبع الضيف . واللسان : (ضيف ، ضفن) .

وبالزائدة) : عن الأصلية .

وب (اللاحقة للاسم) : عن اللاحقة لغيره^(٤م) .

وب (اللاحقة بعد الكمال) : عن اللاحقة في أوله ، كنون : مُنكير ، وانكسر .

وباثبوتها في اللفظ دون الخط) : عما تثبت فيهما^(٥م) .

ولم يحتاج إلى زيادة قوله : (لغير توكيد) - كما^(٥) زاده بعضهم^(٦) -

لإخراج نون التوكيد الخفيفة : لأنها^(٧) قيد محلّ زيادتها بآخر^(٨) الاسم . فاستغنى عن إخراجها لأنها لا تلحق الأسماء .

[شرح أقسام التنوين]

(أقسام التنوين الخاصة بالاسم^(٨) ، أربعة :

تنوين التثنية ، وتنوين التثنية ، وتنوين المضافة ، وتنوين الغرض^(٩) .
لأنها ليعانٍ لاتليق بغير الاسم : كما تقدم^(٩م) .

(٤م) مثل : تنوين التثنية ، والغالي . اللاحقين للفعل والحرف . فانظرهما في المبحث التالي .

(٥) في الأصل : عما .

(٦) من هذا البعض : ابن هشام في (أوضح المسالك) - فانظره ، بشرح التصريح : ٣٧١-
والأشموئي : ٣٠٨١ .

(٧) في الأصل : لأنها .

(٨) في الأصل : بأجزاء .

(٨م) في المتن المستقل : الخاص بالاسماء .

(٩) في المتن المستقل بعد كل نوع منها مثاله . هي - على التوزيع - هكذا : كزيد - رجل - مسلمات - حينئذ -

(٩م) انظر : ص ٧ بترقيم الأصل . وأما تعريف كل قسم منها ، فهو على التوالي :

تنوين التثنية : هو اللاحق للاسم المعرب ، دلالة على بقاء أصالته . =

وأما القسمان الآخران : وهما : تنوين الترتيم ، والغالي (١٠) -
- فلا يختصان بالاسماء ، بل يدخلان على الأفعال (١١) والحروف أيضاً .

= تنوين التنكير : هو اللاحق لبعض الأسماء المجتعية ، إشعاراً بأن المراد بها غير معين

تنوين المقابلة : هو اللاحق لما جمع بألف وتاء . (وقد عرفت ذلك في ص ٧٢)
تنوين العوض : هو اللاحق للاسم عوضاً عن المضاف إليه ، والجمع المتناهي المعقل
اللام عوضاً عن الحرف .

انظر : شرح كتاب الحدود في النحو - للفاكهى - ص ٢٨٦ وما بعده (بتحقيقنا) .
(١٠) تنوين الترتيم : هو اللاحق للقوافي المطلقة ، والأعاريض المعصرة والمقفاة . وتنوين
الغالي : هو اللاحق للقوافي المقيدة ، والأعاريض المعصرة .

انظر : شرح كتاب الحدود في النحو - للفاكهى - ص ٢٩١ وما بعدها .
(١١) في الأصل : الأسماء . وأثبت ما يتشبه مع السياق ، وبمعونة المراجع التالية حيث
تنص على أن الترتيم هو الغالي (يدخلان : الأسماء والأفعال) ، والحروف .
انظر : شرح كتاب الحدود في النحو : ٢٨٢-٢٨٨-٢٩١ - ٢٩٦ ، والأشموني : ٣٠١ - ٣٤ ،
وشرح التصريح : ١٣٩/١ - ١٣٧ .

ويمكن أن تصوب المعيار فهكذا : الأسماء - (الأفعال) ، والحروف أيضاً .
هذا وزاد بعضهم أربعة أنواع أخرى : تنوين مقبورة في المنادى ، وما لا يصرف ، وتنوين
حكاية ، وشذوذ . انظر : الهمع ٢٤/٨ ، والتصريح ٣٧/١ ، وشرح كتاب الحدود : ٢٨٢ ،
والصبان : ٣٤/١ (وفيه خامس هو : المناسبة) .

[شرح تعريف الإعراب لفظاً، ومعنى (١٢)]

والإخراج بمحترزات التعريف

٣٠- (جاء الإعراب، لفظاً :

ماجئة [بم] (١٣) لبيان مقتضى العامل، من : حركة ، أو حرف ، أو سكون ، أو حذف : بيان له (ما) ، أى : ما جىء به من هذه الأشياء لبيان ما يقتضيه العامل .

واحتَرَزَ به : عما جىء به منها لالبيان مقتضى العامل . فإنه بناء . كما سيأتى (١٤) .

٣١- (وجاءه ، معنى :

تغيير أو إخراج الكلم) : والمراد بها : الأسماء ، والأفعال المضارعة .
(لإختلاف العوامل الداخلة عليها) فى الأغلب (١٥) :

(لفظاً) : فى الاسم ، والفعل الصحيحين .

(أو تقصيراً) : فى الاسم ، والفعل المعتلين .

وتقيد التغير بالآخر : بياناً لمحل الإعراب . لا احتراز ، إذ لا يكون الإعراب فى غيره .

(١٢) (لفظاً ومعنى) : ترجعان إلى (الإعراب) ، لا إلى (تعريفى)

(١٣) زيادة يستقيم بها الكلام . وهى من المقتن المستقل ، ومن نظيره فى حد البناء بعد .

(١٤) أى فى المبحث التالى من ١٢ .

(١٥) فى الأغلب) : إما أن ترجع إلى (العوامل الداخلة) ، وإما أن ترجع إلى (اختلاف العوامل) .

فإن رجعت إلى الأول ، وكان المراد بغير الأغلب : العامل المعنوى ، والعامل المتأخر .

وإن رجعت إلى الثانى ، كان المراد بغير الأغلب : التغيير للإتباع ، أو النقل ، أو المناسبة ، أو التخلص من التقاء الساكنين ، أو الوقف ، أو الإدغام ، أو التخفيف .

- وأما تغيير ما قبل الآخر معه، في: أثريء، وأثيم: فمذهب البصريين - قال ابن هشام: وهو الصواب^(١٥) -: إنه ليس بإعراب، وإنما هو إتياع^(١٦) .
- ٣٢- والمراد بالعامل: ما به يتقوم المعنى المقتضى للإعراب .
 أى: ما به يتحصل ويوجد المعنى المقتضى له .
فالعامل شيء، والمقتضى للإعراب شيء آخر .
فالعامل في: قام زيد - مثلاً - : قام . والمقتضى للإعراب: الفاعلية .
 وإنما يتحصل ويتقوم^(١٧) به (قام) .
 كذا عرّفه ابن الحاجب^(١٨) .
- واعترض بأنه^(١٩): لا يتناول عامل الفعل، لأن عامله ليس بسبب لمقتضى إعرابه، إذ مقتضى إعرابه مشابهته للإسم، وعامله (لم، أو لن) - مثلاً - وليس بسبب لمشابهته له .
- ٣٣- فالأولى ما عرّفه به بعضهم: بأنه ما كان معه جهة اقتضاء لذلك الأثر، أو دعاً الواضح إلى ذلك: كالحروف الجارة .
 فإن الواضح لما رأها ملزمة للأسماء غير منزلة منها منزلة الجزء^(٢٠)، ورأى أن كلّ ما لازم شيئاً أثر فيه .

(١٥) (وهو الصواب): من كلام ابن هشام .

(١٦) انظر: شرح الشذور: ٢٤ . والمنقول هنا ليس نص ابن هشام بحروفه . وأما مذهب الكوفيين: فإنه إعراب، لأنهما معربان من مكانين عندهم .
 (١٧) أى المقتضى .

(١٨) انظر: الكافية - بشرح الرضى - ٢٥٨٧ .

(١٩) أى تعريف ابن الحاجب .

(٢٠) لعل الواو مقحمة، وإلا ظلت (لما) قبل بدون جواب .

-٦٥-

لأنه ^(٢١) مُتناول لعامل الفعل ^(٢٢) ، لدخوله فيما دعا الواضع، لأن ملازمة (لم) - مثلاً - للفعل وعدم تنزيلها منه منزلة الجزء، دعا الواضع إلى تأثيرها / [ص٢] فيه .

ثُمَّ في كلامه ^(١) إجمالاً ^(٢) : إذ مقتضاه أن للإعراب عند جميع النحويين حَدّاً بالنظر إلى (اللفظ) ، وحدّاً بالنظر إلى (المعنى) . وليس كذلك .

بل فيه مذهبان - : أحدهما: أنه لفظي - والآخر : أنه معنوي - فمن رأى الأول ^(٣) ، حَدّه بالأول . ومن رأى الثاني ، حَدّه بالثاني ^(٤) .

[شرح تعريفى البناء لفظاً ومعنى]

والإخراج بمحترزات التعريف

٣٤- (جاء البناء ، لفظاً :

(٢١) هذا تعليل لأولوية تعريف البعض .

(٢٢) الذى هو محل الاعتراض السابق على تعريف ابن الحاجب .

(١) أى المصنف .

(٢) الإجمال خلاف اللبس . فالإجمال : أن لا تتضح الدلالة ، وذلك بأن يحتمل اللفظ المراد وغيره من غير تبادر لأحدهما .

واللبس : تبادر فهم غير المراد .

انظر : الصبان : ٥٦٢ ، وياسين على شرح التصريح : ٢٨٧١ . وفى ياسين خمسة أبيات فى الفرق بينهما

(٣) فى الأصل : بالأول .

(٤) فى المتن المستقل بعد تعريفى الإعراب ، جاء قول المصنف : «ألقاب الإعراب أربعة :

رفع ، ونصب ، وخفض ، وجزم » . انظر كتاب الحدود - للأبدي - ص ١١ بترقيم الأهل . وهذه الزيادة ستأتى هنا قريباً بعد تعريفى البناء .

ماجوة به ، لا لبيان مقتضى العامل : من شبه^(٥) (الإعراب) - بكونه :
حركة ، أو حرفاً ، أو سكوناً ، أو حذفاً —

(وليس حكاية ، أو إتباعاً ، أو نقلاً ، أو تخلصاً من سكونين) :

فى : (زَيْدٍ) ، فى قولك : مَنْ زَيْدٍ ؟ - لَمْ قَالَ : مررت بزَيْدٍ . وضمة
النون فى قوله تعالى : «فَمَنْ أَوْتَى كِتَابَهُ^(٦)» فى قراءة (ورش^(٧)) بنقل
حركة الهمزة .

والكسرة فى دال : «الْحَمْدُ لِلَّهِ^(٨)» ، فى قراءة بعضهم^(٩) وكسر النون أو
فتحها فى : مَيَّ اثْنِكَ ، أو مَيَّ الرَّجُلِ .

ليست^(١٠) بناء : لأن الأولى : حركة حكاية . والثانية : حركة نقل -
والثالثة : حركة إتباع . والرابعة : حركة تخلص من سكونين .
ولمّا لم تكن بناء : لأنها حركات عارضة لا اعتداد بها^(١١) .

٣٥- (وجوه) ، معنى :

لَزُومَ آخر الكلمة حركة ، أو حرفاً ، أو سكوناً ، أو حذفاً^(١٢) - لغير عامل
، ولا غلط .

(٥) (شبه) : بكسرة فسكون ، وبفتحتين . اللسان .

(٦) الإسراء : ٧٧/١٧ .

(٧) انظر : تقريب النشر فى القراءات العشر : ٣٦ - (ط مصطفى الحلبي) ، ط الأولى ١٣٨١ هـ -
١٩٦٤ م)

هذا ، و : ورش : هو عثمان بن سعيد بن عدّى ، المصرى . غلب عليه لقب (ورش) . أصله من
القيروان . مولده ووفاته بمصر . توفى سنة ١٩٧ هـ . الأعلام : ٣٦٧/٤ .

(٨) الفاتحة : ٢/١ . وفى مواضع أخرى كثيرة فى القرآن الكريم بلغت (٢٣) موضعاً .

(٩) هو الحسن البصرى ، فى سورة الفاتحة فقط . انظر : النشر فى القراءات العشر : ٤٧/١ .

(١٠) أى الحركات المبينة فى الأمثلة الأربعة السابقة .

(١١) فى المتن المستقل بعد تعريف البناء لفظاً ، جاء قول المصنف : «حد البناء لفتح»

-٦٧-

واحتَرَزَ به^(١٣) : عن لزوم آخر الكلمة ذلك لعامل، أو اعتلال . كالفَتَى -
مَثَلًا - فإنه لزم الألف لتحرك يائه وأُفْتَحَ ماقبلها . فليس ببناء .
وفي لزوم آخر الكلمة شيئاً من ذلك لأجل العامل ، حتى يحتاج إلى
الاحتراز عنه - نَظَرًا .

إِلَّا أَنْ يُقَالَ : المراد جِسْ الحركة أو الحرف ، لا تَوَعُّها . ولا شك
أَنْ ما يَمَرَّبُ بالحركات أو الحروف مُلازِمٌ لهما عند العامل . فيَصِحُّ في
الحركة والحرف .

أو يُقَالَ : المراد باللزوم : مادام ذلك العامل الخاص^(١٤) . فيصح
في الكل .

إِلَّا أَنْ فِي إطلاق اللزوم على مثل هذا ، نَظَرًا .
والْحَقُّ : أَنَّهُ لا يَحْتَاجُ إلى الاحتراز عنه .
ثُمَّ الإجمال في هذا كالذي قبله^(١٥) .

[شرح القاب الإعراب - والقاب البناء]

(القاب الإعراب أربعة^(١٦) :

رفع ، ونصب) - في الاسم ، والفعل المضارع - (وخفض) - في الاسم
- (وجزم) ، في الفعل .

فأنواعه في الاسم ، ثلاثة : رفع ، ونصب ، وخفض .

= وَضَعَ شَيْءٌ عَلَى شَيْءٍ يَرَادُ بِهِ الثَّبُوتُ « .

(١٢) الأمثلة على الترتيب : يامحمد - يامحمدون - اكتب - اكتبوا .

(١٣) أى بقوله (بغير عامل ، ولا اعتلال) .

(١٤) أى موجوداً . ويجوز جعل (دام) تامة .

(١٥) أى في الإعراب ، في المبحث السابق .

(١٦) انظر : هـ من نفس الصحيفة .

لأن المعانى التى جِئَ فى الاسم بإعراب ليانها، ثلاثة أجناس:
 معنى هو عُمدة فى الكلام لا يُستغنى عنه: كالفاعلية . وله (الرفع) .
 ومعنى هو قَصْلة يَتَمَّ^(١٧) الكلام بدونه : كالمفعولية . وله (النصب) .
 ومعنى بين العدة والفضلة : وهو الإضافة^(١٧م) . وله (الخفض) .
 وأنواعه فى الفعل المضارع أيضاً ثلاثة ، لأنه محمول فى الإعراب على
 الاسم ، فكانت له ثلاثة أنواع كالاسم :
 فأعرب : (بالرفع ، والنصب) . إذ لم يَمنع منهما مانع .
 ولم يُعرب : بالخفض . لأنه لا يكون إلا للإضافة ، والفعل لا يقبلها
^(١٨) لما تقدم (١٩) .

فلما لم يعرب بالخفض ، عَوَّض عنه (بالجزم) .
 (ألقاب الأبناء ، وأربعة الأسماء)
 ص ١٠ : فى الاسم : نحو : حَيْثُ ، وَقَبْلُ . وفى الحرف : فى مُنْذُ -
 على لغة مَنْ جَرَّ بها (٢٠) - ولا تَصمَّ فى الفعل .

-
- (١٧) فى الأصل : تتم .
 (١٧م) إذ المضاف إليه : قد يكون عمدة ، وقد يكون فضلة . فمثال الأول : مر بزيد ، وجاء
 غلامه . ومثال الثانى : مررت بزيد ، ورأيت غلامه .
 (١٨) فى الأصل : لم .
 (١٩) انظر : فى مبحث (شرح خواص الاسم) النقاط : كونه يضاف ويضاف إليه ص ٨ ، وكونه
 مجروراً ص ٨ ، حروف الجر ص ٦ .
 (١٩م) فى المتن المستقل : وألقاب : بواو العطف .
 (٢٠) أما على لغة من لم يجر بها : فهى اسم . انظر : الأسمونى ٢٢٦٧ وما بعدها .

(وفتح) : فى الاسم : نحو : آيَن ، وكيف . وفى الفعل : نحو : قام ، وقَعَدَ . [٣] وفى الحرف : نحو : إِنَّ ، وليت .
(وكسر) : فى الاسم : نحو : آمِس ، وهولاء . وفى الحرف : نحو : باء الجر ، ولامه . ولا كسر فى الفعل .
(وسكون) : فى الاسم : نحو : مَن ، وَكَمْ . وفى الفعل : نحو : قَم ، واقعد . وفى الحرف : نحو : اُنْ ، وَلَنْ . [٤]

[شرح حال الأسماء ، والأفعال]

من حيث الإعراب والبناء

(الأصل) [٥] فى الأسماء : الإعراب . وما بنى منها ، فعلى خلاف الأصل (٣) :
لأنه يُعْتَقَب (٤) عليها من المعانى ما يحتاج إلى الإعراب ليانها ، نحو :
ما أحسن زيدا ، وما أحسن زيداً ، وما أحسن زيدا .
فإن معنى الأول : شئ أحسن زيدا .
ومعنى الثانى : نفى الحسن عنه .
ومعنى الثالث : أى عَصِي من أعضائه - أو خُلِقَ من أخلاقه - أحسن ؟

-
- (١) فى طرة هذه الصحيفة من أعلى ، مكتوب سبق نظيره فى ها صه ، وها صه ، وفيه هنا : «وقف محمد الكفوى على طلبة العلم بجامع الأزهر ، لله تعالى» .
(٢) فى متابعة الشارح للمصنف فى التمييز بين ألقاب البناء وألقاب الإعراب ، بصرى .
وأما الكوفيون فلا يفرقون . انظر : الرضى : ٣/٢٠ .
(٣) فى المتن المستقل والأصل .
(٤) انظر : هـ ١٣ ص ١٠ .
(٥) فى الأصل : يعتقب . وهى لاتؤدى المعنى المراد . ويعتقب : يتناوب . راجع اللسان : عقب) .

(والأفضل في الأفعال : البناء . وما أغرب منها ، فعلى خلاف الأصل) (٢) :
لاستثنائها عن الإعراب ، باختلاف يتيها ، لاختلاف المعاني التي
تعتور (٥) عليها .

(والمبنى من الأسماء ، يستة :

المتممات ، وأسماء الإشارة ، وأسماء الشروط (م) ، وأسماء الاستفهام ،
وأسماء الأفعال ، والموصولات .

وزاد ابن مالك سابعاً ، وهي : الأسماء قبل التركيب (٦) :
وذلك لأن علة بناء الاسم منحصرة في مشابهته للحرف (٧) :
في الوضع ، أو المعنى ، أو الاستعمال ، أو الإهمال (٨) .

(٥) تعتور : تتناوب . اللسان : (مور) .

(م) في المتن المستقل : الشرط .

(٦) الذي يؤخذ من الأشموني والهمع : أن الذي زاده ابن مالك مراحاة ، هو في أسباب البناء
، وهو الشبه الإهمالي ، ومثل له بفواتح السور . وأن زيادة الأسماء مطلقاً قبل التركيب -
بهذا التصريح - هي لتغير ابن مالك .

قال الأشموني (٥٦٨) : «عَدَّ في شرح الكافية من أنواع الشبه : الشبه الإهمالي . ومثل له
بفواتح السور .

والمراد : الأسماء مطلقاً قبل التركيب . فإنها مجنبة لشبهها بالحروف المهملة : في كونها
: لاعيلة ولاعمولة ... » .

وقال الهمع (١٧٨) : « الخامس : الإهمالي ذكره ابن مالك في الكافية الكبرى ، ومثل
له في شرحها بأوائل السور . فإنها تشبه الحروف المهملة ، كبل ... ، في كونها : لاعيلة
ولاعمولة ...

وجعل بعضهم من هذا النوع : الأسماء قبل التركيب ...

هذا ، وابن مالك : هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله ، ابن مالك جمال الدين خوفى
بدمشق سنة ٦٧٢ هـ . الأعلام : ١١٧٧

(٧) ليس هذا موضع اتفاق ، بل هناك أسباب كثيرة عند بعضهم ، ذكرها الهمع (١٦٨) في
ثمانية . وانظر أيضاً : الصبان : ٥٧١ .

(٨) زاد في الهمع (١٦٨ - ١٨) - فوق هذه الأربعة - أربعة أخرى : اللفظ ، الجمود =

فُبنيت المضمرات ، وأسماء الإشارة ، والشروط ، والاستفهام (٩) :
 لمشايتها الحرف في (المعنى) .
 - إذ شابهت أسماء الشرط : (إن) الشرطية .
 - وأسماء الاستفهام : همزته .
 وأما إعراب (أى) شرطية ، أو استفهامية : فلمعارضة شبه الحرف فيها
 لزوم الإضافة ، التي هي من خواص الأسماء .
 - وأسماء الإشارة (١٠) : لمشايتها حرفاً كان ينبغي أن يوضع
 (١١) للإشارة ، لأنها كالخطاب والتنبيه ، فحقها أن يوضع (١٢) لها حرف
 يدل عليها ، كما وضعوا لها حرفاً يدل عليهما .
 - والمضمرات : (الياء، ونا) ، والكاف ، والهاء : حروفاً (١٣) في :
 إياي ، وإيانا ، وإياك ، وإياه .
 إذ دلّت الياء [ونا] (١٤) في (إياي، وإيانا) على : المتكلم . والكاف في
 (إياك) على : الخطاب . والهاء في (إياه) على : الغيبة (١٥) وكلّ مضمّر
 متضمّن معنى التكلم ، أو الخطاب ، أو الغيبة

= الاستفناء باختلاف الصيغ لاختلاف المعاني عن الإعراب .

(٩) في الأصل : في الاستفهام .

(١٠) أى : وبنيت أسماء الإشارة .

(١١) في الأصل : توضع . بالتاء .

(١٢) أى : وبنيت المضمرات ... لمشايتها حروفاً .

(١٣) زيادة يستقيم بها الكلام .

(١٤) جعل الشارح الضمير هو (إيا) واللواحق بعده حروفاً ، هو مذهب سيبويه من مذاهب

سنة . انظر الهمع ٦٧٤ .

ثم إن تشبيه الضمائر التي ذكرها بتلك اللواحق ، لم أره لغيره .

وقيل : بُنيت^(١٥) : لِمُشَابَهَةِ الحرف فى (الوضع) : كالتاء ، و(نا) من : جئنا . فالتاء على حرف : كباء الجر . و(نا) على حرفين : كين . وَحِيلَ الباقي (١٦) .

والموصلات ، وأسماء الأفعال : لمشابهتها الحرف فى (الاستعمال)^(١٧) :
- إذ شابهت الموصلات : الحروف ، فى افتقارها إلى الجمل ، إذ الحروف بأسرها لاتستعمل إلا مع الجمل، إما ظاهرة وإما مقدرة^(١٨) .
وأما إعراب (اللذين ، واللتين) : فلمعارضة شبه الحرف فيهما مافيهما من التنية التى هى من خواص الأسماء .

(١٥) أى الضمائر .

(١٦) وقيل : بنيت الضمائر أيضاً : لمشابهة الحرف فى الافتقار والاستغناء عن الإعراب باختلاف صيغها لاختلاف المعانى . انظر : الرضى : ٣/٢
وأجاز التسهيل (٢٩) فليها اجتماع أربعة أوجه للشبه : الوضع ، والافتقار ، والجمود والاستغناء المذكور .
كما أجاز الهمع (١٧/٨ ، ١٨) اجتماع خمسة : المعنى ، والانتقار ، والوضع ، والجمود والاستغناء .

(١٧) أدرج الهمع (١٧/٨) الموصلات تحت الشبهة (الافتقارى) . وأسماء الأفعال تحت الشبهة (الاستعمالى) . وكذلك فعل الأسمونى (٥٤، ٥٣/١) .
ولعل الشارح فى إدراجه الشارح فى إدراجه الاثنين معا تحت الشبهة (الاستعمالى) ، قد تابع أوضح المسالك (شرح التصريح : ٥٠/٨ - ٥٢) فى إدراجهما تحتها ، وبجعل مرمى بيت الألفية - كما يوضح شارحه - (وكناية عن الفعل يلا .. تأثر وكافتقار أصلاً) : (الاستعمالى) فقط .

على حين جعل الأسمونى مرماء : (الاستعمالى ، والافتقارى) معا .

(١٨) مثال الظاهرة : مررت بزيد . ومثال المقدرة : جاء الذى فى الدار .

-ومشابهتها (١٩) أسماء الأفعال: (كَصَّ ، وَدَرَاكَ): في أنها عاملة غير معمولة ، إذ هي أبدا مسندة إلى الفاعل ولا يعمل فيها شيء (٢٠) .

فأشبهت الحروف العاملة ، كإِنَّ وأخواتها .

-والأسماء قبل / [ص١٤] التركيب : (كَقَوَاتِحِ السَّوَرِ) : لمشابهتها للحروف

(١٩) المهلة ، في : أنها (لاعاملة ولامعمولة) .

وقال بعضهم : إنها موقوفة (٢١) .

وآخرون : أنها معربة حُكْمًا (٢٢) .

(والمعرب من الأفعال :

الفعل المضارع) - لمشابهته الاسم . كما تقدم (٢٣) - (بشرط : أن يَعرَى

من نون التوكيد المباشرة له (٢٤) ، ومن نون الإناث () .

فلو لم يَعرَ منهما :

يَعرَى على (الفتح) مع نون التوكيد (٢٥) وعلى (السكون) مع نون الإناث (٢٦)

(١٩) الضراب : ومثابرة .

(٢٠) هذا هوذهب التجميع . وفيها عذبيان آخوان . انظر الهمع : ١٧/١ ، والأشمونى

والصبيان : ٥٢/١ ، ٥٤ ، ١٩٦/٢ ، وشرح التصريح : ٥٨٥/١ ، ١٩٥/٢ .

(٢١) في الأهل : شلحوف .

(٢٢) أي لا معربة ولا مبنية . انظر الأشمونى : ٥٦/١ .

(٢٣) أي : قابلة للإعراب انظر الصبيان : ٥٦/١ . ونقل الصبيان التوفيق بين هذا القول والذي

قبله .

(٢٤) انظر هذه المشابهة وأوجهها : ص٩ بترقيم الأصل .

(٢٥) في المتن المستقل : نونى التوكيد المباشرتين .

(٢٦) بناء المضارع على الفتح عند مباشرة نون التوكيد له ، أصح أقوال ثلاثة . وبناءؤه على

السكون مع نون الإناث ، أحد قولين .

انظر الهمع : ١٨/١ ، والأشمونى والصبيان : ٦٠/١ - ٦٢ .

وإنما بنى مع نون التوكيد :

لأنه لو أعرب على ما قبلها ، لم يُعَلَم أنه مسند إلى الواحد أو إلى غيره في نحو : هَلْ يَضْرِبَنَّ ؟

ولو أعرب عليها، لَجَرَى الإعراب على ما يشبه التنوين، وهو غير جائز .
وكان بناؤه على الفتح : لِيَحْمِيَهُ (٦) .

وإنما بنى (٧) مع نون الإناث :

لأنه اتصل به ما لا يتصل بالأسماء ، إذ ضمائر الرفع البارزة لا تتصل (٨) [بها] (٩) فَضَعَفَ - لذلك - شبهه بالاسم ، فرجع إلى أصله من البناء .

وكان على السكون : حَمَلًا على نظيره من الماضي المسند إلى النون ، فقالوا : يَمُوتَنَّ . كما قالوا : قَمَنَّ .

فإن لم تباشره نون التوكيد (١٠) : أعرب تقدير (١١) لعدم علة البناء (١٢) .

والمبني من الأفعال :

الفعل الماضي ، وفعل الأمر : لعدم علة الإعراب فيهما (١٣) .

(٦) أو لتركبه معها تركيب (خمس عشرة) . انظر : الأسموني ٦٧٨ .

(٧) في الأصل : بقى .

(٨) في الأصل : يتصل . بالياء .

(٩) زيادة يستقيم بها الكلام .

(١٠) مثل : يَضْرِبَنَّ ، يَضْرِبَنَّ ، يَضْرِبَنَّ .

(١١) أى بثبوت النون المقدر وجودها، أو بحذفها كذلك - فى حال النصب والجزم - حيث إن

النون قد حذفت لتوالت الأمثال ، والمحذوف لعل كالتأنيث .

(١٢) هذا على أصح الأقوال الثلاثة المشار إليها فى هـ .

(١٣) يعنى : مشابهة الاسم . التى أعرب لأجلها المضارع . انظر المضارع : أوائل الصحيفة ،

وكذا هـ منها .

- (فالماضي : مبني على الفتح كَمَيَّا) : لَفْظًا ، في نحو : ضَرَبَ .
 وتقديرًا في نحو : رَمَى .
 وَبُنِيَ عَلَى الْحَرَكَةِ : لَوْقُوعِهِ مَوْقِعَ الْاسْمِ ، في نحو خير المبتدأ ،
 والاسم متحرك .
 وكانت فتحة : لِيَخْفِيَهَا .
 (ماله يَعْرِضُ لَهُ غَاوِيَةٌ) يمنع بناء^(١٤) على الفتح .
فَيُكَنَّ : إن اتصل به ضمير رفع متحرك : كَضَرَبْتُ . كَرَامَةٌ تَوَالِي
 أربع حركات فيما^(١٥) هو كالكلمة^(١٦) .
وَيُضَمُّ : إن اتصل به واو الجمع ، لِمُنَاسَبَةِ الْوَاوِ .
 (وَالْأَمْرُ : مبني^(١٧) على ما يَجْرِمُ بِهِ مَصَارُغُهُ) :
فَيُنَى عَلَى السَّكُونِ : في نحو : اضْرِبْ . لأنه الأصل في البناء ، ولا
 مقتضى للخروج عنه .
 وعلى حذف النون : في نحو : اضْرِبَا ، واضربوا ، واضربي .
 وعلى حذف حرف العلة : في نحو : اغْرُ ، واخْشُ ، واِزِمِ . لأنه
 (١٨) نائب السكون^(١٩) .

(١٤) في الأصل : بناؤه .

(١٥) في الأصل : فيها .

(١٦) وأما ماله يَتَوَالٍ فِيهِ ذَلِكَ ، - مثل : دَخَرَجْتُ ، واستغفرتُ - فيحمل على ما فيه التوالي ،
 طَوْدًا لِلْجَابِ أَنْظُر : الصبان ٥٨/١ . وفيه عن بعضهم تعليل آخر جَدُّ لِلتَّسْكِينِ .

(١٧) بناء الأمر هو مذهب البصريين . والكوفيون على إعرابه . انظر : الهمع ١٥/١ ،
 والأشمونى ٥٧/١ ، والرضى ٢٦٨/٢ ، وشرح التصريح ٥٥/١ ، والإنصاف ٥٢٤/٢ م ٧٢ .

(١٨) أى الحذف بنوعيه : النون ، والحرف المعقل .

(١٩) فى المتن المستقل بعد الكلام عن بناء الأمر ، جاء قول المصنف : « والحروف : كلها
 مبنية » . انظر : كتاب الحدود - للأبدى - ص ١٣ بترقيم الأصل .

[شرح حال البناء]

من حيث : أصالة السكون فيه ، وفرعية الحركة

(والأصل في البناء : السكون) : لأنه آخف ، فاعتباره أقرب .

(ومبنى منها) - أى من المبنيات - (على حركة : فعلى خلاف الأصل) ، فلا يعدل إليه إلا لسبب .

(وأسباب البناء على حركة (٢٠) : خمسة :

الأول : الفرار من لقاء الساكنين : كآين) :

إذ لو سكن آخرها ، لزم اللقاء الساكنين . وحرك بالفتح : لكثرة دورها (٢١) .

(الثاني : كون الكلمة غرضة لأن يبنيها (٢٢) بها : كلام الأبناء) .

ولا يمكن الابتداء بالساكن . وفتح : فرقاً بينهما وبين لام الجر ، فى نحو : لموسى عبداً .

(الثالث : كون الكلمة لها أصل فى الممرن : كآول) : إذا نوى معنى ما أضيف إليه دون لفظه .

فإنه مبنى على الحركة : إشعاراً بمعرض إصره [سبب البناء وأن أصله التمكن .

(الرابع : كون الكلمة على حرف واحد : ك بعض المصمرات) المتميلة ، وحروف الجر : كالباء ، واللام .

فإنه مبنى على الحركة : تعويضاً عما نقصه ، لقيامها مقام الحرف .

(٢٠) فى المتن المستقل : الحركة .

(٢١) أى وكثرة الدور يناسبه الحركة الخفيفة ، وهى الفتح .

(٢٢) فى المتن المستقل : يبدأ .

-٧٧-

(الخامس : يكون ماضي) - أى الحركة - (فيه شبهة بالمعرب :
كالفعل الماضي .
لأنه شبهه بالمضارع ، فى وقوعه ^(١) : صفة ، أو صلة) للموصول (أو حالا ، أو
خبرا) (م) للمبتدأ .
فبنى على حركة لذلك .

(١) فى المتن المستقل : لوقوعه .

(م) فى المتن المستقل : أو خيرا أو حالا .

[شرح تعريف جَمْع التَكْسِير]

٣٦- (جمع التَكْسِير) (٢)

ـ (ما تَغَيَّرَ فِيهِ بِنَاءُ وَاجِبِهِ) (٢م):

لَفْظًا (٤): إِمَّا بَزِيَادَةٍ : كَهَيُّوْ ، وَصَوَانٍ (٣) - أَوْ بِنَقْصٍ : كَتَحْمَةٍ ، وَتُخَمِّ (٢م) - أَوْ بِتَبْدِيلِ شَكْلِ : كَأَسَدٍ ، وَأَسَدٍ - أَوْ بِزِيَادَةٍ وَتَبْدِيلِ شَكْلٍ : كِرِجَالٍ (٤) - أَوْ بِنَقْصٍ وَتَبْدِيلِ شَكْلِ : كَرُسُلٍ (٥) - أَوْ بِهَيْئَةٍ (٦) : كَيْلَمَانٍ (٧) .

(١م) بِنَقْصٍ وَتَبْدِيلِ شَكْلِ : كَهَيَّجَانٍ (٨) . فَإِنْ لَفْظُهُ حَالَةُ الْإِنْفِرَادِ كَلَفْظُهُ (٩) \ حَالَةُ الْجَمْعِ . يُقَالُ : نَاقَةٌ هَيَّجَانٌ ، وَنُوقٌ هَيَّجَانٌ . لَكِنْ حَرَكَتُهُ فِي الْإِنْفِرَادِ مُخَالِفَةٌ لِحَرَكَتِهِ فِي الْجَمْعِ تَقْدِيرًا ، إِذْ هُوَ مُفْرَدًا : كَهَيَّجَانٍ ، وَجَمْعًا : كِرِجَالٍ (١٠)

(٢) فِي الْمَتْنِ الْمُسْتَقِلِّ قَبْلَ تَعْرِيفِ جَمْعِ التَكْسِيرِ ، جَاءَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ :

«حَدَّ الْمَفْرَدُ : مَا لَمْ يَقْتَرِنْ بِهِ عِلَامَةٌ تَثْنِيَّةٌ أَوْ جَمْعٌ»

انظر : كِتَابُ الْحُدُودِ - لِلأَبْدِيِّ - ص ١٥ بِتَرْقِيمِ الْأَصْلِ .

(٢م) فِي الْمَتْنِ الْمُسْتَقِلِّ : مُفْرَدُهُ

(٣) الصَّنُو : الْمَثَلُ . الْلِسَانُ .

(٣م) التَّحْمَةُ : الثَّقَلُ الَّذِي يَصِيبُ مِنَ الطَّعَامِ الرَّدِيءِ . الْلِسَانُ : (وَخَم) .

(٤) أَيْ فِي جَمْعٍ : رَجُلٌ .

(٥) أَيْ فِي جَمْعٍ : رَسُولٌ .

(٦) أَيْ : بِزِيَادَةٍ ، وَنَقْصٍ ، وَتَبْدِيلِ شَكْلِ .

(٧) أَيْ فِي جَمْعٍ : غِلَامٌ .

(٨) الْهَيَّجَانُ : الْبَيْضُ الْكَرَامُ . الْلِسَانُ .

(٩) فِي الْأَصْلِ : لَفْظَةٌ . بِالتَّاءِ .

(١٠) وَهَذَا عَلَى اعْتِبَارِهِ جَمْعُ تَكْسِيرٍ ، كَمَا هُوَ مَذْهَبُ سَيِّبَوِيهِ . أَمَّا عَلَى اعْتِبَارِهِ اسْمُ جَمْعٍ : =

-٧٩-

- (وصل على أكثر من اثنين) غالباً ، لجواز إطلاق الجمع على الاثنين مجازاً .

[شرح تعريف جمع المؤنث السالم .

[والإخراج بمحتركات التعريف]

٣٧- (جمع جمع المؤنث السالم : ما جمع بآلف وطاء من صيغتين) .

فخرج (١١) : نحو : أبيات ، وأموات . لأن تاءهما (١٢) أصلية .

ونحو : قضاة ، وغزاة . لأن ألفهما أصلية .

ولايشكل بحذف التاء في نحو : قائمات (١٣) : لأن تاء التانيث زائدة
ليست من الكلمة .

[شرح تعريف جمع المذكر السالم .

[وشروط إعرابه بالحروف]

٣٨- (جمع جمع المذكر السالم :

- ما وصل على أكثر من اثنين (١٤) - دخل : جمع التكسير - (وسليم فيه

بناء وإحصاء) . خرج : جمع التكسير .

= فلا يحتاج إلى اعتماد التغيير التقديرى ، كما روجه فى التسهيل .

انظر : الأشمونى ١٢٠/٤ ، ب شرح التصريح : ٣٠٠/٢ ، والتسهيل : ٢٦٧ .

هذه وقد أورد العلماء من هذا النوع سبعة ألفاظ : فُلُك ، يَلامن ، شِمال ، عِفْتان ، كِناز ،

إمام ، وهيجان . انظر الأشمونى والمصباح : ١٢٠/٤

(١١) أى بـ (مزيدتين) .

(١٢) فى الأصل : تاءهما .

(١٣) أى التاء التى كانت فى المفرد : قائمة .

(١٤) فى المتن المستقل ، بعد (اثنين) وقبل (وسلم) ، جاء قول المصنف : «وأغنى عن

متعاطفين» .

انظر كتاب الحدود للأبدي - ص ١٥ بترقيم الأصل .

٣٩- (ل) : ما جزم بواو) - مضموم ما قبلها - (ونون) - مفتوحة - (وفا) -
 - أى فى الرفع - (وياء) - مكسور ما قبلها - (ونون) - مفتوحة - (جوا
 ونصب). أى فى الجر والنصب .

ثُمَّ إِنْ كَانَ آخِرُ الْاسْمِ الَّذِي يَرَادُ جَمْعُهُ ، صَحِيحًا أَوْ مَلْحَقًا بِهِ (١٥) :
 لحقته هذه الحروف من غير تغيير .

وإن كان آخره ياء قبلها كسرة ، نحو : قاضٍ : حذفت الياء ، نحو :
 جاءنى قاضٍ .

فإن أصله : قاضٍونَ . نُقِلَت حَرَكَةُ الْيَاءِ إِلَى مَا قَبْلُهَا (١٦) ، طَلَبًا لِلخَفَةِ .
 وحُذِفَت الياء للالتقاء الساكنين . وكذلك فى الجر والنصب .

وإن كان آخره ألفاً ، نحو : مصطفى : حذفت ألفه ، وبقي ما قبلها
 مفتوحاً ، نحو : جاءنى مصطفىونَ .

أصله : مصطفىونَ . قُلِبَت الياء ألفاً ، لتحركها وانفتاح ما قبلها .
 فحُذِفَت الألف للالتقاء الساكنين ، وبقي ما قبلها مفتوحاً لعدم موجب

تغييره (١٧)

(١٥) الملحق بالصحيح ، ثلاثة أشياء :

أ - المعتل الجارى مجرى الصحيح : وهو ما آخره ياء أو واو ، ساكن ما قبلهما مشدودتان
 أو مشغولتان . نحو : مَرَمَى ، وَمَغْزَوْ ، وَلَقَبْنِي ، وَدَلَو .

ب - المهموز غير الممدود : نحو : رَشَاء .

ج - الممدود الذى همزته أصلية . نحو : قُرَاء . انظر الهمع : ٤٦٨ ، ٤٤ .

(١٦) أى بعد سلب حركة ما قبلها ..

(١٧) فى الأصل : يغيره . وهناك علل أخرى لبقاء الفتح قبل الألف ، وهى : للدلالة على

الألف المحذوفة ، ولئلا يلتبس بالمنقوص . انظر : الهمع ٤٦٨ .

وأقول : العِلل فى مثل ذلك قد تعدد ، وكل يذكر ما يراه فى تطبيق القواعد ، ولأمانح .

- ٨١ -

(ويُشترط في إعرابه) - أى جمع المذكر السالم - (بهذه الحروف) (١٨) :
 - (١٨) (كانَ) - يعنى : ما يراد جَمْعُه بها - (اسمًا :
 لأن يكونَ علمًا ، مستنكر (١٩) ، عاقل) : لأن هذا الجمع أشرف
 (٢٠) الجموع ، لسلامة واحده من التغيير . والمذكر العلم العاقل أشرف
 من غيره . فأعطى الأشرفُ الأشرَفَ .
فلا يجمعُ بها : نحو : العَيْن . لخلوّه من الثلاثة (٢١) - ولانحو :
 المرأة . لخلوه من اثنين (٢٢) - ولانحو : واشيق - علمًا . (٢٣) /
 [ص ٦٦] لَكَلْبٍ - لخلوه من واحد (١) .

(١٨) هناك شروط أخرى زيادة على هذه الشروط الخاصة ، ستأتى فى شروط التنقية
 من ١٧ ، إذ الشروط العامة فيهما سواء . انظر : الهمع : ٤٢/١ ، ٤٣ ، ٤٤ ، وياسين على
 التصريح : ٧٠/١ .

(١٨) فى المتن المستقل : فإن : بالفاء .
 (١٩) أى مذكر باعتبار المعنى ، لا اللفظ . انظر : الصبان : ٨٠/١ ، والهمع : ٤٥/١ .
 (٢٠) فى الأصل : أشرق .
 (٢١) أى : علمًا ، لمذكر ، عاقل .
 (٢٢) أى : علمًا ، لمذكر . ولو مثل الشارح بـ (زَوْج) مرادًا بها الزوجة ، - بدلا من : المرأة -
 لكان أوفق . إذ يكون الخلو فى (زوج) من الاثنين (علمًا ، لمذكر) - كما أراد - مع استيفائها
 بقية الشروط التى ستأتى (خال من تاء التأنيث ، ومن التركيب) .
 بخلاف (المرأة) - كما مثل - فلم تستوف (خال من تاء التأنيث) .
 ولو أراد أن يستوعب أمثلة الخلو من اثنين ، لمذكر أيضا : الحَجَر ، والشَّهْبَاء . - علمًا
 لفرس -

إذ الخلو فى الأول من (علمًا ، عاقل) . والخلو فى الثانى : من (لمذكر ، عاقل) .
 (٢٣) (علمًا) مكررة فى الأصل .
 (١) أى : عاقل .

ولو أراد الشارح أيضا أن يستوعب أمثلة الخلو من واحد ، لمذكر كذلك : الرجل ، وزينب -
 إذ الخلو فى الأول من (علمًا) . والخلو فى الثانى من (لمذكر) =

(خال) - كذا فيما رأيت . والصواب : خالياً - (من شاء الثانيش ، ومن التركيب) ، إسنادياً كان أو مزجياً .
 فلا يُجمع : نحو : طلحة^(٢) لوجود التاء فيه - ولأنحو : سيويه^(٣) ، وبتَرَقَّ نَحْوُهُ^(٤) . لوجود التركيب .
 - (وإن كان) - يعنى : ما يراد جمعه - (صفة ، فيشترط فيه :
 أن يكون صفة لمذكر ، عاقل) ، لما تقدم^(٥) .
 فلا يُجمع : نحو : حائض . لأنه صفة لمؤنث - ولأنحو : سابق - صفة
 لقَرس - لأنه لغير عاقل .
 (خال) - كذا فيما رأيت . والصواب : خالية^(٦) (من شاء الثانيش) .

== وإنما استدركت على الشارح ما ذكرته فى الحاشيتين (١٠٢٢) ، لما رأيت من منطقتيه
 فى التصنيف ، والاستيعاب فى مثل هذا من شأن المنطقيين .
 ولعله ترك هذا الإستيعاب ، لأنه أراد أن يسير فى التمثيل للخلو من : ثلاثة ، إلى اثنين ،
 إلى واحد . وهذه أيضاً منطقية أخرى .
 (٢) أى علما لرجل - وأجاز الكوفيون جمع ذى التاء مطلقا هذا الجمع . انظر : الهمع ٤٥/٢
 ، والرضى ٨٧/٢ ، والأشموني ٨٧/١
 (٣) أجاز بعضهم جمع الإللازجى مطلقاً . وبعضهم إن ختم بويه . انظر : شرح التصريح
 ٧٧٢ ، والأشموني والعصيان ٨٧/٢ ، والهمع ٤٢/١ .
 وانظر أيضاً : الرضى ١٨٧/٢ فله فيه تفصيل آخر .
 (٤) برق : لمع . وتحره : أعلى صدره . اللسان : (برق ، نحر) .
 (٥) انظر : أواخر ص ١٥ بترقيم الأصل .
 (٦) فوق كلمة (خالية) فى الأصل ، وصنعت علامة سقط ، ثم كتب فى طرة الصحيفة العبارة
 التالية : « لكن قابلة لها ، أو تدل على التفضيل . كالعاقلون ، والأفضلون » .
 والأسلوب فى الأصل مستقيم لا يبدو فيه سقط .
 والذي يظهر لى : أن هذه العبارة من تعليق أحد قراء النسخة أو أصلها ، أراد أن يعبر عما
 سيأتى من بقية الشروط بالعبارة الأخرى التى سلكها النحاة فى هذه المسألة : =

فلا يُجمع : نحو : عَلاَمَة ، وَنَسَابَة (٧) . لوجود التاء (٨) .
(ومن التركيب) - كذا فيما رأيت من النسخ - ولم أَرَهُ من غيره (٩) -
(ليس) (٩م) - الصواب : ليست . لأنه للصفة ، على ماقررناه - (من باب :
أَفْعَل - فَعْلَاء (١٠) ، ولأمن باب : فَعْلَان - فَعْلَى ، ولأما يستوي فيه المضمر
والمؤنث) .

= إذ إن للنجاة تعبيرين: أحدهما: ليست الصفة من باب أفعل فعلاء ، ولأمن باب فعلى
فعلى ... الخ ماذكره المصنف هنا . وكما صنع الأشموني ٨٧٦ ، وابن الحاجب : ١٨٧٢
(الرضى) .

والآخر: أن تكون الصفة تقبل التاء ، أو تدل على التفضيل . كما صنع ابن هشام فى أوضح
المسالك : ٧٧٦ (بشرح التصريح) .

وربط الصبيان (٨٧٦ سطر ٦ من أسفل) مسويا بين المسلكين . وكذلك الرضى : ١٨٢٢ سطر ٧ .
(٧) النسابة : الجليغ العالم بالنسابة . اللسان .

(٨) إنما خرج (علامة ، ونسابة) بهذا الشرط ، مع أن التاء فيهما ليست للتأنيث ، وإنما
هى لتأكيد المبالغة :

لأن المراد بقاء التأنيث المشروط بالخلو منها : التاء الموضوع للتأنيث وإن استعملت فى
غيره . أو لأن التاء فيهما وإن لم تفد تأنيث المعنى فى الموصوف ، إلا أنها تفيد تأنيث
اللفظ . انظر : الصبيان : ٨٧٦ س ٢٣ ، وياسين على التصريح : ٧٠٦ س ١٥ ، ٧١٠ س ٣ من أسفل .
(٩) عبارة المصنف (ومن التركيب) هذه ليست فى النسخة التى اعتمدها أصلا لتحقيق
المتن المستقل . وإنما توجد فى النسخ الأخرى المساعدة . والخلو من التركيب لا يشترط
فى الصفة .

انظر : شرح التصريح وياسين ٧٠٦ ، والأشموني والصبيان : ٨٧٦ .
وانظر أيضا : كتاب الحدود - للأبدى - : ص ١٦ ترقيم الأمل ، وكذا الحاشية الرابعة منها .

(٩م) فى المتن المستقل : وليس .

(١٠) الرسم الإملائي فى الأصل هكذا : فعلى .

فلا يُجمع : نحو : أحمر . لأن مؤنثه : حمراء . بخلاف : نحو :
الأفضل . لأن مؤنثه : فضلى ، بضم الفاء .
ولأنحو : سكران . لأن مؤنثه : سكرى . بخلاف : نحو : تيمان . لأن
مؤنثه : ندامة (١١) .

ولا ما كان من الصفات على : قعيل - بمعنى : مفعول - أو قعول - بمعنى
: قاعيل - لأنه مما يستوى فيه المذكر والمؤنث .

فلا يجمع : نحو : جريح ، وصبور . لأنه لو جمع هذا الجمع ،
لقيل فى المذكر : جريحون ، وصبورون . وفى المؤنث : جريحات ،
وصورات .

فيلزم الاختلاف بين صيغتي الجمعين ، مع عدم الاختلاف بين صيغتي
المفردين فى المذكر والمؤنث ، فيلزم مزية الفرع على الأصل (١٢) .
فلو كان : قعيل - بمعنى : فاعل (١٣) - أو قعول - بمعنى : مفعول (١٤) -
لجاز جمعه هذا الجمع ، لعدم المانع . أعنى : مزية الفرع على الأصل ،
لأنه يُفترق فيه بين المذكر والمؤنث فى المفردين ، فلا يلزم مزية الفرع
على الأصل .

(١١) قال الصبان (٨٧١ ص ٧ من أسفل) : إندمانة : من المنامة ، لامن الندم .

(١٢) للمراد بالأصل : المفرد . والمراد بالفرع : الجمع .

(١٣) مثل : رحيم .

(١٤) مثل : عدو . إذا كان بمعنى : من وقعت عليه العداوة . انظر : الصبان : ٩٦٤ .

[شرح شروط إعراب الأسماء الخمسة بالحروف]

وسبب جعل المصنف إياها خمسة .

(وشروط (١٤) بإعراب الأسماء الخمسة) :

وهي : آَبَ ، وآَخَ ، وآَمَ ، وآَمَ - إذا زالت منه اليم - ودَّو -

(١٦) بمعنى : صاحب - (بهذه الحروف (١٦) .

يعنى : الوار فى حالة الرفع ، والالف فى حالة النصب ، والياء فى حالة الجر .

والالف واللام (١٧) : للعهد الذنى . لا الخارجى ، إذ لم يتقدم له

(١٨) ذكر (الالف) (١٩)

[الأول] (٢٠) : (أن تكون مفردة ، لإمثلة وإامجموعة) :

(١٤) فى المتن المستقل : وشروط .

هذا ، وانظر تعليقنا لبيان السبب فى ذكر المصنف لشروط إعراب الأسماء الخمسة بالحروف - مع بعدها عن موضوع الكتاب ، وهو الحدود - فى الحاشية التاسعة ص ١٦ بترقيم الأصل ، من كتاب الحدود للأبدي (وهو المتن المستقل) .

(١٥) فى الأصل : الإعراب .

(١٦) فى الأصل : ودوا . بألف بعد الواو . وكذا فى الموضوع التالى .

(١٦م) بعد (بهذه الحروف) فى المتن المستقل : أربعة .

(١٧) أى فى كلمة (الحروف) التى سبقت فى نص المتن قريبا .

(١٨) أى المصنف .

(١٩) وإنما الذى سبق له : الواو . والياء . فى الباب السابق (جمع المذكر السالم) .

(٢٠) أى من شروط إعراب الأسماء الخمسة بالحروف . وهذه الزيادة : من المتن المستقل .

(انظر : كتاب الحدود - للأبدي - ص ١٦ بترقيم الأصل) ، وأيضا لمشكلة ما بعده .

فلو كانت مُشْتَبَةً : أُعْرِبَتْ إعراب المُشَى . أو مجموعة : أُعْرِبَتْ بالحروف (٢١)

(الثنائي : أن تكون مَكْبُورَةً . اضطراباً من أن تكون مصغرة) :
فإنها حينئذ تُعْرَب بالحركات . تقول : هذا أُبَيْكَ ، ورأيت أُبَيْكَ ،
ومررت بأُبَيْكَ .

(الثالث : أن تكون مضافاً . اضطراباً من أن يكون مضافاً) (٢٢) :
فإنها حينئذ تُعْرَب بالحركات (٢٢) .

(الرابع : أن تكون مضافاً إلى غير ياء المذكر . اضطراباً من أن
تضاف إلى ياء المذكر) .

فإنها حينئذ تُعْرَب بالحركات المقدرة (٢٣) .

وقال (٢٤) : الأسماء الخمسة - : لأن الأنصح في (الهن) : النقص (٢٥) - أي :
حذف اللام - : فيعرب بالحركات (٢٦) .

(٢١) الأنسب أن يقول : أُعْرِبَتْ إعراب المجموع . لمشاكلته نظيره قبله ، وليعم أنواع الجمع ،
وليفصل المخرج بإعرابه من المستوفى للشرط ويمتاز .

(٢٢م) في المتن المستقل : أن لاتضاف .

(٢٣) مثل : هذا أبٌ ، ورأيت أباً ، ومررت بأبٍ . وهذا فيما يتأتى فيه عدم الإضافة ، إذ أن (ذو ،
وفو) ملازمان للإضافة . انظر : الأشموني والصبيان : ٧٣/٨ .

(٢٣) أي على ما قبل الياء ، منع من ظهورها كسرة المناسبة . مثل جاء أبي ، ورأيت أبي ،
ومررت بأبي .

(٢٤) أي المصنف .

(٢٥) أي إذا استعمل مضافاً . أما إذا استعمل غير مضاف كان بالإجماع منقوصاً .

انظر : شرح التصريح : ٦٤/٨ .

والهن : كلمة كناية عن الشيء لا تذكره باسمه ، فمعناها : شيء . والهن : كناية عن الشيء
يستفحش لذكره . والهن : الفرج . اللسان .

(٢٦) مثل : هذا هنك ، ورأيت هنك ، ومررت بهنك .

ثُمَّ ، لا حاجة لاشتراط : لإضافة / (١) [ص ٧] إلى غير الياء (٢) ، في
(ذو) : لأنها مُلازمة للإضافة إلى غيرها (٣) .

[شرح تعريف التنبيه]

٤ - (جاء بالتنبيه :

صَمَّ اسْمٌ إِلَى مِثْلِهِ) : يعنى : إلى اسم آخر . لِيَصَحَّ قوله .
(بشروط :

- اتفاق اللفظ والمعنى) : ك : الزيدين ، والرجلين .

- (أو المعنى المَوْجِب للتنبيه) : ك : القمرين - فى تثنية أبى بكر
وعمر (٣) ، رضى الله عنهما - والقمرين - فى تثنية الشمس والقمر - :
إذ لولا التماثلة التى بينهما لم يُثْنَيَا (٤) .

١- والمراد بالاتفاق فى المعنى : كون حقيقة أحدهما هى حقيقة الآخر
بعد طرح ما امتاز به أحدهما عن الآخر :

من العقوارض والمَشَخَّصَات ، كما فى : الزيدين .

أو من الذاتيات، كما فى الحيوانات إذا أُريدَ ضمُّ حيوان إلى آخره،
كالإنسان والفَرَس (٥) .

(١) فى طرة هذه الصحيفة من أعلى ، مكتوب سبق نظيره فى ص ٥ ، وهـ ص ٩ ، وهـ
ص ١٣ . وفيه هنا : «وقف محمد الكفوى على علماء جامع الأزهر ، لله تعالى» .

(٢) أى : ياء المتكلم .

(٣) أى : إلى اسم جنس ، ظاهر ، غير صيغة .

انظر : الأشمونى ٧٣/١٠ . وانظر أيضا : الهمع : ٥٧٢ .

(٣م) انظر تعريفهما فى هـ ٦ ص ١٨ .

(٤) مِنْ هذا يتبين أن الشارح يرى أن نحو (القمرين) مُثْنَى حَقِيقَةٌ . وفيه مذهبان : هذا
أحدهما . والآخر : أنه مُلَحَق بالمثنى . انظر : هـ ، وكذا المراجع المذكورة هناك .

(٥) بأن قيل فى تثنيتهما : حيوانان .

شرح تعريف المتنسى .

والإخراج بمحتركات التعريف :

٤٢- (جم المثنى :

هو الاسم المطال على اثنين ، بزيادة فى آخره) ، حال كونه (صالحاً^{٢٥})
للتجريد وعطف مثله عليه)

نحو : الزيدين ، والقمرين . إذ يصح فيهما التجريد والعطف ، نحو :
زيد وزيد ، عمرو وعمرو .

فلو دَلَّ الاسم على اثنين بغير الزيادة (١٦) ، ك : شَفْع (٧) ، وَزَكَا (٨) .
أو دل عليهما بالزيادة ، ولكن لا يصلح للتجريد والعطف (١٦) ، ك : اثنين .

(٥م) فى المتن المستقل : صالح .

(٦) هذا محترز قول المصنف : (بزيادة فى آخره) .

(٧) الشفع : خلاف الوتر وهو الزوج من القعدة . اللسان .

(٨) فى الأصل : زكى . يأنزال .

والزكا : الشفع من العدد . وقيل لهما (زكا) : لأن اثنين أركى من واحد .

ويقال فيه : زكاً ، وركاً . بالتثوين وعدمه . اللسان .

(٩) هذا محترز قول المصنف : (صالحاً للتجريد وعطف مثله عليه) .

هذا ، وقد جعل الشارح الصلاحية للعطف المذكور والصلاحية للتجريد ، قيداً واحداً ،
فأخرج به ما أخرج . ولم يجعل الصلاحية للعطف قيداً مستقلاً ، ليخرج به نحو (القمرين)
 . وذلك لأن نحو (القمرين) مثنى عنده ، كما تقدم فى المبحث قبله . إذ للنحاة فى مثله
مذهبان : مثنى ، أو ملحق بالمثنى .

انظر : شرح التصريح ٦٦٨ ، وشرح اللمحة البدوية : ٢٦٨ ، والهمع : ٤١٠٤٠٧٨ ، والأشمونى

: ٧٥٨ - ٧٧ ، والتسهيل : ١٢ ، وشرح كتاب الحدود فى النحو : ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٨ .

- لم يكن مثني (١٠) ، بل اسماً للتثنية (١١) .

[شرح شروط التثنية]

(والتثنية شروط ثمانية^(١١م)) .

الأول : الإعراف . فلا يثنى : المثنى (١٢) ، ولا المجموع (١٣) على
جمله (١٣) أي : المثني - ولا الجمع الذي لا نظير له في الإحاد (١٤) ،
اتفاقاً .

وفي غيره من جموع التكسير خلاف (١٥) .

(١٠) أي اصطلاحاً .

(١١) أي مثني لغويًا لصناعيًا اصطلاحياً .

(١١م) في المتن المستقبل : ثمانية شروط .

(١٢) علة ذلك : اجتماع إعرابين في كلمة واحدة ، وتعقيد اللفظ وإعراف الثقل ، ولأن الجمع
يتضمن التثنية فلا داعي لها .

وأقول : ولأن تثنية المثنى تبلغ بالأحاد أربعة ، والجمع يفنى عن ذلك .

انظر : الهمع : ٤٢/١ ، وشرح كتاب الحدود في النحو : ١٠٤

وأما المسئى بهما : فإن أعرب بالحروف ، امتنعت تثنيته مثلها . وإن أعرب بالحركات
جازت ، ما لم يتجاوز خمسة أحرف . انظر : ياسين : ٦٧/١

(١٣) في الأصل : حدة . بالتاء . والمقصود به : جمع المذكر السالم . وأطلق عليه :
المجموع على حد المثنى : لأن كلا منهما يعرب بحرف علة بعده نون تسقط للإضافة ،
ويسلم فيهما بناء الواحد . انظر : الأشمونى : ٨٠/١ ، وشرح كتاب الحدود في النحو :
١١٤/١

(١٤) وهو الذى يعرف أحياناً : بالجمع المتناهي ، أو صيغة منتهى الجموع . مثل : مساجد ،
ومصابيح . وعلة منع تثنيته : ما تقدم في هـ ١٢ من علتين : الثانية ، والثالثة .

هذا ، وحكم الجمع الذى على حد التثنية ، كحكم التثنية فيما ذكر . إذ الشروط المذكورة
هنا لهما . وقد نبهنا على ذلك من قبل في هـ ١٨ ص ١٩ .

(١٥) ممن أجاز التثنية : ابن مالك والرضى . انظر : الهمع : ٤٢/١ ، والرضى : ١٧٧/٢ =

نفى عبارته (١٦١) قَصُورًا (١٧) .

(الثاني : الإعراب . فلا يثنى : المبنى .

- وأما نحو : هَظِين) - مَا المثنى فيه مبنى ، نحو : اللذين ،
واللتين ، وهاتين - (فَيَعَيَّرُ مَوْضُوعًا لِمَثْنِهَا (١٨) ، لا لأنها
مثنى (١٩) حقيقة) عند المحققين (٢٠) .

- وأما قولهم : مَنَانٌ ، و : مَنَيْنٌ (٢١) - فليست الزيادة (٢٢) فيهما للثنائية ،

= والخلاف جارٍ أيضاً في اسم الجمع .

وأما اسم الجنس : فيبدو من كلام الهمع (٤٢/١) أنه أقرب إلى جواز تثنيته من الكسر واسم
الجمع . (وانظر : عجز هـ ١٤ ص ١٨ بترقيم الأصل) .

وأما جمع المؤنث السالم : فقد نص فيه الصبان (٧٦/١) على المنع . وأجازها الدنوشري .
انظر ياسين على التصريح : ٦٧/١

(١٦) أي المصنف .

(١٧) أي لعدم ذكره كل محترزات الشرط .

(١٨) «قال الدنوشري : المراد به : الاثنان» . انظر : ياسين على التصريح : ٦٧/١ .

وانظر أيضاً : الصبان : ٧٦/١ .

(١٩) في المثنى المستقل : مثناة .

(٢٠) «وعليه ابن الحاجب وأبو حيان . وقيل : إنها مثناة حقيقة ، وأنها لما ثنيت أعربت .
وهو رأى ابن مالك» انظر : الهمع : ٤٢/١ . وانظر أيضاً : التصريح وياسين : ٦٧/١ ، ٤٩ ، ٥٠ ،
والصبان : ٧٦/١ ، وشرح الكافية : ٢٩/١ .

(٢١) منان ، ومنين : استفهام عن المثنى المذكر النكرة بـ (مَنْ) على سبيل الحكاية في
الوقوف ، رفعا ونصبا وجرا .

فـ (مَنْ) الاستفهامية هي أصل الكلمتين ، وهي مبذية طبعاً ، ثم زيد عليها الألف - أو الياء
- والنون ، دلالة على حال المسئول عنه من التثنية والإعراب ، يقول القائل : جاء رجلا .
فتقول سائلاً : مَنَانٌ ؟

انظر : الأشموني والصبان : ٨٩/٤ ، ٩٠ ، والصبان : ٧٦/١ ، والهمع : ١٥٢/٢ ، والتصريح :

٢٨٧٢ - ٢٨٤ ، وياسين : ٦٧/١ .

(٢٢) أي : الألف - أو الياء - والنون .

- ٩١ -

بل للحكاية . بدليل : حذفهما وصلًا (٢٣) .

- وأما نحو : يازيدان ، ولا رجلين - فمثنى قبل البناء (٢٤) .

(الثالث : مذهب التركيب .

فلما يثنى : المركب تركيب إسناداً) اتفاقاً (٢٥) ، ولا المركب تركيب مزج - على الأصح (٢٦) :- لشبهه بالمحكي (٢٧) ، ولعدم السماع (٢٨) .

(٢٣) يقول القائل : جاء رجلان : فتقول سائلاً : مَنْ يافَتَى ؟ - برة (مَنْ) إلى أصلها .

(٢٤) أى : فهما من بناء المثنى ، لامن تثنية المبنى . ولم تعارض التثنية البناء ، لأن البناء هو الطارئ على التثنية ، والحكم للطارئ .

انظر : ياسين على التصريح : ٦٧/١ ، والصبان : ٧٦/١ ، والهمع : ٤٢/١ .

(٢٥) فإن أريد الدلالة على اثنين أو اثنتين مما سمى به ، أضيف إليه لفظ (ذوا ، أو : ذواتا) ، فيقال : ذَوَا تَابُطٍ سَرَّاءَ ... ، أى : صاحباً هذا الاسم . أو يقال : كلاهما يقال له تَابُطٌ شِراءَ . ونحوه . وحكم الجمع الذى على حد التثنية ، كحكم التثنية فيه .

انظر : الصبان : ٧٦/١ ، والهمع : ٤٢/١ ، وياسين : ٦٧/١ ، والجمال : ٣٤٠ - ٣٤٤ ، وشرح الكافية : ١٨٦/٢ .

(٢٦) فإن أريد الدلالة على اثنين أو اثنتين مما سمى به ، أضيف إليه (ذوا ، أو : ذواتا) كما فى المركب الإسنادى ، فيقال : ذَوَا مَعْدَى كَرَبٍ ... ، ذوا سيبويه - أو يقال : كلاهما يقال له معدى كرب ...

وجوز الكوفيون : تثنية نحو : بَعْلَبَكْ . فإن ثبت على من جعل الإعراب فى الآخر ، قلت المَعْدَى كَرَبَانِ ... - أو على من أعرب إعراب المتضامنين ، قلت : المَعْدَى كَرَبٍ

وجوز بعضهم : تثنية ما ختم بَوَيْه . تلحقه العلامة بلا حذف ، فتقول : السَّيِّئَاتِيَّانِ ... - وذهب بعضهم : إلى أنه يحذف عجزه ، فتقول : السَّيِّئَانِ

وفى شرح الكافية (١٨٦/٢) : إجازة تثنيته مطلقاً : معرباً ، أو مبنيّاً .

وفى جمل الزجاجى (٣٤١) : أن إجازة تثنية ما ختم بويه عند من أعربه . وحكم الجمع فيه كحكم التثنية .

انظر : الهمع : ٤٢/١ ، والصبان : ٧٦/١ ، والجمال : ٣٤٠ - ٣٤٣ ، وشرح الكافية : ١٨٦/٢ .

(٢٧) أى : المركب الإسنادى .

(٢٨) وأيضاً : بطوله وكثرة فى الكلام . انظر : الجمل : ٣٤٣ .

(وأما المركب تركيباً إضافياً) - كأبي بكر - فيُستغنى بثنية المضاف عن ثنية المضاف إليه) - وكذلك في الجمع - فيقال : أبوا بكر ، و : أباء بكر (٢٩) .

وأجاز الكوفيون : تثنيتهما رجمعهما ، فيقال : أبوا البكرين (٣٠) ، وأبوي البكرين (٣١) .
(الرابع : التنكير -

فلما يُثنى : العلم (٣٢) باقياً (٣٣) على علميته ، بل إذا أُريد تثنيته (٣٤) ، فُدّر تنكيره (٣٥) .

(٢٩) هو مَثَلُ (أبو بكر) - على معنى : أبون - كان أحسن ، لأن الحديث بمصد الجمع السالم ، لا المكسر . والمِثَالُ المستحسن صحيح وإن التبس بالواحد . انظره في : شرح كتاب سيبويه - للرماني : ٣٦٦/١ - ٣٦٨ (قسم الصرف . بتحقيقنا)

وحكم ثنية المركب الإضافي المذكور : عام في الكنية وغيرها . انظر : شرح الكافية : ٨٦/٢ (٣٠) في الأصل : أبو البكرين . يرسم ألف واحدة بين الواو واللام .

(٣١) هل إجازة الكوفيين عامة ، أو خاصة بالكنية ؟ لم أقف على بيان ذلك .

هذا ، ويبقى حكم المركب التقيدي العلم ، كالحَيَوَانُ الناطق : وفي ياسين : ٦٧/١ - نقلاً عن الدنوشري - : «والظاهر : أنه يثنى كل من الجزئين» . وفي الصبان ٧٧/١ : «ويظهر : أن المركب التقيدي العلم ، كالمزجي» .

(٣٢) أي : ولا يجمع . انظر : الهمع : ٤٢/١ .

(٣٣) في المتن المستقل : العلم مادام باقياً .

(٣٤) أي : وجمعه . انظر : الهمع : ٤٢/١ .

(٣٥) ثم يعوض بعد التثنية - والجمع - عما سلب من تعريف العلمية : بتعريفه بأل ، أو بما يفيد فاعلتها : كالإضافة في مثل : زَيْدٌ مُحَمَّدٌ ، وكالنداء في مثل : يا زيدان . .

ونذهب بعضهم : إلى عدم التعويض .

انظر : الهمع : ٤٢/١ ، والصبان : ٧٦/١ ، والتبصرة : ٩٧/١ ، وشرح الكافية : ١٣٧ ، ١٣٦/٢ =

(ولهذا لا يثنى^(٣٦) الكنايات عن الأعلام ، نحو: فلان ، وفلان^(٣٧)) ، لأنها لا تقبل التنكير^(٣٨) .

(الخامس : اتفاق اللفظ)

فلا يثنى : المختلفان فيه ، يعنى : إذا لم يتفقا فى المعنى الموجب للثنية^(٣٩) .

(السادس : اتفاق المعنى^(٤٠)) .

فلا يثنى : المختلف^(٤١) باعتبار معنييه المختلفين ، فلا يقال: قُرآن ،

= واستثنى من التعويض أشياء منها: جَمَاتيَّان - للشهرين - وعرفات ... لأن التثنية والجمع فيها لم تسلبها العلمية، لأن التلازم فيها جعلها كالشيء الواحد المسمى بالمتثنى . انظر : الهمع : ٤٢/١ ، وشرح الكافية : ١٣٦/٢ ، ١٣٧ .

(٣٦) فى المتن المستقل : لا تثنى . والتاء أرجح ، لأن نائب الفاعل ظاهر مجازى التأنيث . انظر : الهمع : ١٧٧/٢ سطر ٤ ، وشرح الشذور : ١٧٤ ، والمبيان : ٥٧/٢ سطر ٧ من أسفل . (٣٧) فلان ، وفلان : كنايةتان عن أعلام الأناسيِّ ، ذكرا وأنثى ، يجرىان مجرى الأعلام : فى امتناع دخول آل عليهما ، وامتناع صرف (فلانة) .

انظر : شرح الكافية : ١٣٧/٢ ، والهمع : ٧٤/١ ، واللسان .

(٣٨) فى ياسمين : ٦٧/١ « قال الدنوشى : .. لا تقبل التنكير ، لأنها وضعت موضع اسم الإشارة ، وأسماء الإشارة لا تقبل التنكير ، فكذا ما أشبهها » .

وقال فى شرح الكافية (١٣٧/٢) : « ولا يجوز تنكير (فلان) كسائر الأعلام ، فلا يقال : جائئى فلان وفلان آخر ، إذ هو موضوع للكناية عن العلم » .

(٣٩) مثال ما لم يتفقا فى المعنى الموجب للتثنية : زيد ، وعمرو . فالتثنية ممنوعة : لاختلاف اللفظ ، وعدم الاتفاق فى المعنى المذكور .

ومثال ما اتفقا فى المعنى الموجب للتثنية : أبو بكر ، وعمرو - كما سيأتى بعد أسطر ، وكما سبق فيمبحث (شرح تعريف التثنية) - فالتثنية جائزة على سبيل التخليص - فيقال :

العمَّران - مع الاختلاف فى اللفظ : للاتفاق فى المعنى الجامع بينهما والموجب للتثنية

(٤٠) هذا الشرط موضع خلاف ، سأبينه فى هـ ٤ من ١٨ بترقيم الأهل .

(٤١) المشترك : اللفظ الواحد ، الدال على معنيين مختلفين ، فأكثر ، دلالة على السواء =

والمراد: الطُّهر، والحَيْض . بل إذا / [ص ١٨] أريد: طُهران، أو: حَيْضَانِ
(١) . (خلافاً للحريري) (٢) : في تجويزه تثنية المشترك باعتبار
معنيته (٣) .
وصَحَّحَهُ بعضهم (٤) .

= عند أهل تلك اللغة . انظر : المزهري : ٣٦٩/١ .
(١) القَرَّةُ ، والقَرَّةُ : الحَيْض ، والطهر . على الضد . وأصله : إمّا من : القَرَّةُ ، بمعنى : الوقت
لأن الحَيْضَ يَجِيءُ لوقت ، والطهر يَجِيءُ لوقت . وإما من : أَقْرَأَتِ النُّجُومُ ، إذا غَابَتْ . أقول :
لأن الحَيْضَ يَجِيءُ فيَغِيبُ الطهر ، والطهر يَجِيءُ فيَغِيبُ الحَيْضَ . هذا ، وللقَرَّةُ والقَرَّةُ ،
معانٍ أُخَرُ . انظر : اللسان .

(٢) الحريري : هو أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان ، البصري .
والحريري : نسبة إلى عمل الحرير ، أو بيعه . توفي سنة ٥١٦ هـ . الأعلام : ١٢/٦ .
(٣) أي في قوله :

جَاءَ بِالْعَيْنِ حِينَ أَعْمَى هَوَاهُ . عَيْنَهُ ، فَأَنْشَأَ بِلَا عَيْنَيْنِ
حيث ثنى المشترك : العَيْنِ ، للذهاب . في قوله : بالعَيْنِ - والعَيْنِ ، للباصرة - في قوله :
عَيْنَيْهِ . فقال : عَيْنَيْنِ .

والبيت في (المقامة الرحيبة) من مقاماته .
ومعناه : أن المَحَلَّاتِ عَنْهُ جَاءَ بِالذَّهَبِ حِينَ أَعْمَى بَصَرَهُ حُبَّهُ لِلْفَلَامِ موضوع المقامة ،
وَصُولًا إِلَى مَا يَرِيدُ . فَلَمَّا لَمْ يَحْقُقْ بُغْيَتَهُ انشأ وَرَجَعَ بِغَيْرِ ذَهَبٍ وَلَا بَصَرٍ .
انظر : مقامات الحريري : ٩١ ، وشرح مقامات الحريري - للشريشي : ٢٦٠/١ ، والهمع : ٤٣/٨ ،
وشرح كتاب الحدود - للفاكهى - : ١٠٦ (بتحقيقنا) .

(٤) اختلف النحويون في اشتراط هذا الشرط السادس ، وهو : اتفاق المعنى .
١- فالجمهور - ومنهم مصنفنا ، وشارحه - : يشترطون ذلك .
وعليه : فلا يثنى المشترك ، ولا الحقيقة والمجاز - ولا يجمعان - وماورد من ذلك نشأ أو
لحن ، مثل : القَلَمُ أَحَدُ اللّسانين ، ... ، ... ، وبيت الحريري السابق .
٢- وبعضهم : لا يشترطه . وعليه : فيجوز تثنية ما سبق وجمعه : قياسا على العطف -
الذي هو في الأصل التثنية والجمع . وهو في المتفقين والمختلفين جائز بالاتفاق -
واعتمادا بما ورد من ذلك =

(وأما نحو (م) : العُمران) ، مما اختلف فيه اللفظ -

٣- وبعضهم - وهو ابن مالك فى شرح التسهيل - : لا يشترطه عند أمن اللبس ، احتجاجاً بما ذكر فى المذهب الثانى - فيجوز تثنية ماسبق وجمعه عند أمن اللبس بتثنيته مراداً بها فردان لأحد معنييه . نحو : عندى عَيْنَانِ : مَقْوَدَة ، وَمَوْزُودَة . (وابن مالك فى التسهيل ، وشرح الكافية : مع الجمهور) .

(ومن الممكن أن نسلك الحريرى مع ابن مالك فى هذا المذهب ، لأن بيته السابق يماثل المثال المذكور قريباً المذكور قريباً . هذا إذا كان البيت هو كل معتمد فى معرفة رأى الحريرى ، إذ ليس فى أيدينا الآن شئ من كتبه كالملحة ...) .

٤- وبعضهم - وعليه ابن عصفور - : لا يشترطه عند اتفاقهما فى المعنى الموجب للتسمية ، نحو : الأحمران . للذهب ، والزعفران . ولا فيشترط .

٥- وبعضهم : بنى المسألة على جواز استعمال المشترك فى معنييه ، واللفظ فى حقيقته ومجازه . فإن قلنا به جازت التثنية والجمع ، وإلا فلا .

هذا ، وقد أورد على الجمهور : لِمَ منعتم تثنية المشترك وجمعه ، وأجزتم ذلك فى العلم المشترك ، مع أن نسبة العلم إلى مسمياته كنسبة المشترك إلى مسمياته ، فهلاً أجزتم فى هذا ما أجزتم فى ذاك ؟

والجواب : أن بينهما فرقاً : إذ تثنية المشترك باعتبار معنييه ، تتلبس بتثنيته باعتبار قُرْبَتَيْ أَحَدٍ معنييه . وليس كذلك العلم .

(وقد أطلت فى هذا بعض الشئ تَوْفِيَةً للبحث) .

انظر : الهمع : ٤٣/١ ، والمصباح ٧٥/٨ ، ٧٦ - ٧٧ ، وشرح الكافية : ١٧٢/٢ ، وشرح الحدود :

١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ، وشرح التصريح : ٦٧/١ ، والتسهيل : ١٢ .

هذه وأقول : أن النحاة يَفَرِّقُونَ بين نحو : (القَلَمُ أَخَذَ اللسانين) ، ونحو : (العُمران) ، فيجعلون الأول من تثنية اللفظ حقيقة ومجازاً ، والثانى من التفليب .

مع أنهم صرحوا بأن التفليب مجاز (انظر : هـ ٧ بعد) . فلم لم يجعلوا الجميع من واد واحد ، وهو التفليب ؟

(م) (نحو) ليست فى المتن المستقل .

- إذ المراد : أبو بكر (٦) ، وعمر - (فمن باب التثنية) ، باستعارة اسم أحدهما للآخر (٧) ، للمأثلة بينهما (٨) .

(النسابة : أن لا يستغنى عن ثنيتين بثنية غيره ، نحو : سواء .

فإنهم استغنوا عن ثنيتين بثنية يسى (٩) فقالوا : سيسان . ولم يقولوا :

(٥) هذه الفقرة استدراك على الشرط الخامس ، وهو : اتفاق اللفظ . ولذا جاءت فى بعض نسخ المتن المستقل ، بعده . انظر : كتاب الحدود - للأبدى - : ص ١٩ بترقيم الأصل ، والحاشيتان : الخامسة ، والثامنة منها .

هذا ، ونحو (العمران) : القمران ، والأخوان ، والحسنان

(٦) فى الأصل : أبوا بكر .

هذا ، وأبو بكر : هو عبد الله بن أبى قحافة عثمان بن عامر بن كعب ، التيمى ، القرشى . الصديق . مدة خلافته : سنتان وثلاثة أشهر ونصف . روى ١٤٢ حديثاً . مات سنة ١٣ هـ . الأعلام : ٢٣٧/٤ .

وعمر : هو أبو حفص عمر بن الخطاب بن نفيل ، القرشى ، العدوى . أول من لقب بأمر المؤمنين . الفاروق . روى ٥٣٧ حديثاً . مات سنة ٢٣ هـ . الأعلام : ٤٥/٥ .

(٧) فيطلق عليه ، فيصيران متفقى اللفظ ، ويثنى بهذا الاعتبار قصداً إليهما جميعاً .

وواضح من كلام الشارح : أن هذا التثنية المذكور ، استعارة . وقيل : إنه مجاز مرسل .

وعلى الأول : صريح حاشية الدسوقي على المفتى - نقلاً عن تقرير دردير - : ٢٠٧/٢ ، وظاهر شرح الكافية : ١٧٢/٢ .

وعلى الثانى : صريح ياسين على التصريح : ٦٧/١ .

(٨) ولابد للمثلب من مزية : كالخفة ، أو التذكير ، أو الأشرفية ، انظر : ح الدسوقي :

٢٠٧/٢ ، والصبان : ٧٥/١ ، ٧٦ ، وشرح الكافية : ١٧٢/٢ .

والمثنى على سبيل التثنية سماعى ، يحفظ ولا يقاس عليه . انظر : شرح كتاب الحدود :

١٠٥ ، وياسين : ٦٧/١ .

(٩) فى الأصل : شى . بالشين . والصواب : من بعض نسخ مخطوطات المتن المستقل . انظر :

كتاب الحدود - للأبدى - : ص ١٩ بترقيم الأصل ، والحاشية العاشرة منها .

هذا ، وسواء الشئ ، وسية : مثله . وأصل (سى) : سوى . اللسان .

تسواءان (١٠٠) ، على أن بعضهم قد حكاه عن بعض العرب (١١).
(الشمس: من يكون له) - أى للاسم الذى يراد تثنيتها -
(ثانى فى الوجود).

فلا يشى : مالا ثانى له فى الوجود (١٢) إذا قصد الحقيقة.
(وأما نحو (١٢) : القمران) (١٣) - فى تثنية : الشمس ، والقمر - (فمن
باب المجاز ، بإطلاق اسم (القمر) على مسى (الشمس) (١٤) -

(١٠) أى : كثيرا وقياسا .

(١١) انظر : الجمع : ٤٣/١ ، وياسين ٦٧/٢ ، والصبان ٧٧/١ ، واللسان : (سوا : ٣٦ ص ٨
من أسفل ، ٣٧ ص ١٠ من أسفل) .

هذا ، ومثل (سواء) فى الاستغناء عن تثنيتها :

- بضم : فإنهم استغنوا عن تثنيتها بتثنية (جزء) .

- مَبْعَانٌ : نكر المَبْعاع ، وهى ضرب من السباع . فإنهم استغنوا عن تثنيتها بتثنية (مَبْعَع)
اسم للأنثى ، فقالوا : مَبْعَانٍ . ولم يقولوا : مَبْعَانِي ، إلا شذوذا .

(وضبط الصبان ٧٥/١ : التثنية القياسية بفتح فضم (مَبْعَانٍ) ، وجعلها من تغليب المؤنث
على المذكر . وهذا يناقض ما فى اللسان : إذ أنه ضبط المثنى بفتح فسكون ، وصرح بأن
(مَبْعَع) - بفتح فضم - يقال للمذكر والأنثى .)

- أَجْمَعٌ ، وَجَمْعَاءُ : فإنهم استغنوا عن تثنيتها - على رأى جمهور البصريين - بِإِكْلَاءِ ،
وَكِلْئَلٍ . أسماء العُكْد - خلافاً للأخفش - غير مائة وألف : فإنهم استغنوا عن تثنيتها
بمضاعفاتها .

انظر : الهمع : ٤٣/١ ، والصبان ٧٧/١ ، والتصريح وياسين : ٦٧/١ .

(١٢) مثل : الشمس ، أو القمر ، أو الثرى .

(١٣) (نحو) ليست فى المثنى المستقل .

(١٤) انظر أمثلة أخرى مثل (القمران) : فى عجز هـ من نفس الصحيفة ، بترقيم الأصل .

(١٤) أطلق المصنف والشارح على نحو (القمران) : أنه مجاز - وكذا التعمير : ٦٧/١ - وأما

الصبان ٧٧/١ : فأطلق عليه : أنه تغليب . .

وكلا الإطلاقين صحيح : لأنك عرفت - فى هـ ، ومحاذاة من الأصل أن التغليب يضمنان -

[شرح تعريف الاسم الذي لا ينصرف]

مع بيان عيّل مَنع الصرف ، وشرحها

٤٣- (جـ الاسم الذي لا ينصرف) (١٥) :

ما دخله عيّلان فرعيّتان من عيّلٍ يعم ، أو واحدة تقوم مقامهما (١٦) -
أى : مقام العلتين - .

= هذا ، وزاد السيوطى فى الهمع شرطين آخرين ، هما :
١- أن يكون المتنية اللفظ فائدة . فلا يثنى : كَلَّ ، وآخَدَ ، وعَرِيْبٌ ، وتَيَّارٌ : لإفادة الجميع
العموم . فلا فائدة من التثنية . =
٢- أن لا يشبه الفعل . فلا يثنى : (أَفْعَلُ مِنْ) ، ولا (قائم) من : أقائم الزيدان : لأن الأول شبيه
بفعل التعجب ، والثانى شبيه بمطلق الفعل .
وَرُتَ هذا الشرط : بأن مانع التثنية فى (أَفْعَلُ مِنْ) عرض من التركيب مع (من) ، فلا يعتد به ،
إذ (أَفْعَلُ) - فى حد ذاته - يصح أن يثنى .
وأقول : هذا الـرُتَ يمكن أن ينسحب أيضا على (أقائم الزيدان) .
أنظر : الهمع : ٤٣/١ ، والصبان : ٧٧/١ . وأنظر أيضا : ياسين : ٦٧/١ .
كما زاد الدنوشى شرطا ثالثا ، هو :
٣- أن لا يكون اللفظ اسم جنس يراد به الحقيقة . انظر : ياسين : ٦٧/٢ . (وانظر ما يتعلق
باسم الجنس : فى هـ - ١٧ ص ١٥ بترقيم الأصل) -

(١٥) اختلف فى مأخذ (ينصرف) : من الصرف - ، أو الصريف .. ، أو الإنصراف
انظر : التصريح وياسين : ٢٠٩/٢ ، والأشمونى والصبان : ٢٢٨/٣ ، والهمع : ٢٤/١ .
(١٦) لعل المصنف تابع ابن الحاجب فى الكافية فى هذا التعريف ، إذ أن للجمهور تعريفين
غير هذا ، وهما : الاسم المعرب الذى لا يدخله التنوين ، أو ... الذى لا يدخله التنوين والجر
بالكسرة .
انظر : الكافية وشرحها : ٣٥/١ ، والهمع : ٢٤/٢ ، والأشمونى والصبان : ٢٢٨/٣ ، والتصريح
: ٢١/٢ ، ولابن يعيش : ٥٨/١ .

وذلك : لأن الاسم لا يُمنع من الصرف حتى يكْمُلَ شَبْهُه بالفعل ، ولا يكْمُلَ شَبْهُه به حتى يكون فيه قَرْعَتَانِ مختلفتان : مَرْجِعُ إحداهما اللفظ ، والآخرى المعنى . لأن فى الفعل فرعيتين بهذه المثابة : إذ فيه فرعية عن الاسم فى اللفظ - وهى : اشتقاقه من المَصْدَر - وفرعية فى المعنى - وهى : احتياجه للفاعل ونسبته إليه (١٧) .

وإذا كَمُلَ شَبْهُه (١٨) به ، تَقَلَّ فيه ما يثقل فيه ، فلم يدخله التوين وكان فى موضع الجر مفتوحاً .

ثُمَّ يَتَسَنَّ (١٩) العلل التسع بقوله :

(وجمعها) - أى : العلل التسع - (بعضهم فى البيتين فقال (٢٠) :

عَلَّلَ، وَوَصَفَ، وَتَأْنَيْتَ، وَمَعْرِفَةٍ رَعَجَةٍ، ثُمَّ جَمَعَ، ثُمَّ تَرَكَّبَ
وَالْتَوَّنَ زَائِدَةً مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ وَزَوَّنَ فِعْلٌ . وهذا القولُ تَقْرِيبُ (٢١)

(١٧) إنما لزم فرعيتان ، لا واحدة : لأن المشابهة بالفرعية غير ظاهرة وضعيفة ، سواء فى الفعل أم الاسم - فاحتيط لتقويتها باثنتين . وأيضاً : لأن الواحدة معارضة بأصالة الاسم ، والاعتبار بالواحدة يؤدي إلى كثرة غير المنصرف ومخالفة الأصل ، وانجذاب الأصل إلى الفرع لا يكون إلا بأمر قوى .

انظر : شرح الكافية : ٣٦٨ ، وياسين : ٢٠٩٢ ، والصبان : ٢٢٧٣ ، والتبصرة : ٥٤٠/٢ .

(١٨) فى الأصل : شبيهه .

(١٩) يعنى : المصنف الأبدى .

(٢٠) فى المتن المستقل : وجمعها بعضهم فى هذين البيتين . انظر : كتاب الحدود : ص ٢٠ ، بترقيم الأصل .

(٢١) البيتان من (البسيط) . وقبلهما فى المتن المستقل : ص ٢٠ - بيت ثالث يجمع العلل كلها ، وهو :

اجْمَعَ ، وَزَوَّنَ ، عَادِلًا ، أَتَتْ بِمَعْرِفَةٍ رَكَّبَ ، وَزَيَّ ، عُجْمَةً ، فَالَوْصَفُ قَدْ كَمَلَا
كما أن هناك بيتين ، كل منهما على حدة ، يجمع العلل كلها أيضاً . وهما = :

: لَا تَحْقِيقُ (٢٢) . إذ قد اختلف في عدّها : فقلّ : إنّها تسع - كما قال المصنف (٢٣) - وقيل : إنّها اثنان (٢٤) . وقيل : إنّها أحد عشر (٢٤) .
أر : تقريب على فهم المبتدئ . لأن ذكر (التسع) منظومة يقرب فهمها .

- و(زائدة) في البيت : منصوبة على أنّها حكاية عن حال، في مثل قولنا : يمنع الاسم الصرف النون زائدة .
ولا يصح رفعها : على أن تكون خبر مبتدأ ، هو (النون) ، لأن هذه الجملة، وهي قولنا (النون زائدة) ، ليست من أسباب منع الصرف .
ولا : على أن تكون صفة لها (٢٥) ، لكونها نكرة وهي معرفة .
إلا أن يقال : اللام في (النون) زائدة ، بدليل : ذكر بقية الأسباب بالتنكير -

= جَمْعٌ ، وَوَزْنٌ ، وَعَدَلٌ ، وَصَفٌ مَعْرِفَةٌ . تَرْكِيبُ عَجْمَةٍ ، تَأْنِيثٌ ، زِيَادَتُهَا وَزْنُ الْمَرْكَبِ ، عَجْمَةٌ ، تَعْرِيفُهَا : عَدَلٌ ، وَوَصْفُ الْجَمْعِ ، زَيْدٌ ، تَأْنِيثُهَا
انظر : شرح كتاب الحدود - للفاكهى - ١٢٥ : وحواشيها .

(٢٢) الفقرة التالية في تفسير قوله في آخر البيت الثاني : تقريب . وانظر تفسير آخر للصبيان ٢٧٠/٣ .

(٢٣) وهذا ما عليه جميع الكتب المتداولة . ونص الهمع (٢٥/١) : على أنه مذهب الجمهور .

(٢٤) لم أقف على من قال بذلك . وقيل أيضاً : ثمانية . وقيل : عشرة . انظر : المقتصد : ٩٦٥/٢ ، والصبيان : ٢٣٤/٣ ، والهمع : ٢٥/١ .

هذا ، ولعل الشارح ذكره لعدد : على معنى السبب (٢٥) أي لكلمة (النون) .

نُيْنَعُ الصَّرْفُ :

١- مافيه ألف التانيث (٢٦) ، ك : حُبَلَى ، وصحراء : لقيامها مقام علتين : لأنها زائدة لازمة لبناء ما هي فيه ، ولم تلحقه إلا باعتبار تانيث معناه .
ففى المؤنث بها : فرعية فى اللفظ - وهى : لزوم الزيادة حتى كأنها من الأصول - وفرعية فى المعنى - وهى : دلالة على (أش) التانيث ٢٦٦ .
وهو فرع عن التذكير ، لاندراج كل مؤنث تحت المذكر ، كشخص وإنسان ، من غير عكس - .

٤٤- ٢- وماكان على صيغة متتهى الجُموع - وهو : ماكان أوله مفتوحاً ، وثالثه ألف مكسور ما بعدها ، يليها حرفان ، أو ثلاثة أوسطها ساكن - ك: مساجد، وقناديل : لأن فيه فرعية اللفظ - بخروجه عن صيغ الأحاد العربية .

كما علم فى موضعه (٢) - وفرعية المعنى - بالدلالة على الجمعية . وهى فرع الأفراد -

٣ - ومافيه الوصفية، مع زيادة الألف والنون (٣) غير صالح للهاء (٤) ك: سكران - إذلايقال فى مؤنثه : سكراتة - .

(٢٦) أى : مطلقاً : مقصورة أم ممدودة ، فى نكرة أم معرفة ، فى مفرد أم جمع ، فى اسم أم

صفة . انظر : الهمع ٢٥/٨ ، والأشمونى : ٢٣/٢ ، والتصريح : ٢١/٢ .

(١) فى طرة هذه الصحيفة من أعلى ، مكتوب يشتمل على وقف للكتاب ، ومكان الوقف - وهو : «وقف برواق الأروام» .

(٢) يعنى : فى مضائه من كتب النحو الأخرى ، إذ لم يتقدم له ذلك فى هذا الكتاب .

(٣) وهو على : فعْلان . بفتح فسكون . انظر : التصريح : ٢١/٢ ، والأشمونى : ٢٣/٢ - ٢٣٥ .

(٤) فى الأصل : بالهاء . والمراد : بالهاء : تاء التانيث . وإنما اشترط عدم صلاحية (فَعْلان) للهاء : لتبقى الألف والنون فى حكم الزيادة ، بدليل سقوطهما فى المؤنث (فَعْلَى) =

- ٤- أر مع (٩) وزن (أفعل) غير صالح لها (٦) ، أيضاً: ك: أحمر .
 ٥- أر مع (٩) المعدل (٧) ، ك : ثلاث (٨) . لأن الوصف فرع الموصوف ،
 والمزيد فرع على مازيد عليه ، ووزن الفعل فرع وزن الاسم - وكما أن
 الاسم أصل والفعل فرع ، فكذلك وزنهما (٩) -
 ففيه الفرعتان .
 ٦- ومانيه العلميّة، مع التركيب (١٠) : ك : بَعْلَبَكَّ (١١) .
 ٧- أر مع (١٢) زيادة الألف والنون (١٣) : ك: مَثْرَوَان .

= أما التأنيث بالهاء : فيجعلها كالأصول ، بدليل وجودهما في المذكر والمؤنث . انظر
 الأشموني : ٢٣٤/٣ .

(٥) أي : أو مانيه الوصفية مع

﴿٦﴾ أي : للهاء . وإنما اشترط عدم صلاحية (أفعل) للهاء : لئلا يَضَعف شبهه بلفظ المضارع ،
 إذ تاء التأنيث لا تحقق آخره . انظر : التصريح : ٢١٢/٢ ، والأشموني ٢٣٥/٣ .

(٧) المعدل مطلقاً : إخراج الكلمة عن صيغتها الأصلية ، لغير : قَلْب ، أو تخفيف ، أو إلحاق ،
 أو معنى زائد . تحقيقاً وتقديرًا . انظر : النظر الصبان : ٢٣٧/٣ ، وشرح الكافية : ٤٨/١ ،
 وشرح كتاب الحدود - للفاكهى - : ١٢٧ ، والهمع : ٢٥٨/١ ، وابن يعيش : ٦٧/١ .

(٨) معدول عتق ثلاثة ثلاثة - على مذهب الجمهور . انظر : الأشموني والصبان : ٢٣٨/٣ ،
 والهمع : ٣٧٨ ، ٢٧ ، ... وشرح الكافية ٤٧٤/٢ ، والتصريح : ٢١٤/٢ ، والأصول : ٨٨/٣ ،
 والتبصرة : ٥٦٧/٢ .

(٩) وأيضاً : والمعدول فرع على ما عدل عنه . إذ تقدم له (العدل) . فلعله سها عن ذلك .

(١٠) أي : المزدحج . انظر التصريح : ٢١٦/٢ ، والأشموني : ٢٤٩/٣ ، والهمع : ٣٢٨/١ .

(١١) بعلبك : موضع . اللسان : (بعل ، بكك) .

هذا ، وفي مثله إعرابان آخران : التضيّيف ، وبناء الجزعين على الفتح . ما لم يكن آخر
 الأول ياء فيسكن على الأعراب الثلاثة .

انظر : التصريح : ٢١٦/٢ ، والأشموني : ٢٤٩/٣ ، وابن يعيش : ٦٥/١ .

(١٢) أي : أو مانيه العلمية مع ... (وكذا نظائره بعد) .

(١٣) مثلث الفقه ، وغير مقيد بسكون العين - بخلاف نظيره مع الوصفية ، كما سبق في هـ =

- ١٠٣ -

- ٨- أو التانيث: ك: بَطْلَحَة ، وزينب - عَلم امرأة - .
 - ٩- أو العَجَمِيَّة : ك : إبراهيم .
 - ١٠- أو وَزَنَ الفعل : ك: يزيد ، وَيَشْكُر .
 - ١١- أو زيادة الألف (١٤) للإلحاق (١٥) : ك: أَرَطَى (١٦) - علما - .
 - ١٢- أو العدل: ك : عمر .
- لأن التعريف فَرَع التذكير - لأنك تقول : رَجُل . ثُمَّ تقول: الرجل -
والتركيب فرع الأفراد، والمزيد فرع مازيد عليه ، والتانيث فرع
التذكير، والعجمة فرع العَرَبِيَّ - إذ لُغَة كُلِّ قوم أَصْلٌ بالنسبة إليهم -

= من نفس الصحيفة - انظر : التصريح : ٢١٧/٢ ، والأشمونى : ٢٥٧/٣ ، والهمع : ٣٧١ .
(١٤) أى : المقصورة . وإنما اخْتَصَّتْ ألف الإلحاق المقصورة بمنع الصرف - مع العلمية - دون
الممدودة : حملا للمقصورة على مثيلتها للتانيث ، لمشايهتها فى : أنها زائدة ليست
مبدلة من شئ ، وأنها تقع فى وزن صالح لألف التانيث : كَأَرَطَى ، وَسَكَّرَى .
أما الممدودة ، فلم تشبه مثيلتها للتانيث : لأن المُلْحِقَة مبدلة من ياء ومثيلتها مبدلة من
ألف ، والياء ليست مانعة للصرف بخلاف الألف ، والمُلْحِقَة لاتقع فى وزن صالح لألف
التانيث : كَيْنَبَاء . إذ لاتأتى المؤنثة على مثالها . وأيضا : ضَعُفَ المؤنثة فى باب التانيث
لكونها مبدلة ، فلم تنهض أن يَحْمِل عليها غيرها .
وإنما حَمَلَت المُلْحِقَة على مثيلتها ، ولم تستقل بالمنع مثلها : لأن المُلْحَق بغيره أنزل
رُتَبَةً مِمَّا لم يُلْحَق ، فتعلقت بها فى الحُكْم .

انظر : الأشمونى والصبان : ٢٦٢/٣ ، والهمع : ٣٧١ ، والتصريح : ٢٢٢/٢ ، وشرح الكافية :
٣٧١ .

(١٥) الإلحاق: جَعَلَ كلمة على مثال أخرى رباعية الأصول أو خماسيتها . انظر : الصبان
: ٢٦٢/٣ ، وشرح الشافية : ٥٢/١ ، والهمع : ٣٢/١ .

هذا ، ومثل ألف الإلحاق المقصورة فى المنع من الصرف مع العلميّة ، تشبيها بألف التانيث
: ألف التذكير . انظر : الهمع : ٣٧/١ ، والأشمونى والصبان : ٢٦٢/٣ ، وشرح الكافية : ٣٧/١ ،
والتصريح : ٢٢٢/٣

(١٦) الأَرَطَى : شجر يَنْبِت فى الرَّمْل اللسان : (أَرَطَ ، رَطَا) .

-١٠٤-

- وَوَزَّنَ الفعل فرع وزن الاسم - كما تَقَدَّمَ (١٧) - والعدل فرع المعدول عنه .
 ففى كل ذلك : فَرْعِيَّتَا اللفظ ، والمعنى .
 والحاصل : أنَّ جميع ما يَمْنَع من الصرف : اثنا عشر نوعاً :
 - خمسة مع التنكير ، وهى : مافيه أَلِف التأنيث ، أو الوصفية مع زيادة
 الألف والنون ، أو مع (١٨) وزن الفعل ، أو مع العدل^(١٨) ؛ وما كان على
 صيغة مُتَهَيِّ الجَمْع .
 - وسبعة مع التعريف : وهى ما تَقَدَّمَ (١٩) .

(١٧) تقدم قبل أسطر ، عند التذييل للوصفية ومامعها .

(١٨) أى : أو الوصفية مع

(١٩) تقدم قبل أسطر ، عند ذكره للعلمية ومامعها ، من رقم ٦ - ١٢ فى مَكْتَب الكِتَاب .
 وإنما صَرَّحَ الشارح بأنواع العِلَل التى مع التنكير - عند إيراد هذا الحاصل - وأحال على
 ما تقدم فى أنواع العِلَل التى مع التعريف : لِبُعْدِ ذِكْرِ الأوَّلَى لِبُعْدِ ذِكْرِ الأوَّلَى - عند
 تفصيلها . من هذا (الحاصل) ، وقُرْبِ ذِكْرِ الثَّانِيَةِ - عند تفصيلها - من هذا (الحاصل) .
 وهذه مَنَطِيقَةٌ فى التصنيف ، تُعَدُّ مَحَمَّدَةً لِأَصْحَابِهَا .

[شرح تعريف الفاعل - والإخراج بمحترزات التعريف]

مع

بيان : جواز حذفه ، وأسباب الحذف

٤٥ - (جاء الفاعل :

ما لا آى : اسم - (أُسْنِفَ بِهِ فِعْل ، ثَمَّ ، مَقَصِّم) . عليه ، (فارغ) من الضمير ، (غير مَصْرُوعٍ لِلْمَفْعُول) .

فالمسند إليه (٢٠) : يَتَمَّ الفاعل ، والنائب عنه ، والمبتدأ ، واسم (كان) (٢١) .
وتقييده (٢٢) بالفعل : يُخْرِج : المبتدأ .

وتقييد الفعل بالتمام : يخرج : اسم (كان) (٢١) .

وبالتقدم (٢٣) : يخرج : ماتأخر الفعل عنه . ك : زيد ، من قولك : زيد قام . فإنه مبتدأ ، والفاعل ضمير مُسْتَكِنٌ فى الفعل (٢٤) .

وبأنه غير مَصْرُوعٍ لِلْمَفْعُول (٢٣) : يخرج : النائب عنه (٢٥) .

(٢٠) أى المفهوم من قوله (ما أسند إليه) .

(٢١) وأيضا : واسم (كاد) . انظر : شرح كتاب الحدود : ١٩٤ .

(٢٢) أى : المسند إليه .

(٢٣) أى : وتقييد الفعل به

(٢٤) هذا مذهب البصريين . والكوفيون : يُجِيزُونَ كَوْنَ الْمُقَدَّمِ فاعِلا . انظر : الهمع : ١٥٩/١ ،

والتصريح : ٢٧٠/١ ، ٢٧١ ، ٢٦٩ ، والأشمونى والمباني ٤٥/٢ ، ٤٦ .

(٢٥) بقى على الشارح تقييد الفعل به (فارغ من الضمير) . فلعله اعتبره قتيلا لبيان الواقع

. وقد اعتبره الهمع (١٥٩/١) : قتيلا للاحتراز ، فأخرج به نحو : «وَأَسْرَوْا النَّجْوَى الَّذِينَ

قَلَمُوا» - الأنبياء : ٣٢٦ .

لكن فى عبارته (٢٦) قُصُرَّ : لإفهامها انحصار الفاعل فى (المسند إليه الفعل) ، وليس كذلك ، إذ يشاركه فى ذلك : ما أُسْنَدَ إليه المصدر ، واسم الفاعل ، والصفة المشبهة ، والظروف ، والجار والمجرور (٢٧) .
(يجوز) (٢٨) حذف الفاعل : يَمَّا لِلْجَهْلِ بِهِ ، أَوْ لَغَرَضٍ / [صلى] لفظي ، أو معنوي .

فالأول) - أى : حذفه للجهل به - : (كـ: سَرِقَ المصطاع) ، إذا جَهِلَتْ مَنْ سرقه .

(والثانى) - أى : حذفه لغرض (١) :- (نحو قولهم : من طابعت سَيرَتَهُ ، جُمِعَتْ سَيرَتُهُ) .

فإنه لو قيل : حَيَّدَ النَّاسَ سَيرَتَهُ - اختلفت السَّجعة (٢) . وَسَكَتَ (٣) عن التمثيل للثالث - وهو : حَذَفَهُ لأمر معنوي - لأنه كثير لا يَنْضِبُ (٤) .

(٢٦) أى : المصنف الأبدى .

(٢٧) وكذا بقية ما يعمل عمل الفعل فى رفع الفاعل ، من : اسم الفعل ، واسم المصدر ، وأمثلة المبالغة ، واسم التفضيل ، انظر : شرح كتاب الحدود : ١٧٧ ، وشرح الشذور : ٣٨١ - ٤١٩ ، والتصريح : ٢٦٩/١ ، والأشمونى والمصبان : ٤٣/٢ .

(٢٨) من (يجوز) إلى (سيرته) فى آخر نص المتن هنا : ليست فى المتن المستقل .

(١) أى : لفظي .

(٢) أى : المصنف الأبدى .

(٤) ومن أمثله : « وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا » - النساء : ٢٨/٤ - فقد حذف الفاعل: للعلم به . وهو (الله) ، جل وعز .

هذا ، وانظر أسباب حذف الفاعل - بأوسع مما هنا - فى : الهمع : ٩٦٧/٤ ، والأشمونى والمصبان : ٦٦٧/٢ ، والتصريح : ٢٨٦/١ .

[فـاـحـدة]

فى

شرح شروط إعمال (إِذَنْ) (٥) النصب فى المضارع

(ويُشترط فى إعمال (الظن) فى المضارع النصب (شروطاً):

أحدها : تصدّرها (٦) .

(٥) انظر بياننا لسبب ذكر المصنف لشروط إعمال (إِذَنْ) - مع بعدها عن موضوع الكتاب ، وهو الحدود-: فى الحاشية الثالثة و٢٦ بترقيم الأصل من كتاب الحدود (وهو المتن المستقل).

هذا ، وقد اختلف فى كتابتها بالنون ، أو الألف . على أربعة أقوال :
بالنون مطلقاً ، بالألف مطلقاً ، بالنون إن أعملت وبالألف إن أنفيت ، بالنون إن أنفيت وبالألف إن أعملت .

وهذا كله فى غير القرآن . أما فيه : فبالألف إجماعاً .

انظر : الهمع : ٢٣٢/٢ ، والأشمونى والصبان : ٢٩٧/٣ ، وشرح الشافى : ٣١٨/٣ ، وشرح الكافية : ٢٣٨/٢ ، والتسهيل : ٣٣٣ ، والمغنى والدسوقي : ١٧٤ .

وهل هى : حرف ، أو اسم ظرف ؟ خلاف .

وعلى الحرفية : بسيطة ، أو مركبة ؟ . خلاف . وعلى التركيب مركبة من (إِذْ ، وَأَنْ) ، أو من (إِذَا ، وَأَنْ) ؟ . خلاف . وعلى البساطة : ناصبة بنفسها ، أو بأن مضمرة بعدها ؟ خلاف .

أما على الإسمية : فبسيطة ، ناصبة بأن مضمرة . وهل أصلها : إِذْ ، أو إِذَا ؟ خلاف .

وهل يوقف عليها : بالنون ، أو الألف ؟ خلاف . هذا فى غير القرآن . أما فيه : فبالألف إجماعاً .

وهل معناها : الجواب والجزاء دائماً ، أو غالباً ؟ خلاف .

ثم هل : هى نوع واحد على ما فيه من الخلافات السابقة ، أو نوعان : حرف ناصب للمضارع مختص به ، واسم أصله (إِذْ ، أو إِذَا) غير مختص بالمضارع فلا ينصب ؟ خلاف

انظر : الهمع : ٦/٢ ، والأشمونى والصبان : ٢٩١ ، ٢٩٠/٣ ، والتصريح : ٢٣٤/٢ ، وشرح الكافية : ٢٣٨ ، ٢٣٥/٢ ، والمغنى والدسوقي : ١٧٤ .

(٦) وذهب القراء : إلى عدم اشتراط التصدير . انظر : التصريح : ٢٣٥/٢ . =

والثاني : اسْتَقْبَالُهُ .

والثالث : اتَّصَالُهُ بِهَا ، أَوْ انْفِصَالُهُ بِ : قَسَمَ ، أَوْدَاءَ ، أَوْدِلَا (النافية) (٧) .

كَقَوْلِكَ لَمْ تَنْ قَالَ : غَدًا أَزُورُكَ :- إِذَنْ أَكْرَمَكَ ، أَوْ : وَاللَّهِ أَكْرَمَكَ (٨) ،

أَوْ : يَازِيدُ (٩) أَكْرَمَكَ (١٠) ، أَوْ : لَا أَكْرَمَكَ (١١) .

وقد (١٢) أشار (١٣) إلى ذلك بقوله :

(يَجْمَعُهُمْ) - أَيْ : الشَّرُوطُ - (قَوْلُ الشَّاعِرِ) (١٤) :

١- لَمْ يَمُضْ (يَمْضِ) مَا دُونَهَا (١٥) لَمْ يَكُنْ أَوَّلًا . وَسُقِيَ فِعْلًا بِعَصِيكَ مُسْتَقْبَلًا

٢- وَاجْتَرَأَ إِذَا لَمْ يَمْلِكْهَا (١٦) مَنْ يَفْطِنُ (١٧) .

= والمعجب من الغراء : أنه يوجب الرفع إذا وقعت بعد اسم (كان) وأول مفعول (ظَنَّ) ، مع

عدم اشتراطه التصدر . انظر : الهمع : ٧/٨ .

(٧) وجوز ابن بابشاذ : الفصل بالدعاء أيضاً . وابن عصفور والأبدى : بالظرف والكسائي

وهشام : بمعمول الفعل . (مع رجحان النصب عند الكسائي ، والرفع عند هشام) .

انظر : الهمع : ٧/٢ ، والمغنى : ١٩/١ ، والتصريح : ٢٣٥/٢ ، والأشمونى : ٢٨٩/٣ ، وشرح

الكافية : ٢٣٧/٢ ، والتسهيل : ٢٣٠ .

(٨) يعنى : إِذَنْ وَاللَّهِ أَكْرَمَكَ .

(٩) فى الأصل : أَوْ مَا زِيدَ .

(١٠) يعنى : إِذَنْ يَازِيدُ أَكْرَمَكَ .

(١١) يعنى : إِذَنْ لَا أَكْرَمَكَ .

(١٢) فى الأصل : أَوْ قَدْ .

(١٣) أَيْ : المصنف الأبدى .

(١٤) بعد هذا فى المتن المستقل : رحمه الله . انظر : كتاب الحدود : ص ٢٦ بترقيم الأصل .

(١٥) الزيادة ليستقيم الرجز . وفى المتن المستقل : أعمل إذن إذا أتتك .

(١٦) فى الأصل : إذا عملتها . يرسم ألف واحدة بين الذال والعين .

- بالبناء للمفعول (٢٧) - ويحتمل : أن يكون للفاعل (٧٨) ، والمفعول محذوف ، والألف (٢٩) للإطلاق ، أى : احذر أن تنصلها -

٣ (إِلَّا بِحَلْفٍ) - مصدر : حَلَفَ (أَوْ يَحْلِفُ) ، أَوْ يَلَا
 ٣- وَأَنْ تَجِيءَ بِحَرْفٍ غَضِيٍّ أَوْ لَا ، فَهَسَنُ الْوَجْهِينِ مَنْ لَا تُغْمَلَا
فلو لم تصدّر (٢٠) : كما إذا وقعت بين ذى خبر وخبره (٧٨) ، أو شرط
 وجوابه (٢٢) .

أو كان الفعل بعدها حالا : كقولك لمن قال : أنا أجيبك : إذن
أصدّقك (٢٣) .

أو فصل عنها الفعل بغير ما ذكر (٢٤) : كقولك : إذن أنا أكرمك .
رجب إلغائها ورفع الفعل بعدها (٢٥) :

(١٧) أى فى : (تُفَصَّلَا)

(١٨) فى الأصل : الفاعل -

(١٩) فى الأصل : واللام -

(٢٠) عدم التصدّر ، صادق على أمرين : أن تكون (إذن) متوسطة - كما ذكر الشارح - أو تكون متأخرة ، وهذا من الشرح : شروع فى بيان محترّزات الشروط الثلاثة ، وأحكامها -
 وعللها -

(٢١) مثل : أنا إذن أكرمك -

(٢٢) مثل : إن تزرنى إذن أكرمك -

هذا ، وبقي من صور هذا المتوسط : صورة ثالثة ، وهى : أن تقع (إذن) بين قسم وجوابه -
 مثل : والله إذن لا أكرمك - إذ قد ذكروا أن لهذا المتوسط - بالاستقراء - صوراً ثلاثاً -

انظر : شرح الكافية : ٢٣٨/٢ = ٢٣٩ ، والصبان : ٢٨٨/٢ ، والتصريح وباسين : ٢٣٤/٢ ، والنهم : ٧/٢ -

(٢٣) فى الأصل : إذا صدقك - يرسم ألف واحدة بين الذاي والمصاد -

(٢٤) أى من : القسم ، والنقض ، و (لا) النافية - انظر : الشرط الثالث ، قبل سطور -

(٢٥) فى الصورة الأولى - من المحترّز الأول - خلاف - وهى : ما إذا وقعت (إذن) بين ذى خبر وخبره -

فأجاز هشام : النصب بعد مبتدأ - وأجازه الكسائى : بعد اسم (إن) ، وبعد اسم (كان) -
 وأجازه الفراء : بعد اسم (إن) - وأجازه أبو حيان - قياساً على قول الكسائى - : بعد أول -

لأنها عند توسطها : تشبه (الظن) المتوسط بين المفعولين - لأنها مثل (ظن) في : جواز تقدمها على الجملة ، وتأخيرها (٢٦) عنها ، وتوسطها بين جزئيهما . ولذلك أعملت حثلا عليها - فكما يجب إلغاؤها عند التوسط (٢٧) ، كذلك يجب إلغاء (إذن) عنده (٢٨) .

وإذا كان الفعل حالا : لايجوز نصبه ، لأنه لا يكون إلا مرفوعاً (٢٩) .

= مفعول (ظن) .

انظر : الهمع : ٧/٢ ، والصبان ٢٨٨/٣ ، والتسهيل : ٢٣٠ .

(٢٨) الأولى : وتأخرها . ليشاكل نظيره قبله وبعده (تقدمها وتوسطها) .

(٢٧) وجوب إلغاء (ظن) عند التوسط بين المفعولين ، مثل : زيد ظننت قائم - كما ذكر الشارح - : هو مذهب الأخفش وابن أبي الربيع . أما مذهب الجمهور : فالجواز (مع الاختلاف : الإعمال أولى ، أو هما سواء) .

انظر - في المذهبين - : الهمع : ١٥٢/١ - وفي مذهب الجمهور - : التصريح : ٢٥٨ ، ٢٥٤/١ ، والأشموني ، والصبان : ٣٦٢٧/٢ ، وابن يعيش : ١٧ ، ٨٤/٧ ، وشرح الكافية : ٢٧٩/٢ ، ٢٨٠ ، والتبصرة : ١١٢/١ ، والتسهيل : ٧١ .

(٢٨) وكذلك يجب إلغاء (إذن) عند تأخرها ، بل أولى بلا خلاف . انظر - في هذا الحكم وعلته - : الهمع : ٧/٢ ، والأشموني : ٢٨٧/٣ ، والصبان : ٢٨٨/٣ .

هذا . وانظر مثل تعليل الشارح للإعمال (إذن) ، في : الأشموني : ٢٩٧/٣ ، والتصريح : ٢٢٥/٢ ، وابن يعيش : ١٧/٧ .

وانظر تعليقات أخرى لإلغائها عند التوسط - وكذا : لإعمالها عند التصدر - : في : ح الدسوقي على المفتي : ١٧/١ ، وشرح الكافية : ٢٣٧/٢ ، والصبان : ٢٨٨/٢ ، والتصريح : ٢٣٤/٢ ، وابن يعيش : ١٧/٧ .

(٢٩) في الأصل : الأمر مرفوعاً .

هذا ؟ والتعليل الذي ذكره الشارح بقوله (لأنه لا يكون إلا مرفوعاً) ، لا يختلف كثيراً عن المعقل له ، وهو قوله : (.... لايجوز نصبه) .

وانظر لذلك تعليقات أخرى في : الصبان : ٢٨٧/٣ ، والدسوقي : ١٧/١ ، والتصريح : ٢٣٥/٢ ، والهمع : ٦/٢ ، وشرح الكافية : ٢٣٦/٢ ، ٢٣٧ .

وإذا انفصل الفعل بغير ما ذُكِرَ (٣٠) : كان جزءاً من الجملة ، فلم
تَقَوَّ على العمل فيما بعده (٣١) .
بـخلاف: إذا فُصِّلَ بما ذكر (٣٠) ، لأنه ليس جزءاً منها ، بل :
زائد (٣٢) للتقوية (٣٣) ، أو للنفي . فقَوِّتْ على العمل (٣٤) .
ولهذا لم يَضُرَّ الفصل بالقَسَمِ : بين المضاف والمضاف إليه في قولهم:
إن الشاة لَتَجَرَّتْ (٣٥) فَتَسْمَعُ صَوْتَ - وَاللَّهِ - رَبِّهَا (٣٦) .
ولا : بين الجار والمجرور ، في قولهم : اشتريته بِ - وَاللَّهِ - (٣٧) أَلْفِ
درهم (٣٨) .

-
- (٣٠) انظر : هـ - ٢٤ من نفس الصحيفة بترقيم الأصل .
(٣١) انظر تعليقات أخرى في: التصريح : ٢٣٥/٢ ، والصبان : ٢٨٨/٣ ، وشرح الكافية : ٢٢٧/٢ .
(٣٢) في الأصل : زائدة .
(٣٣) التقوية : بالنسبة للقسم ، والنداء .
(٣٤) انظر - في هذا التعليق أيضاً - : التصريح : ٢٣٥/٢ - ١ وتعليقات أخرى - في : الهمع :
٢٨٩/٣ ، والصبان : ٢٨٩/٣ ، وشرح الكافية : ٢٣٧/٢ .
(٣٥) في الأصل : لتجير . واجْتَرَّتْ الشاة - وكلَّيْ كَرَشٍ - : أخرجت من بطنها ما تمضغه ثم
تَبْلَعُهُ . اللسان .
(٣٦) هذا القول بحكاية أبو عبيدة . انظر : التصريح : ٢٣٥/٢ ، والأشموني : ٢٧٧/٢ ، والهمع :
٥٢/٢ وأجازة الفصل بالقسم بين المضاف والمضاف إليه ، في الاختيار : مذهب الكوفيين
- وإن كان ظاهر كلام الإنصاف يُشعر بإجازته عند البصريين أيضاً .
انظر التصريح : ٥٧/٢ ، ٥٨ ، والأشموني : ٢٧٧-٢٧٥/٢ ، والهمع : ٥٢/٢ ، والإنصاف :
٤٣٥/٢ .
(٣٧) في الأصل : بوالله . يرسم ألفين .
(٣٨) هذا القول : حكاية - بدون كلمة (درهم) - ابن كيسان عن الكسائي . انظر : التصريح :
٢٣٥/٢ .

ولو لم تتوسط (٣٩) إلا بين عاطف^(٤٠) ومعطوف : كقولك : فإذا أكرمك -
- جاز: إعمالها ، وإلغاؤها (٤١) - وهو أجرد (٤٢) . كما أشار (٤٣) إليه في

(٣٩) أى : إذن . وهذا الحكم الآتى فى هذه الفقرة : مرتبط بمحترز الشرط الأول ، فهو مستثنى من الحكم الذى ذكرناه هناك .

انظر : الشرط الأول ، ومحتززه بحكم المحترز - فى الأصل بإزاء الأرقام (٦ ، ٢٠ ، ٢٥) على الترتيب .

(٤٠) أطلق الشارح - تبعاً لما فى الأبيات السابقة - لفظ (العاطف) . والمراد به : الواو ، والفاء . دون غيرهما .

وعلى الإطلاق : شرح الكافية : ٢٣٧/٢ ، والهمع : ٧/٢ ، والتسهيل : ٢٣٠ ، والألفية حيث قالت :
(.. إذا إذن من بعد عطف وقفاً) .

قال الدوشرى (فى ياسين على التصريح : ٢٣٥/٢) : «... وظاهر إطلاق الألفية : يقتضى التسوية » . يعنى : بين الواو والفاء وغيرهما

و على التصريح بالواو والفاء : التبصرة : ٣٩٧/١ ، وابن يعيش : ١٦٧ ، والمغنى : ١٧١ ، والتصريح : ٢٣٥/٢ ، والأشمونى : ٢٨٩/٣ .

(٤١) انظر تعليق هذا الحكم ، فى : شرح الكافية : ٢٣٧/٢ ، والصبان : ٢٨٩/٣ ، والتصريح : ٢٣٥/٢ ، والتبصرة : ٣٩٧/١ ، والهمع : ٧/٢ ، والدسوقي : ٢٠/١ ، وابن يعيش : ١٦٧ .

وانظر أيضاً تفصيلات أخرى فى المسألة ، فى : المغنى : ٢٠/١ ، والأشمونى : ٢٨٩/٣ ، والتصريح : ٢٣٥/٢ .

(٤٢) أى : لأن (إذن) غير متصدرة فى الظاهر انظر : الصبان : ٢٨٩/٣ ، وشرح الكافية : ٢٣٧/٢ ، ٢٣٨ .

(٤٣) أى : الشاعر ، فى الأبيات الثلاثة السابقة قبل سطور .

الآيات . وبه قرأ السبعة (٤٤) قوله تعالى: "وَإِذَا (٤٥) لَا يَلْبِسُونَ (٤٦) .
خَلَقَكَ (٤٧) إِلَّا قَلِيلًا (٤٨) " .

(٤٤) سبعة القراء ، هم : نافع (قارئ المدينة ، المتوفى سنة ١٦٩ هـ) ، وابن كثير (قارئ مكة ، المتوفى سنة ١٢٠ هـ) ، وعاصم سنة ١٢٧ هـ ، وحزمة سنة ١٥٦ هـ ، والكسائي سنة ١٨٩ هـ - قراء الكوفة - وأبو عمرو بن العلاء (قارئ البصرة ، سنة ١٥٤ هـ) ، وابن عامر (قارئ الشام ، سنة ١١٨ هـ) .

انظر : كتاب السبعة في القراءات - لابن مجاهد - : ٥٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٧٦ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٥ .

(٤٥) كتبت (إذا) بالالف مخالفاً منهاجنا في كتابتها بالنون من قبل : لأنها هنا في القرآن . انظر . هـ من نفس الصحيفة بترقيم الأصل .

(٤٦) في الأصل : يلبسون . بالسین .

(٤٧) (خلقتك) : قراءة ابن كثير ونافع ، وأبى عمرو ، وعاصم في رواية أبى بكر ، وأبى جعفر . ووافقهم : ابن محيemen ، واليزيدى .

(وخلقتك) : قراءة حفص عن عاصم ، وقراءة ابن عامر ، وحزمة ، والكسائي ، ويحيى ، وتوب ، وخلقوا وفقهم : الحسن ، والأعمش .

انظر : كتاب السبعة : ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، والبحر المحييط : ٦٦٦ ، وإتشاف فضلاء البشر : ٧٠٣ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع (ممكن - صميم الفقه العربي : ١٣٩٤ - ١٩١٤) : ٥ .

(٤٨) الإسراء : ٧٦/١٧

.....

هذا وانتزام أعمال (إذن) مع استيفاء الشروط : لغة أكثر العرب . والانتزام إهمالها مع استيفاء الشروط : لغة أقل العرب .

انظر : الصبان : ٢٨٧/٣ ، ٢٨٩ ، والهمع : ٧/٢ ، والأشمونى : ١٩٧/٣ ، والتصريح : ٢٣٥/٢ ، وشرح الكافية : ٢٣٧ ، ٢٣٨/٢ ، وكتاب سيپويه : ١٧/٣ .

[شرح تعريف المنادى]

مع

بيان أحرف النداء - واستعمالها : قَرَبًا ، أو بُعْدًا

٤٦- (المنادى) (٤٩) :

هو المَندُوب (يا) ، أو المَندُوب (٥٠) (ص ٣١) (١) الخ - وانها .

وهي : الهمزة - للقريب (٢) - نحو : أَزِيدُ أَقْبَلَ . وأُئى ، وأَيَا ، وَمَيَا - للبعيد (٣) ، أو نحوه : كَالنَّائِمِ ، أو السَّامِ (٤) .
(الحقيقي) : نحو : يَازِيدُ -

(٤٩) فى المتن المستقل : حد المنادى . انظر : كتاب الحدود - للأبدى - ص ٣٦ بترقيم الأصل .

(٥٠) فى المتن المستقل : أو بإحدى .

(١) فى طرة هذه الصحيفة من أعلى ، مكتوب سبق نظيره فى ها ص ١٧ ، وها ص ١٩ ، وها ص ١٣ ، وها ص ١٧ . وفيه هنا : «وقف محمد الكفوى ، على طلبة العلم بجامع الأزهر ، لله تعالى» .

(٢) هذا مذهب الجمهور - وخرق شيخ ابن الحَبَّاز إجماعهم ، فجعلها : للمتوسط . انظر : المغنى : ١/٦٨ ، والهمع : ١٧٢/٢ .

(٣) أما بالنسبة لـ (أى) ، ففيها ثلاثة أقوال : للبعيد ، للقريب ، للمتوسط .

وأما بالنسبة لـ (أيا) ، ففيها قولان : للبعيد ، للقريب .

وأما بالنسبة لـ (ها) ، ففيها قول واحد : للبعيد .

فأما بالنسبة لـ (يا) ، ففيها أربعة أقوال : للبعيد ، للقريب ، للبعيد والقريب ، للمتوسط ، للقريب .

انظر : الهمع : ١٧٢/١ ، والتعويج : ١٦٢/٢ ، والأشمونى : ١٣٣/٣ ، والمعنى : ٨٧٨/١٧ ، ٣٢٢/٢ ، وابن يعش : ١١٨/٨ ، وشرح الكافية : ٢٨٧/٢ .

(٤) بقى من أدوات النداء ، ثلاثة : آ ، أئى ، وآ .

أما (آ) ، ففيها قولان : للبعيد ، للقريب .

وأما (أئى) ، ففيها قول واحد : للبعيد .

فأما (وآ) : فأجاز بعضهم استعمالها قليلا فى النداء الحقيقى ، للبعيد . والجمهور على :

- ١١٥ -

- (أرْتَدِيْرًا) (٥) : كَقَوْلِهِ - تَعَالَى - : "يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا" (٦) .

= أَنَّهَا مَخْتَصَةٌ بِالنَّدْبَةِ .

انْظُر : الِهْمَج : ١٧٢/٨ ، وَالتَّصْرِيح : ١٦٢/٢ ، وَيَاسِينَ عَلَيْهِ : ١٦٤/٢ ، وَالْأَشْمُونَى وَالْمِصْبَان : ١٣٤/٣ ، وَالْمَفْنَى ١٧/٨ ، ٨١ ، ٢٩٧/٢ (وَالدَّسُوقَى عَلَيْهِ فِى الْمَوْضِعِ الثَّانِى) ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ : ٢٨٧/٢ ، وَالْمَقْتَضِب : ٢٣٢/٤ .

(٥) وَلَا يَقْدَرُ إِلَّا (يَا) خَاصَّةً . انْظُر : الْمَفْنَى : ٢٣٦/٢ ، وَالتَّصْرِيح : ١٦٤/٢ .

(٦) يُوسُف : ٢٩٧/٢ .

[شرح تعريف المبتدأ]

١. والإخراج بمحترزات التعريف

٥٧- (الاسم المبتدأ) :^(٧)

هو الاسم ، المرفوع ، العاري عن العوارض اللفظية ، غير الزائفة ، -
حالة كونه - : (مختبراً عنه ، أو وصفاً رافعاً لمؤقتي به) معتمداً على نفي
أو استفهام^(٨) .

فتساوَل (الاسم) :^(٩) الصريح^(١٠) - نحو: زيد قائم - والمؤرَّل^(١١) -
نحو: عندى أنك قائم - والمرفوع وغيره ، وأسماء الأفعال^(١٢) وغيرها ،
والعاري عن العوارض اللفظية والمؤقتي بها .
وخرج بتقييده^(١٣) بلا المرفوع : غيره .
وبلا المجرد^(١٤) عن العوارض اللفظية : ما اقرن بها . كاستمى :
(كان) ، (وَمَا) .

(٧) في المتن المستقل : حد المبتدأ . انظر كتاب الحدود : ص ٢٢ بترقيم الأصل .

(٨) فالمبتدأ - على هذا - نوعان : مخبر عنه ، أو وصف رافع

مثال الأول : محمد فاهم .

ومثال الثاني : ما فاهم المحمدان ، أفاهم المحمدان ؟

وسنذكر ذلك الشارح في نهاية المبحث .

(٩) أى لفظ (الاسم) المذكور في أول التعريف .

(١٠) أى : الاسم الصريح .

(١١) فى الأصل : والمول .

(١٢) مثل : هَيْهَاتَ ، أَفَى ، صَهْ ، بمعنى : بَعْدَ ، أَتَضَجَّرُ ، اسْكُتْ .

(١٣) أى : بتقييد (الاسم) ، وهو المذكور في أول التعريف للمصنف .

(١٤) أى : وخرج بتقييده بلا المجرد ويعنى به (المجرد) : ما سبق للمصنف من قوله :

العاري .

- رَقِيْدٌ^(١٥) (العوامل) بلا اللفظية : لأنه ^(١٦) لا يتجرّد عن المعنوى ،
إذ العامل فيه - على الصحيح - معنوى ، وهو الابتداء ^(١٧) .
و(اللفظية) ^(١٨) بـ (غير الزائدة) : لأنه لا يشترط [أن] ^(١٩) يتجرّد عن
الزائدة، نحو : يحسبك درهم ^(٢٠) ، وما من إلّا الله ^(٢١) .
وبقوله (مخبراً عنه ، أو وصفاً) : أسماء الأفعال ^(٢٢) . على أنها

(١٥) يمكن ضبط الكلمة : رَقِيْدٌ . أى : المصنف الأبدى .

(١٦) أى : المبتدأ . وفى الأصل : لأنها .

(١٧) هذا مذهب البصريين . وهناك ثلاثة مذاهب أخرى :

١- المشهور عن الكوفيين : أن العامل فى المبتدأ هو (الخبر) . فهو لفظى .

٢- وقال بعض الكوفيين : العامل فى النوع الأول من المبتدأ هو (الضمير العائد من الخبر
إليه) . فهو لفظى أيضاً .

٣- وقال بعض النحاة : العامل فى النوع الأول من المبتدأ هو (إسناد الخبر إليه) . فهو
معنوى .

انظر - فى المذاهب الأربعة - : شرح الكافية : ٨٧/٦ - وفى الثلاثة الأول - : الهمع : ٩٤/١ ،
والإنصاف : ٤٤/١ - وفى الأولين - : التصريح : ١٥٨/١ ، وابن يعيش : ٤٤/١ ، والأشمونى :
١٩٣/١ .

(١٨) أى : وقيد (اللفظية)

(١٩) الزيادة ليستقيم بها الكلام .

(٢٠) فالمبتدأ - حينئذ - مجرور لفظاً ، مرفوع تقديرًا أو محلاً . انظر : الصبان : ١٨٩/١ .

هذلول واختار الكافيتجى - وصوّبه السيوطى - : أن (بحسبك) خبر مقدم ، لأنه محط الفائدة ،
إذ القصد : الإخبار عن (درهم) بأنه كافيك . انظر : الهمع : ٩٣/١ .

(٢١) آل عمران : ٦٢/٣ . وزيادة (من) فى نحو الآية قياسية . أما زيادة (إباء) فى نحو

(بحسبك) فسماعية . انظر : الصبان : ١٨٩/١

(٢٢) أى : وخرج بقوله (مخبراً ...) . وفى الأصل : مخبر .

(٢٣) أى : لأنها - على الصحيح - أسماء غير صفات ، ولا يخبر عنها . انظر : الهمع : ١٠٥/٢ ،

والأشمونى : ١٩٥/٣ ، ١١٦ .

خرجت^(٢٤) ب (المرفوع^(٢٥)).

وإنما أخرجها غيره^(٢٦) بهذا^(٢٧) : لأنه لم يذكر المذكور (المرفوع).

وبقوله (رافعا لمكتفى به) : قائم . من قولك : أقائم أبوه زيدا^(٢٨) .

فوضح من هذا : أن المبتدأ ، إمّا :

ذو خبر^(٢٩) : كـ (زيد) ، من قولك : زيد قائم .

وإما وصف^(٣٠) مُسند إلى الفاعل أو نائبه : كـ (سارٍ، ومكرم) ، من

قولك : أسار^(٣١) ذان ؟ ، وأسار^(٣٢) ما^(٣٣) لكرم^(٣٤) العمران .

(٢٤) أى : أيضا .

(٢٥) أى : الذى هو القيد الأول ، قبل أسطر .

وإنما خرجت أسماء الأفعال بـ (المرفوع) : لأنها مبنية . فنظر كونها مبنية ، فى : ص ١٣ بترقيم الأصل ، وكذا ما يتعلق بذلك فى المراجع المذكورة فى هـ ٢ منها .

(٢٦) أى : غير المصنف . والأولى : غيرى . لأن المصنف لم يتحدث عن إخراج فى المتن . ولعل من هذا الغير : الأشمونى ، فانظرو : ١٨٨/٦ ، ١٨٩ .

(٢٧) أى : بـ (مخبر)

(٢٨) أى : لأن (أبوه) لا يكتفى به الوصف قبله فى حصول الفائدة ، لاحتياج الضمير إلى مرجع يسبقه . مع قطع النظر عن (زيد) .

ولكن يعرّب المثال هكذا : (زيد) مبتدأ مؤخر . و (قائم) خبر مقدم . و (أبوه) فاعل له (قائم) . وفيه إعرابان آخران : انظر الصبان : ١٨٩/٦ ، ١٩٠ ، والتصريح وياسين : ١٥٧/٦ .

(٢٩) فى الأصل : ذوا . بألف .

(٣٠) أى : اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو صفة مشبهة ، أو اسم تفضيل ، أو منسوب ، أو (ذو) التى بمعنى : صاحب . انظر : الهمع : ٩٤/٦ ، والتصريح : ١٥٦/٦ ، والأشمونى والصبان : ١٩٠/٦ ، وشرح الكافية : ٨٦/٦ .

(٣١) لافرق فى الاستفهام والتحقى بين الهمزة و (ما) أو غيرهما . وقيل : هما فقط . هذا ، واشتراط : الاعتماد على الاستفهام والتحقى : مذهب جمهور البصريين . وعدم الاشتراط : مذهب الكوفيين والأخفش . واشتراطه استحسانا : مذهب ابن مالك .

انظر الهمع : ٩٤/٦ ، والتصريح : ١٥٧/٦ ، والأشمونى والصبان : ١٩٠/٦ ، ١٩٢ ، والتسهيل : ٤٤

[شرح تعريف الخبر والإخراج بمحترزات التعريف]

٤٨ - (جاء الخبر : هو الجزء المنظم منه مع المبتدأ جملة) .
فَخَرَجَ (٣٧) : فاعل الفعل . فإنه ليس مع المبتدأ (٣٣) .
لَكِنْ دَخَلَ فِيهِ (٣٤) : فاعل الوصف المذكور (٣٥) . إذ يتنظم منه مع
المبتدأ جملة ، وهو ليس بخبر (٣٦) .
(فصل في الجار والمجرور ، والظرف :

الجار والمجرور ، والظرف :
بإضافة وقعاً : صفة ، أو صلة ، أو حالاً ، أو خبراً (٣٧) . - تعلقاً بمحذوف)
وجوباً (٣٨) ، لأنهما معمولان والمعمول لأبد له من عامل .

(٣٢) أي بقول المصنف : (مع المبتدأ) .
(٣٣) بل مع الفعل .
(٣٤) أي : الخبر . والشارح شارح في إيراد اعتراض على تعريف المصنف : بأنه غير مانع
من دخول ما هو أجنبي عن الخبر في الخبر .
(٣٥) الوصف المذكور : هو النوع الثاني من نوعي المبتدأ . فانظر في المبحث السابق .
(٣٦) وإنما هو فاعل أو نائبه ، للوصف .
فلو أن المصنف زاد في تعريف الخبر بعد قوله (مع المبتدأ) عبارة : الذي ليس الوصف
المذكور - لكان التعريف مانعاً من دخول ما هو أجنبي عن الخبر في الخبر .
(٣٧) كلمة (فائدة) : ليست في الأصل . وإنما زيدتها من المتن المستقل .
انظر : كتاب الحدود - للأبدى - ص ٢٢ بترقيم الأهل .

(٣٧م) في المتن المستقل : أو خبراً ، أو حالاً .
(٣٨) أي إذا كان كَوْنًا عامًّا . انظر : المغني : ١٠٠/٢ ، والدسوقي عليه : ٩٧/٢ ، ١٠٠ ، والهمع
: ٨٧/١ ، والتصريح : ٣٨٨/١ ، والأشموني : ٢٠٣/١ ، والصبان : ٢٠٧/٢ ، ١٩٢/٢ ، وياسين

ثُمَّ ذَلِكَ الْمَحْذُوفُ :

(طَقَصِيرَه : كَائِنٌ) ، أَوْ نَحْوَهُ (٣٩) - عِنْدَ بَعْضِهِمْ (٤٠) - : لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْخَبَرِ وَالصِّفَةِ وَالْحَالِ ، الْإِفْرَادَ (٤١) . بِدَلِيلٍ : تَقْدِيرِ الْفِعْلِ فِي ذَلِكَ بِالْوَصْفِ (٤٢) .

(أَوْ : اسْتَقَرَّ) ، أَوْ نَحْوَهُ (٤٣) - عِنْدَ الْأَكْثَرِ (٤٤) - : لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي

= هَذَا ، وَجُوبَ التَّعَلُّقِ بِمَحْذُوفٍ ، لَمْ يُذَكَّرْ فِيهِ خِلَافَ فِي الصِّفَةِ وَالصِّلَةِ وَالْحَالِ . انْظُرْ : الْمَغْنَى : ٩٧/٢ ، وَالتَّصْرِيحُ ٣٤٠/١ ، وَالْأَشْمُونِيُّ ١٢٨/٣ (فِي الثَّلَاثَةِ) ، وَالْهَمْعُ : ٨٧/١ ، وَالتَّصْرِيحُ : ١٤٧/١ ، وَالْأَشْمُونِيُّ ١٦٣/١ (فِي الصِّلَةِ) ، وَالتَّصْرِيحُ : ٣٨٨/١ ، وَالْأَشْمُونِيُّ : ١٩٢/٢ (فِي الْحَالِ) .

أَمَّا الْخَبَرُ فَفِيهِ خِلَافٌ : قِيلَ : لَيْسَ هُنَاكَ مَتَّعِلٌّ مَحْذُوفٌ . وَقِيلَ : هُنَاكَ ... وَعَلَى الثَّانِي : فَقِيلَ : الْمَتَّعِلُّ يَجِبُ حَذْفُهُ . وَقِيلَ : يَجُوزُ إِظْهَارُهُ . وَقِيلَ : إِنْ نُقِلَ ضَمِيرُهُ الْمُسْتَتِرُ فِيهِ إِلَى الظَّرْفِ وَجِبَ حَذْفُهُ ، وَإِنْ لَمْ يُنْقَلْ - بِأَن ذَكَرَ الْمَتَّعِلُّ أَوَّلًا - جَازَ إِظْهَارُهُ . انْظُرْ : الْمَغْنَى : ٩٧/٢ ، وَالْهَمْعُ : ٩٨/١ ، وَالتَّصْرِيحُ : ١٦٦/١ ، وَشرح الكافية : ٩٢/١ ، وَابْنُ يَعِيشَ : ٩٠/١ ، وَالْأَشْمُونِيُّ وَالصَّبَّانُ : ٢٠٠/١ . (٣٩) مِثْلُ : مُسْتَقَرَّ .

(٤٠) مِنْهُمْ : ابْنُ مَالِكٍ ، وَابْنُ السَّرَاجِ ، وَابْنُ جُنَى . وَنَسَبَ أَيْضًا إِلَى : سَبْيَوِيَّةٍ وَالْأَخْفَشِ ، وَجَمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ . انْظُرْ : الْهَمْعُ : ٩٨/١ ، وَشرح الكافية : ٩٣/١ ، وَالْأَشْمُونِيُّ : ٢٠٧/١ ، وَالتَّسْهِيلُ : ٤٩ ، وَابْنُ يَعِيشَ : ٩٠/١ ، وَالتَّصْرِيحُ : ١٦٦/١ .

(٤١) انْظُرْ - تَعْلِيلَاتٍ أُخْرَى - فِي : الْهَمْعِ : ٩٨/١ ، وَالْأَشْمُونِيِّ : ٢٠٧/١ ، وَالتَّصْرِيحِ : ١٦٦/١ ، وَالْمَغْنَى : ٩٧/٢ ، وَشرح الكافية : ٩٣/١ ، وَابْنُ يَعِيشَ : ٩٠/١ .

(٤٢) مَنَعَ الرِّضَى وَالدَّمَامِيَّةَ وَالصَّبَّانَ : اقْتِضَاءُ وَقُوعِ الْجُمْلَةِ مَوْجِعِ الْمَفْرَدِ أَنْ تَتَوَلَّى بِالْمَفْرَدِ . انْظُرْ : شرح الكافية : ٩٣/١ ، وَالصَّبَّانُ : ٢٠٧/١ .

(٤٣) مِثْلُ : كَانَ .

(٤٤) مِنْهُمْ : الْفَارَسِيُّ ، وَالزَّمَخْشَرِيُّ ، وَابْنُ الْحَاجِبِ . وَنَسَبَ أَيْضًا إِلَى : سَبْيَوِيَّةٍ ، وَالْأَخْفَشِ ، وَأَكْثَرِ الْبَصْرِيِّينَ . انْظُرْ : الْهَمْعُ : ٩٨/١ ، وَالتَّصْرِيحُ : ١٦٦/١ ، وَالْأَشْمُونِيُّ :

٢٠٢/١ ، ٢٠٣ .

الْعَمَلُ ، الْفِعْلُ (٤٥) .

(ب) فِي الصَّلَاةِ (٤٦) ، فَيَنْتَعِنُ فِيهَا تَقْصِيرٌ : مُسْتَقَرٌّ . لِأَنَّهَا (٤٦) لِلنَّكُونِ بِأَلَا
جُمْلَةٍ (٤٧) .

وإنما لم يَجْزُ أَنْ يُقَالَ فِي (جاء الذي في الدار) : إِنَّ الْمَقْدَّرَ (مُسْتَقَرَّ)
خبر المحذوف - على حَدِّ قِراءَةِ بعضهم (٤٨) : «تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ
(٤٩) ، بِالرَّفْعِ (٥٠) - : لِأَنَّ (٥١) قَلِيلٌ . وَهَذَا التَّرْكِيبُ مُطَّوَّرٌ (٥٢) .

(٤٥) انظر - تعليلاً آخر - في : شرح الكافية : ٩٣/١ ، وابن يعيش : ٩٧/١ ، والهمع : ٩٨/١ .
هذا ، وهل الخلاف بين الفريقين في : أَيُّهُمَا يُقَدَّرُ (الْوَصْفُ ، أَوِ الْفِعْلُ) ، أَوِ أَيُّهُمَا أَوَّلَى ؟
على الأول : ظاهر ابن يعيش : ٩٠/٢ ، والمغني : ٩٩/٢ ، وشرح الكافية : ٩٣/١ ، والتصريح :
١٦٦/١ ، ٣٨٨ .

وعلى الثاني : صريح الهمع : ٩٨/١ ، والدسوقي : ٩٩/٢ ، والأشموني والصبان : ٢٠٧/١ ، ٢٠٢ ،
والتسهيل : ٤٩ .

هذا ، ولابن هشام رأي ثالث ، وهو : أَنَّهُ لَا يَتَرَجَّحُ تَقْدِيرُ الْمُتَعَلِّقِ اسْمًا وَلَا فِعْلًا ، بَلْ بِحَسَبِ
الْمَعْنَى ... انظر : المغني ٩٩/٢ ، والصبان : ٢٠٧/١ ، والتصريح : ١٦٦/١ .

(٤٦) وكذا في صفة المبتدأ النكرة المخبر عنه بجملة مقرونة بالفاء ، نحو : رَجُلٌ فِي الدَّارِ
فَلَهُ دَرَاهِمٌ . انظر : المغني والدسوقي : ٩٨/٢ ، والأشموني والصبان : ٢٠٧/١ .
(٤٦م) في المثنى المستقل : إِلَّا فِي الْوَاقِعِ صِلَةٌ ... فِيهِ ... لِأَنَّ الصِّلَةَ .

(٤٧) انظر : علة وجوب كون الصلة جملة ، في : شرح الكافية : ٣٩/٢ ، ٣٧ .
(٤٨) هم : يحيى بن يعمر ، وابن أبي إسحاق ، ووافقهما : الحسن ، والأعمش
انظر : البحر المحيط : ٢٥٥/٤ ، والإتحاف : ٣٦١ . وانظر أيضاً : معاني القرآن - للزجاج - :
٣٣٧/ .

(٤٩) الأنعام : ١٥٤/٦ .

(٥٠) على أن (أحسن) اسم خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : الذي هو أحسن .
(٥١) أي : حذف العائد المرفوع المبتدأ في الآية - في غير (أي) - مع عدم طول الصلة - كما
هو مذهب البصريين - انظر : الهمع : ٩٨/١ ، والتصريح : ١٤٢/١ ، ١٤٤ ، والأشموني : ١٦٨/١ ،
وابن يعيش : ١٥٢/٣ ، والدسوقي : ٩٨/٢ .
(٥٢) الاستدراك المذكور في هذه الفقرة ، ينقله النحاة عن ابن يعيش . انظر الصبان : ١٦٣/١ .

[شرح تعريف المفعول به]

(المفاعيل خمسة) (٥٣) :

- ٥٩ - مفعول به) : وهو ما وَقَعَ عليه فِعْلُ الفاعل .
- ٥٠ - والمراد بوقوع الفعل : تَعَلُّقُ شَيْءٍ لَا يَتَعَلَّقُ الفعل إلا بعد تَعَقُّلِهِ (٥٤) .
- فلا يَكْرِدُ عليه :
- نحو : ماضربْتُ زيدا ، و: لاتضرب زيدا (٥٥) - : لِتَوَقُّفِ فَهْمِ الفعل وتعلقه (٥٤) على (زيد) ونحوه .
- ولا المفعول فيه (٥٦) [ص ٢٢] - وهو: الظرف - : لأن تعقل (١) الفعل ليس بعد تعلقه (٢) ، بل الأمر بالعكس : لأن المراد بـ (الفعل) : الحَدَث - الذي هو : المصدر - وهو لا يَدُلُّ على (الزمان ، المكان) إلا بالالتزام ، فيتوقف تعلقهما (٣) عليه .

- ٢٠٢ ، وياسين ١٤٧١ ، والمفنى ٩٨٧٢ ، وابن يعيش : ٩٠٧١ .
- (٥٣) اقتصر المصنف على بيان أنواع المفاعيل ، دون أن يذكر تعريف واحد منها ، فتكفل الشارح بذلك .
- (٥٤) فى الأصل : تعلقه .
- (٥٥) أى : فلا يرد .. بأن يخرج من المعروف . بل هو داخل فيه بمقتضى التفسير السابق ، لمعنى وقوع الفعل .
- (٥٦) هو معطوف على كلمة (نحو) ، أى : ولا يرد ... بأن يدخل فى المعروف . بل هو خارجٌ منه بمقتضى
- (١) فى الأصل : يعقل . بالياء .
- (٢) فى الأصل : يعقله . بالياء .
- (٣) فى الأصل : يعقلهما . بالياء . =

- ١٢٢ -

[شرح تعريف المفعول فيه

. والإخراج بمحتركات التعريف]

- ٥١- (ومفعول فيه (٤) : وهو مفعِلٌ فيه فَعَلٌ (٥) ، مذكور لفظاً أو تقديرًا (٦) ، من زمان أو مكان .
- فخرج : نحو: يَوْمَ الجمعة طَيِّبٌ . لأنه - وإن فَعِلَ فيه فَعَلٌ (٧) - لكنه ليس بمذكور لفظاً أو تقديرًا .
- ٥٢- والمراد بالزمان : اليوم ، والليلة ، وأجزاؤهما - كالساعات ، والأوقات - وماتركب منهما : كالجمعة ، والشهر ، والسنة .

-
- = هذا ، وفى ناصيب المفعول به خلاف . انظر : التصريح وباسين ٣٠٩/١ ، وشرح الكافية :
- ١٢٨/١ ، والهمع : ١٦٥/١
- (٤) هو معطوف على (مفعول به) فى أول المبحث السابق مباشرة ، ويسميه البصريون : طرفاً . والفراء : مَحَلًّا . والكسائى وأصحابه : هَيْفَةً . انظر : التصريح : ٣٣٧/١ .
- (٥) المراد بالفعل : الْحَدَّث . لا الفعل الاصطلاحي : لأنك إذا قلت : ضربت أمس - فقد نعتت لفظ (ضربت) اليوم ، أى تكلمت به اليوم . وأما ما فعلته بالأمس فهو (الضرب) الذى هو مضمون (ضربت) . انظر : شرح الكافية : ١٨٣/١ .
- (٦) مثال الملفوظ : صَلَّيْتُ اليوم عند البيت . ومثان المقدَّر : الصوم اليوم عند الفجر .
- هذا ، وناصب المفعول فيه : الفعل بنوعيه المذكورين . انظر : التصريح : ٣٢٠/١ ، والأشمونى : ١٢٧/٢ ، والهمع : ١٩٥/١ ، والتبصرة : ٢٠٤/١ .
- (٧) إذ لا يخلو من فعل .

[شرح تعريف المفعول معه

. والإخراج بهتزازات التعريف]

٥٣- (ومفعول معه ^(٨) : وهو المذكور بعد الواو، لمصاحبة ^(٩) معمول

فعلٍ لفظاً أو معنى ^(١٠) .

فخرج ^(١١) : ماذكر بعد الفاء وغيرها ^(١٢) . نحو : زيدٌ فعمرو .

و ^(١٣) : ماذكر ^(١٤) بعد الواو لالمصاحبة معمول : بأن لاتكون ^(١٥) الواو

للمصاحبة ، نحو : جاءني زيد وعمرو قَبْلَهُ أو بعده ^(١٦) .

(٨) هو معطوف على (مفعول به) في أول المبحث السابق على سابقه ، أو على (مفعول فيه) في أول المبحث السابق مباشرة . وكذا يقال في نظيريه بعد بما يناسبهما .

(٩) المراد بالمصاحبة : مشاركة المذكور بعد الواو للمعمول قبلها في الفعل المتقدم في وقت واحد . انظر شرح الكافية : ١٩٤/١ ، وانظر الأمثلة في الحاشية التالية .

(١٠) مثال الفعل لفظاً : عَشْتُ وَالصَّدَقَ . ومثال الفعل معنًى : ما لي والكذب .

(١١) أي بقوله (المذكور بعد الواو)

(١٢) أي من بقية حروف العطف .

(١٣) أي : وخرج . أي بقوله (المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول)

(١٤) في الأصل : فعمرو وما ذكر . يواو واحدة أقرب مكاناً في رسمها إلى الميم بعدها منها إلى الراء قبلها . وإنما زِدَتْ واوٌ أخرى : لغلبة (عمرو) في أمثلة النحويين ، ولمشاكلة نظائره في أمثلة المبحث .

(١٥) في الأصل : لا يكون . بالياء . والياء - وإن كانت جائزة ، لأن اسم الناسخ (الواو) مؤنث مجازي ، إذ الشارح قد عبّر عن حروف الهجاء بضمير المؤنث في قوله قبل سطرين (وغيرها) - إلا أن الأرجح التاء ، لكون اسم الناسخ ظاهراً مجازي التأنيث . انظر المراجع المذكورة في ص ٣٦ من ١٧ بترقيم الأصل .

(١٦) لأن التقيد بالقبلية أو البعدية يناهض المصاحبة . فالعطف في مثله واجب ، لعدم كون الواو للمصاحبة . انظر : التصريح : ٣٤٤، ٣٤٣/١ .

أَوْ لِلْمَصَاحِبَةِ، وَلَكِنَّ الْمَصَاحِبَ غَيْرَ مَعْمُولٍ (١٧) كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ وَعَمْرُو (١٨)
أَخْوَاكَ .

وَلَا يَتَّقِضُ الْحَدَّ بِمِثْلِ قَوْلِنَا: جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرُو (١٩) مَعَهُ :- لِأَنَّ
الْمَصَاحِبَةَ لَيْسَتْ مِنَ الْوَاوِ (٢٠) .

وَالْمَرَادُ بِ(الْفِعْلِ لَفْظًا) : الْفِعْلُ (٢١) ، وَاسْمَا الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ (٢٢) ،

(١٧) أَيْ : غَيْرَ مَعْمُولٍ فِعْلٌ لَفْظًا أَوْ مَعْنَى . انْظُرِ التَّعْرِيفَ فِي أَوَّلِ الْمَبْحَثِ .

(١٨) الْعُطْفُ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَثَالِ - مِمَّا لَا يَتَقَدَّمُ الْوَاوُ فِيهِ إِلَّا مُفْرَدٌ - وَاجِبٌ . انْظُرِ : الْهَمْعُ :
٢٢٧/١ ، وَالتَّصْرِيحُ : ٣٤٤/١ ، ٣٤٣ ، وَالْأَشْمُونِيُّ : ١٣٥/٢ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ : ١٩٨/١ . (وَأَرَى :
أَنْ خِلَافَ الصِّمْرِىِّ ، وَغَيْرِهِ ، الْمَذْكُورِ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ : لَا يَتَأْتَى فِي هَذَا الْمَثَالِ - لِأَنَّ مُحَلَّ
خِلَافِهِمْ فِي مِثْلِ : كُلُّ رَجُلٍ وَصِيَّتُهُ . وَانْظُرِ أَيْضًا : (التَّبَصُّرَةُ : ٢٥٧/١))

(١٩) فِي الْأَصْلِ : وَعَمْرٌ . وَإِنَّمَا زِدْتُ الْوَاوَ : لِمِثْلِ مَا ذَكَرْتُ فِي نَظِيرِهِ فِي هـ - ١٤ .

(٢٠) وَمِنْ هُنَا يَجِبُ الْعُطْفُ فِي الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ ، لِأَنَّ الْوَاوَ - حِينَئِذٍ - لَا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ نَصًا
فِي الْمَصَاحِبَةِ ، الَّذِي هُوَ أَساسُ النِّصَبِ فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ . رَاجِعْ : الصَّبَانُ : ١٣٤/٢ ص ١٣ - ٧
مِنْ أَسْفَلِ .

(٢١) انْظُرِ مِثَالَهُ فِي : هـ - ١٠ .

(٢٢) مِثْلُ : الْمَجْتَهُدُ صَاعِدٌ وَالْمَجْدُ ، وَالْغَنِيُّ مَذْمُومٌ وَالْجَحْلُ .

والصفة المشبهة (٧٣) ، ونحوها (٧٤) .

وب (٧٥) (الفاعل تقديرًا) : غَيَّرَهَا ، مِمَّا يُسْتَبِطُ مِنْهُ مَعْنَى الْفَعْلِ . نَحْوُ : مَالِكٌ وَزَيْدٌ ، أَوْ : مَا شَأْنُكَ وَعَثْرًا . أَيْ : مَا تَصْنَعُ (٧٦) .

(٧٣) يَكْرَهُ الصِّفَةُ الْمَشْبَهَةُ مُشَكِّلٌ : لَأَنَّ النِّحَاةَ اسْتَثْنَا الصِّفَةَ الْمَشْبَهَةَ وَاسْمَ التَّفْضِيلِ مِنَ الْعَمَلِ فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ . وَحُجَّتُهُمْ : أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ فِيهِ إِلَّا مَا كَانَ مِنْ جِنْسٍ مَا يَعْمَلُ فِي الْمَفْعُولِ بِهِ ، وَهُمَا لَا يَعْمَلَانِ فِي الْمَفْعُولِ بِهِ .

انظر : الصبان : ١٣٤/٢ ، ١٣٦ . وانظر أيضًا : المغنئى والدسوقي : ١٩٦/٢ (فى الحديث عن : حَسْبُكَ وَزَيْدٌ دُرْهَمٌ) .

وأقول : لعلَّ الشارح سَهَا فى نكوه المشبهة ، أَوْ أَنَّهُ لَا يَأْخُذُ فِي عَامِلِ الْمَفْعُولِ مَعَهُ بِمَذْهَبِ الْجُمْهُورِ : مِنْ أَنَّهُ مَا تَقْدَمُ الْوَائِ مِنْ فَعْلٍ أَوْ شَبْهِهِ . بَلْ يَأْخُذُ بغيره : مِنْ كَوْنِ الْعَامِلِ : الْوَائِ ، أَوْ فَعْلًا مَضْمَرًا بَعْدَهَا ، أَوْ الْخِلَافِ .

(انظر فى العامل : الهمع : ٢١٩/٨ ، والتصريح : ٣٤٣/٤ ، وشرح الكافية : ١٩٥/٨ بوالأشمونى والصبان : ١٣٨/٢ ، وابن يعيش : ٤٩/٢ ، والتسهيل : ٩٩) .

أَوْ لَعَلَّهُ لَا يَسْتَثْنِي الْمَشْبَهَةَ ، وَيَكُونُ هَذَا شَيْئًا انْفِرَادًا بِهِ ، أَوْ تَابِعًا فِيهِ غَيْرُهُ مِمَّا لَمْ يَقِفْ عَلَيْهِ . وَقَدْ يَكُونُ مَبْعَثُ الْإِحْتِمَالِ الْأَخِيرِ - لَوْ سَجَّ - : أَنَّ الْمَشْبَهَةَ تَنْصَبُ مَعْمُولَهَا عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ ، فَلَا مَانِعَ مِنْ اسْتِصْحَابِ هَذَا الْقَدْرِ مِنَ الْعَمَلِ فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ الَّذِي هُوَ مُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ بِهِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ) (انظر فى تشبيه المفعول معه بالمفعول به : الهمع : ١٦٥/٨ ، والتصريح : ٣٢٣/٨ ، ٣٢٣) وَأَتَمُّهُ أَقْوَى فِي الْعَمَلِ مِنْ فَعْلِهَا الْإِلَازِمُ - بِدَلِيلِ نَصْبِهَا التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ - وَالْإِلَازِمُ يَنْصَبُ الْمَفْعُولُ مَعَهُ ، وَأَنْ فِيهَا مَعْنَى الْفَعْلِ ، وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ قَدْ يَعْمَلُ فِيهِ مَا فِيهِ رَاحَةُ الْفَعْلِ كَالْإِشَارَةِ عِنْدَ الْفَارَسِيِّ وَغَيْرِهِ (انظر فى مذهب الفارسي : الهمع : ٢٢٠/٨ ، والتصريح : ٣٤٣/٨ ، والأشمونى والصبان : ١٣٨/٢) .

(٧٤) كَالْمَعْدَرِ ، وَاسْمُ الْفَعْلِ : مِثْلُ يَهْجُبُنِي عَمَلُكَ وَالْإِخْلَاصُ ، وَحَسْبُكَ وَزَيْدٌ دُرْهَمٌ . انظر : الْأَشْمُونِيُّ وَالصَّبَّانُ : ١٣٤/٢ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، وَالْهَمْعُ : ٢١٩/٨ ، ٢٢٠ ، وَالْمَغْنِيُّ وَالْدُسُوقِيُّ : ١٩٦/٢ ، ١٩٧ .

(٧٥) أَيْ : وَالْمُرَادُ بِهِ .

(٧٦) وَالْإِنْصَبُ فِي نَحْوِ الْمَثَالَيْنِ عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ ، وَاجِبٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ - وَتَقْدِيرُ الْعَامِلِ - كَمَا تَكْرَهُ الشَّارِحُ - عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ مِنَ الْجُمْهُورِ - وَالَّذِي قَوَّى تَقْدِيرَ الْفَعْلِ فِيهِمَا :

[شرح تعريف المفعول له

= والإخراج بمحتركات التعريف

٥٤- (ومفعول له (٢٧) : وهو مفعِلٌ لِأَجْلِهِ فَعَلَ (٢٨) مذكور .
فَدَخَلَ : نحو : ضربته تأديباً . لأن التأديب فعل لأجله فعل مذكور ،
 وهو الضرب .
وخرج : نحو : أعجبنى التأديب . لأنه (٢٩) - وإن فعل لأجله فعل ،
 من : الضرب ، والشتم ، وغيرهما - إلا أن الفعل المفعول لأجله (٢٩) لم
 يذكر ، لأن المذكور الإعجاب ، ولم يفعل لأجل التأديب .
 ٥٥- فالمفعول له : عِلَّةٌ غَائِيَّةٌ لِلْفِعْلِ ، أى : سَبَبٌ حَامِلٌ لِلْفَاعِلِ عَلَى
 الْفِعْلِ .

واليفعل : قد يكون سَبَباً للمفعول له فى الخارج ، وقد لا يكون .
فالأول : نحو : ضربته تأديباً . لأن الضرب سبب للتأديب فى الخارج .
والثانى : نحو : تعدتُ جُنُباً . فإن التَّعُدُّ ليس سبباً للجبن فى
 الخارج .

= الاستفهام الغالب دخوله على الفعل ، والجار والمجرور الذى الأصل فى العمل فيه الفعل .
 انظر : شرح الكافية : ١٩٦/١ ، ١٩٧ ، والأشمونى والصبان : ١٣٦/٢ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، والتصريح :
 ٣٤٥/٨ ، والهمع ٢٢٧/٤ ، والتسهيل : ٩٩ ، وابن يعيش : ٥٧/٢ .
 (٢٧) انظر : هـ ٨ . ويسمى المفعول له أيضاً : المفعول لأجله ، ومن أجله . انظر : التصريح
 : ٣٣٤/١ ، والأشمونى : ١٢٢/٢ .
 (٢٨) المراد بالفعل : الحَدَث . لا الفعل الاصطلاحي . وسيذكر الشارح ذلك فى نهاية
 المبحث . وانظر أيضاً : شرح الكافية ١٩٧/٤ - وكذا : ١٨٣/١ منها (عند تفسير نظير هذا
 اللفظ فى تعريف المفعول فيه)
 (٢٩) أى التأديب .

والمراد بـ (الفعل) (٣٠) وهنا: المَصْدَر (٣١)، لا الفعل الاصطلاحي ،
والمصدر مذكور فيه ضمناً .

شرح تعريف المفعول المطلق - وإخراج جهات التعريف -

٥٦- (ومفعول مطلق) (٣٢): وهو ما ليس مَحْبُوراً (٣٣) ، مِنْ مَصْدَر (٣٤) :

(٣٠) أى المذكور فى تعريف (المفعول له) أول المبحث .

(٣١) يعنى : الحَكْمَةُ . انظر : هـ - ٢٨ .

هذا ، والمفعول له إذا توقرت فيه شروطه - جاز نصبه وجزه بحرف تعليل : فإن كان محبوراً
من آل والإضافة - فالنصب أكثر . وإن كان مقتنياً بآل ، فالجر أكثر . وإن كان مضافاً ،
استوى نصبه وجزه -

وإن فقد فيه شروطه - ماعداً الثالث ، بعد - ، وجب جزه عند شأونه .

وشروطه على حثه فيها : المَعْنَوِيَّة ، والقَلْبِيَّة ، واليَدِيَّة ، والاشْتِرَاك مع فعله فى الوقت
والفاعل ، ...

والمشهور : أنه لا يسمى مفعولاً له إلا المنصوب .

انظر : التصريح : ٣٢٦/٢ ، والهمع : ١٩٤/٨ ، والأشمونى والصبان : ١٢٢/٢ ، وشرح الكاشية :
١٩٧/٨ ، وابن يعين : ٥٢/٢ .

هذا ، وفى ناهى المفعول له خلاف . انظر : الهمع : ١٩٤/٨ ، والتصريح : ٣٣٧/٨ ،
والصبان : ١٢٢/٢

(٣٢) انظر : هـ - وإنما سمى مفعولاً مطلقاً : لأنه لم يقترنه بجائز غيره من بقية المفاعيل .
انظر الهمع : ١٢٦/٨ ، والتصريح : ٣٢٢/٨ ، والأشمونى والصبان : ١١٠/٢ ، وشرح الكافية : ١١٣/٨ .
وإنما لم يقترنه بآل : لأنه من مشمول الفاعل حثه بقية المفاعيل ، ولأن الفاعل
يصل إليه دائماً بدون حرف جر لا لفظة ولا تقدير . انظر ياسين : ٣٢٣/٨ ، والأشمونى
والصبان : ٩٦/٢ ، والهمع : ١٨٦/٨ ، وشرح الكافية : ١١٣/٨ ، وابن يعين : ١١٠/٢ .

(٣٣) إنما حثه بالتقدير دون غيره : لأنه الذى يشترك مع المفعول المطلق : فى أنه
قد يجىء مبتدئاً متوَّجَّعاً عليه ، أو بعده مثل ما سيأتى بعد - : ضربك ضرباً أليماً . ومثل :
ضربك ضرباً أليماً - انظر : الأشمونى والصبان : ١٠٩/٢ .

(٣٤) بيان له (هـ) -

مفيد توكيد عامله (٣٥) ، أو بيان نوعه (٣٦) ، أو عديده (٣٦) .
فَخَرَجَ (٣٧) : المصدر في نحو قولك : ضَرَبْتُ ضَرْبَ أَلِيمٍ - : لانه خبر .
 و (٣٨) : (مُذِيرًا) ، من قوله - تعالى - : "وَلَّى مَذْهَبًا (٣٩)" . لانه حال (٤٠) ،
 لا مصدر .

و (٤١) : المصدر المؤكّد في قولك : أَمَرَكَ سَيِّئٌ سَيِّئًا - : لانه ليس مؤكّدًا
 لعامله (٤٢) .

ودخل : أنواع المفعول المطلق :
 - ما كان منها منصوبًا : نحو : ضربت ضربًا ، أو : ضربًا شديدًا (٤٣) ،
 أو : ضربتين (٤٤) .

(٣٥) أي توكيد الجانب المصدري للعامل فقط ، وهو الحدّث . لأن العامل قد يدلّ على أكثر
 من الحدث ، كما لو كان فعلًا ، مثلاً . انظر : الأشموني والصبان ١٠٩٧/٢ ، والتصريح وياسين
 ٣٢٣/٨ ، وشرح الكافية ١١٤/٨ .

(٣٦) أي زيادة على التوكيد فيهما - إذ التوكيد موجود في الأنواع الثلاثة - إلا أنه غير
 مقصود فيهما . انظر : التصريح ٣٢٣/٢ ، ٣٢٤ ، وياسين ٣٢٤/٢ ، والصبان ١١٠/٧ .
 هذا ، وأمثلة الأنواع الثلاثة - كما ستأتى في أواخر المبحث - على الترتيب : ضربت ضربًا
 ، وضربت ضربًا شديدًا ، وضربت ضربتين .

(٣٧) أي بقوله (ليس خبرًا) .
 (٣٨) أي : وخرج . أي بقوله (من مصدر)
 (٣٩) النمل ١٠/٢٧ ، والقصاص ٣٧/٢٨ .

(٤٠) أي مؤكّد لعاملها . وهى كلّ وَصَفٍ يستفاد معناه من صريح لفظ عامله ، مع التخالف
 بينهما لفظًا أو التوافق فيه . انظر : الهمع ٢٤٥/١ ، والأشموني ١٨٥/٢ ، والتصريح ٣٨٧/١ .
 (٤١) أي : وخرج . أي بقوله (مفيد توكيد عامله) .

(٤٢) إذ عامله المبتدأ (أمرك) ، وهو لم يؤكده . وإنما أكّد الخبر (سَيِّئًا) الأول .
 (٤٣) أي : ضربت ضربًا شديدًا .

(٤٤) أي : ضربت ضربتين . والأمثلة الثلاثة على الترتيب : للمؤكّد ، والمبنيّ للنوع =

-١٣٠-

-أو مرفوعاً^(٤٥)، لأنه نائب عن / [ص ٣٣] الفاعل : غَضِبَ غَضَبٌ شَدِيدٌ .
 ٥٧ - والمراد بـ (المصدر) ^(١) : اسم المعنى المنسوب للفاعل أو
 للنائب عنه : كالأمر ، والضرب . فإنهما اسما المعنى ^(٢) المنسوب إلى
 الفاعل [أو إلى النائب عنه] ^(٣) في قولك : أَمَرَ زَيْدٌ ، وَضَرَبَ عَمْرُو .

= والمبين للعدد .

هذا ، وفي ناصب المفعول المطلق تفصيل وخلاف . انظر : الهمع : ١٨٦/١ ، ١٨٧ .
 (٤٥) أى : أو ما كان منها مرفوعاً . وإن كان المرفوع لا يسمى فى الاصطلاح مفعولاً مطلقاً ،
 بل نائب فاعل . انظر : المبين : ١١٠/٢ .
 (١) أى المذكور فى تعريف (المفعول المطلق) أول المبحث .
 (٢) رسمت فى الأصل هكذا : المعنا .
 (٣) زيادة يحسن بها الكلام . ويمكن أن لاتزاد ، فتكتب الفقرة هكذا : « ... للفاعل - أو
 للنائب عنه - كالأمر ، والضرب .
 فإنهما ... إلى الفاعل فى قولك : أمر زيد ، وضرب عمرو »

- ١٢١ -

[شرح تعريف النعت

- والإخراج بمحترزات التعريف

مع

بيان حكمه في تبعيته لمنعونه

٥٨- (النعت: (٤).

هو النابع لما قبله) في إعرابه الحاصل والمتجدد^(٥)، (المشعر بعلامة :
- فيه) - أى : صفة من صفاته إن كان حقيقياً ، نحو : مررت برجل
كريم .

٥٩- (أو فيما يتعلق به) (٦) إن كان سببياً (٧) : وهو مرفوع ظاهراً
متلبساً بضمير الموصوف - نحو : مررت برجل كريم أبوه .

ثم هو :

٦٠- موضح للمنعوت - أى : رافع عنه احتمال الشَّرْكَة (٨) - إن كان
(معرفة) .

-
- (٤) في المتن المستقل : حد النعت . انظر : كتاب الحدود - للأبدى - ص: ٢٣ بتقييم الأصل .
هذا ، و(النعت) : مصطلح الكوفيين - و(الوصف ، والصفة) : مصطلح البصريين . وربما
استعملوا (النعت) أينما . انظر : انهم : ١١٦٢ .
- (٥) الإعراب الحاصل : أى الموجود فى المتبوع فى تركيب ما - والمتجدد : أى الذى يكون
فى تركيب آخر . وسواء فى ذلك الإعراب اللفظى أو التقديرى ، أو المَحَلِّ .
- (٦) فى الأصل : أو ما فى تعلق به .
- (٧) وكذلك إن كان (مجازياً) - كما سيأتى فى أواخر المبحث - : وهو المشعر بعلامة نى ما
تعلق بالمتبوع ، وكان رافعاً هـميره . وانظر فيه أينما : التصريح : ١٠٧٢ .
- (٨) تفسيره (موضح) بهذا ، أحد تفسيريْن . والآخر : رافع عنه الاشتراك اللفظى الذى يقع فى
المعارف على سبيل الاتفاق . انظر : التصريح : ١٠٨٢ ، والمباني : ٩٧٣ .

- ١٣٢ -

- ٦١- ومخصص له - أى: مُقَلَّل الاشتراك فيه (٩) - إن كان (نكرة) (١٠) .
 فـ (كريم) فى قولنا : مررت برجل كريم (١١) - مقلَّل الشركة فى (رجل) .
 و(الخيَّاط) فى قولنا : مررت بزيد الخياط (١٢) - رافعٌ عن (زيد) احتمال الشركة .
 فـ (التابع) (١٣) : مُتَنَاوِل لكل من التوابع الخمسة .
 وخرج بـ (إشماره بعلامة فيه ، أو فى متعلَّقه) : ماعداه منها . فإن جميعها ماعداه لا يَدُلُّ على معنى فى متبرعه ، بل فى نفسه .
 - (النعته إن كان جارياً على ما (١٤) هو له) - وهو الحقيقى - : (فَيَبْغِ) -
 أى : من هو له - (فى أربعة من عشرة) :
 فى واحد من : الرفع ، والنصب ، والجر .

-
- (٩) وتفسيره (مخصص) بهذا، أحد تفسيرين . والآخر : رافعٌ عنه الاشتراك المعنوى الواقع فى النكرات على سبيل الوضع . انظر : التصريح : ١٠٨/٢ .
 وانظر فى مثل تفسير الشارح للمصطلحين : التصريح : ١٠٨/٢ ، وشرح الكافية ٣٠٢/١ ، والصبان : ٩٧/٣ (لثانى)
 (١٠) كون النعت موضحاً أو مخصصاً : هو الأصل والغالب فيه . وقد يكون لغيرهما : من المدح ، والذم ، والترحم ، والتوكيد ، والتعميم ، والتخصيص - مقابل التعميم - ، والتفصيل ، والإبهام ... أنظر : التصريح وياسين : ١٠٨/٢ والأشمونى والصبان : ٩٧/٣ ، وشرح الكافية : ٣٠٣/١ ، والهمع : ١١٦/٢ ، والتسهيل : ١٦٧ ، وابن يعيش : ٤٧/٣ .
 (١١) وكذا : كريم أبوه .
 (١٢) وكذا : الخياط أبوه .
 (١٣) أى المذكور فى تعريف (النعت) أول المبحث . والشارح - بهذا - شارحٌ فى بيان الجنس والفصل فى التعريف .
 (١٤) فى المتن المستقل : من .

- ١٢٢ -

وواجده من : التعريف ، والتذكير .

وواجده من : الإفراد ، والتثنية ، والجمع .

وواجده من : التذكير ، والتأنيث^(١٥) .

فتقول :

مررت برجل كريم ، ورجلين كريمين ، ورجال كرماء .

وبامرأة كريمة ، وامرأتين كريمتين ، ونساء كريمات .

وبالرجل الكريم ، والرجلين الكريمين ، والرجال الكرماء .

وبالمرأة الكريمة ، والمرأتين الكريمتين ، والنساء الكريمات .

وكذلك في الرفع ، والنصب .

- وإن كان جارياً^(١٦) على غيره مَن هو له : فيثبته في اثنين من

خمس^(١٧) :

في واجده من : الرفع ، والجر ، والنصب^(١٨) .

وواجده من : التعريف ، والتذكير .

ولا يتبعه فيما عدا ذلك إن لم يرفع ضمير النعوت ، بل رَفَعَ

ظاهراً^(١٩) مُتَلَبِّساً بضميره .

(١٥) في المتن المستقل : التأنيث ، والتذكير .

(١٦) (جارياً) ليست في المتن المستقل .

(١٧) من أول الفقرة إلى هنا ، وضع بإزاء معظم كلماتها من أعلى علامة هكذا (ـهـ) .

لعلها لإبطال أو استبدال . ولكن الفقرة جميعها سَوِيَّة ومعتبرة ، ولا شيء فيها .

(١٨) في المتن المستقل : الرفع ، والنصب ، والجر .

(١٩) أو ضميراً بارزاً . مثل : جاء غلامٌ ورجلين ضاربُهُ هَمًا . انظر : التصريح : ١١٧/٢ .

- ١٣٤ -

فتقول :

مررت برجلٍ كريمٍ أبوه ، وامرأةٍ كريمٍ أبوها ، وبرجلين كريمٍ أبوهما ،
وبامراتين كريمٍ أبوهما ، وبرجال كريمٍ أباهُم (٢٠) ، وبنساء كريمٍ أباهن .
وكذلك [فى الرفع ، والنصب ، والتعريف] (٢١) .

- فإن رَفَعَ ضمير المنعوت ، كقولك : مررت برجلٍ حَسَنِ الرَّجُلِ (٢٢) -
فهو كالحقيقى .

[شرح تعريف العطف

- والإخراج بمحترزات التعريف]

مع

ذكر حروف العطف

٦٣- (جاء العطف) - يعنى : عطف النسق (٢٣) - :

(٢٠) فى الأصل : أباهم . والنعت فى مثل هذا - وهو ما أسند إلى جمع - يجوز إفراده
وتكسيـره - على خلاف فى الأفصح : التكسير ، الأفراد ، التكسير - إن تبع جمعا - والأفراد -
إن تبع غيره - انظر : التصريح : ١١٠/٢ ، والأشمونى والصبان : ٦٧/٣ .
(٢١) زيادة يحسن بها الكلام . انظر نظيرها قبل سطور .
(٢٢) هذا هو النعت المجازى ثالث أنواع النعت ، وهى : الحقيقى ، والسببى ، والمجازى .
وانظر : هـ ٧ .

هذا ، وفى عامل النعت خلاف : عامل المنعوت ، التبعية ، مقدّر من جنس عامل المنعوت .
انظر : شرح الكافية : ٢٩٩/١ ، والأشمونى والصبان : ٥٨/٣ ، والهمع : ١١٥/٢ ، والتصريح :
١٠٨/٢ .

(٢٣) العطف : المّيل والرجوع إلى الشئ . فكأن الثانى أُميّل به إلى الأول . والنسق -
مصدر . أو اسم مصدر - : ما جاء من الكلام على نظام واحد . فكأن (عطف النسق) يعنى :
الكلام المعطوف بعضه على بعض على نظام واحد . انظر : الصبان : ٨٩/٣ ، وابن يعيش
: ٧٤/٣ ، ٨٨/٨ ، والتصريح : ١٣٠/٢ ، ١٣٤ ، وياسين : ١٣٤/٢ ، والهمع : ١٢٨/٢ ، واللسان : =

(هو النابم لما قبله ، المُشارك له في إعرابه) - عَطْف تفسر .

(٧٤) وبه دَخَلَ : كلَّ تابع - (بواسطة الحروف العشرة) -

- خـرج : ماعصابه - .

والحروف العشرة، هي : الواو ، والفاء ، والهمزة ، والحاء (ح) ، والياء (ي) ، والهمزة (أ) ،

(٢٦) - بعد همزة التسوية ، أو همزة مُعْنِيَة عن لفظ (أَيَّ) (٢٧) - و (أَوْ) ،

و (بَلِّ) ، و (لَا) ، و (لَكِنْ) ، (۲۸) ، و (إِمَّا) . - في مثل قولك : الكلمة / [ص ۲۴]: إِمَّا اسم ، وإِما فعل ، وإِما حرف . -

وبعضهم (١) : لا يعلّمها من حروف العطف ، ويجعل العطف مستفادا من

(عطف ، فسق) .

هذا ، و (النسقي) : مصطلح الكوفيين . و (العطف بحرف ، والشركة) : مصطلح البصريين .

انظر الهمع : ١٢٨/٢ ، وابن يعيش : ٧٤/٣ ، ٨٨/٨ ، والتصريح : ١٣٤/٢ .

(٢٤) يعنى : عطف (المشارك) على (التابع) . أى بحذف الواو .

(٢٥) كَوْنٌ (حتى) : عاطفة : مذهب البصريين . وأنكر ذلك الكوفيون . انظر : المصنف : ١/٤٠٨

والجمع: ١٣٧/٢، والتصريح: ١٤٧/٢، والأشْمُونِي: ٩٠/٣، وابن عَيْش: ٨٩/٨.

هذا ، وقد بالغ ابن درستويه فى الإنكار : فأنكر (حتى) وما بعدها . انظر : ابن يعيش : ٨٧٨

(٢٦) كون (أم) عاطفة: مذهب الجمهور. وأنكر ذلك أبو عبيدة. انظر: الهمع: ١٣٢/٢،

والأشمونى: ٩١/٣، والدسوقي: ٤٢/٦.

(٢٧) مثال الأول : سواءٌ أقمّت أم قعدت . ومثال الثاني : أزيد عندك أم عمرو؟ أي :

أيهما عندك . وتسمى (أم) فى النوعين : متصلة .

وإنما قيدهما الشارح (أم) بذلك : لتخرج (المنقطعة) ، لأنها غير عاطفة عند الجمهور .

انظر: التصريح: ١٤٤/٢، والمبيان: ١٠٤/٣.

(٢٨) كون (لكن) عاطفة : مذهب الأكثرين . وخالف ذلك يونس . انظر التصريح ١٤٧٣ ،

والأشمونى: ٩٧٣، والهمع: ١٣٧/٢، والتسهيل: ١٧٤.

(١) هذا البعض : يونس ، والفارسي ، وابن كيسان ، وابن برهان . انظر : الهمع : ١٣٥/٢ ،

والأشمونى: ١٠٧/٣، والمفنى: ٦٣/١، والتصريح: ١٤٧٢، والتسهيل: ١٧٤، وابن يعيش:

• 1.3. 1978

-١٣٦-

الواو التي قبلها ، وهى جائية لمعنى من معانى (أو) (٢) . وهو اختيار ابن مالك (٣) :

لأنها لو كانت عاطفة لما تقدمت على المعطوف عليه (٤) ، ولما وقعت بعد الواو (٤) :

لأن حرف العطف لا يتقدم على المعطوف عليه ، ولا يدخل عليه عاطف .

[شرح تعريف التوكيد]

- والإخراج بمحترزات التعريف -

٦٣- (التوكيد) (٥) :

هو خطاب لما قبله - دَخَلَ : كل تابع - (المقرر معناه) (٦) -
- أى : المحقق لمفهومه ومدلوله فى أذن السامع . أعنى: جعله ثابتاً مستقراً محققاً ، بحيث لا يظن به غيره -

(٢) وهى خمسة : الشك ، والإيهام ، والتخيير ، والإباحة ، والتفصيل (التقسيم ، أو التفريق المجرد) . انظر : الهمع : ١٣٥/٢ ، والتصريح : ١٤٦/٢ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، والأشمونى : ١٠٦ ، ١٠٥ ، ١٠٩/٣ .

(٣) كما فى التسهيل : ١٧٤ . وانظر أيضاً : الهمع : ١٣٥/٢ ، والأشمونى : ١٠٩/٣ .

(٤) انظر المثال السابق لـ (إما) قيل أسطر .

هذا ، وفى عامل النسق خلاف : عامل المعطوف عليه بواسطة الحرف ، مقدّر من جنس عامل المعطوف عليه ، حرف العطف بالفتية . انظر : ابن يعيش : ٢٨٨/٨ وشرح الكافية : ٣٠٠/١ ، والهمع : ١١٥/٢ ، والأشمونى والعبان : ٥٨/٣ ، والتصريح : ١٠٨/٢ .

(٥) فى المتن المستقل : حد التوكيد . ويسمى أيضاً : التأكيد . والأول أكثر . انظر : التصريح : ١٢٧/٢ ، والأشمونى : ٧٢/٣ ، والهمع : ١٢٢/٢ ، وابن يعيش : ٣٩/٣ .

(٦) التعريف فى المتن المستقل ، هكذا : هو التابع لما قبله ، المشارك له فى إعرابه ، المقرر معناه فى نفس السامع -

كقولك : جاء زيد زيد . إذا ظَنَّ المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظه ، أو عن حملة على معناه .

وبه ^(٧) خَرَجَ ^(٧) : ماعده . على نظري في النعت ، وعطف البيان : لأنهما مقترران معنى المتبوع . ألا ترى : أنك إذا قلت : مررت بزيد - فإنه يَشْكُ : أي زيدا هو من الزيود؟ فلما قلت : الطويل - عليم أنه : أي زيدا هو .

وهذا الحَدِّ : غير مُتناول لجميع أنواعه ^(٨) . لانه ^(٨) :

- إما لتقرير معنى المتبوع - كما تقدم ^(٩) . -

- وإما للدفع توهم التجوُّز - أعنى : التكلم بالمجاز - نحو : قَطَعَ اللقص الأمير الأمير - أو : نَفَّسَهُ ، أو : عَيْثُهُ - : لَلَّا يَتَوَهَّمُ : أن إسناده القطع إلى الأمير مجاز ، وإنما القاطع بعض غلمانه ^(١٠) - مثلا -

- أو للدفع توهم النسيان : نحو : جاءني زيد زيد - : لَلَّا يَتَوَهَّمُ : أن الجاني عمرو ، وإنما ^(١١) ذكر (زيد) على سبيل التَّهْوِي .

- أو للدفع توهم عدم الشمول : نحو : جاءني القوم كلهم - : لَلَّا يَتَوَهَّمُ : أن

(٧) أي بقوله (المقرر معناه) .

(٨) أي التوكيد .

(٩) أي في مطلع المبحث . وإشارج - هنا - شارح في بيان أغراض التوكيد .

(١٠) فالجوز المدفوع توهمه - على هذا البيان من الشارح - : مجاز بالحذف . ويمكن أن

يجعل التجوُّز : مجازا لفويا - في المسند إليه - أو مجازا عقليا .

انظر : ياسين : ١٢٠/٢ ، وشرح الكافية : ٣٢٩/١ .

(١١) في الأصل : عمر وإنما - بواو واحدة . وإنما زِدَتْ الواو الأخرى : لميثل ما ذكرت في

نظيره من السبب الأول ، في هـ - ١٤ من ٢٢ .

بعضهم لم يجيء ، إلا أنك لم تعتد به . أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل ، بناء على أنهم فى حكم شخص واحد ، كما يقال : بنو (٢٢) فلان قتلوا زيداً . وإنما قتله واحد منهم .

٦٤- ويؤتى فى الغرض الأول والثانى (٢٣): باللفظى (٢٤) - وهو : تكرير اللفظ الأول، أو: الإتيان بمرادفه - (٢٥) وبـ النفس، والعين (٢٦) مضافين إلى ضمير المؤكّد مطابقاً له فى الأفراد والتذكير وفروعهما (٢٧) .

وفى الثالث (٢٨): باللفظى . خاصّة (٢٩) .

وفى الرابع (٣٠): بـ (كُلّ) وتوابعه (٣١) .

(١٢) فى الأصل : بنوا . يَألف . وهى جائزة عند الكوفيين . انظر الهمع: ٢٣٨/٢ ، وشرح الشافية : ٣٢٧/٣ ، ٣٢٨ .

(١٣) وهما: تقرير معنّى المتبوع ، ودفع توهم التجوز . انظرهما قبل أسطر .

(١٤) أى : بالتوكيد اللفظى . كما فى بعض أمثله السابقة .

(١٥) المترادف : هو الألفاظ المفردة الدالة على شىء واحد باعتبار واحد . انظر : المزهى : ٤٠٢/١ . ومثاله هنا : قُتِلَ بالخير حقيق جدير .

(١٦) منع الرضى : التوكيد بهما فى الغرض الأول . انظر : شرح الكافية : ٣٢٧/١ .

(١٧) فروعها : التثنية ، والجمع ، والتأنيث .

أما لفظ (النفس، والعين) : فيطابق المؤكّد أفراداً وجمعاً . وأما مع المثنى : فالأفصح جمعهما على (أفعل) - ويحوز أفرادهما ، وتثنيتهما .

والأمثلة : جاء زيد نفسه ، وهند نفسها ، والزيدون أنفسهم ، والهندات أنفسهن - والزيدان أو الهندان أنفسهما ، تنفسهما ، نفساهما .

انظر : التصريح : ٣٢٧/٢ ، والأشموئى : ٧٣/٣ ، والهمع : ١٣٢/٢ .

(١٨) أى ويؤتى فى الغرض الثالث . والثالث هو : دَفْعُ توهم النسيان . انظره قبل أسطر .

(١٩) ظاهر الهمع (٣٢٧/٢) : مجيء المعنوى فيه . ولعلّ الشارح تابع الرضى فيما ذهب إليه . انظر : شرح الكافية : ٣٢٧/٣ . وانظر أيضاً : الصبان : ٧٣/٣ .

(٢٠) أى : ويؤتى فى الغرض الرابع . والرابع هو : دفع توهم عدم الشمول . انظره قبل أسطر .

(٢١) وهى : جميع ، عتمة ، أجمع ، أكتع ، أبصع ، أبقع - كلا ، كلتا ... =

- ١٣٩ -

شرح تعريف البدل - والإخراج بمحتركات التعريف -

٦٥- (ج) المبدأ (٢٢) :

هو الظاهر - دَخَلَ : كَلَّ تابع - (المقصود بالحكم) -
- حَسَرَجَ : التوكيد ، والنعت ، وعطف اليان : لأنها مَكْمَلَات للمقصود
به .

والمعطوف (٢٣) بغير (بَلَّ) في الإثبات : لأنه :

إما غير مقصود بالحكم أَلْتَبَتَ : وهو : المعطوف بـ (لَا) ، أو بـ (لَكِنْ) ،
أو بـ (بَل) في النفي . نحو : جاء زيد لا عمرو ، وما (٢٤) جاء زيد بل
عمرو (٢٥) ، أو : لكن عمرو (٢٥) .

= هذا ، وفي عامل التوكيد نفسى الخلاف في عامل النعت ، المذكور في ٢٢ من ٢٣ .

(٢٢) (البدل) : مصطلح البصريين . (الترجمة والتبيين ، والتكرير) : مصطلح الكوفيين .

انظر : التصريح : ١٥٥/٢ ، والأشمونى : ١٢٢/٣ ، والهمع : ١٢٥/٢ .

(٢٣) هذا معطوف على (التوكيد) وما بعده . فيكون الخارج بالقيد السابق (المقصود
بالحكم) : أربعة أشياء .

(٢٤) في الأصل : عمرو ما . بواو واحدة . وإنما زدت الواو الأخرى لمثل ما ذكرت في نظيره
في ١٤ من ٢٢

(٢٥) في الأصل : عمر - بدون واو . وإنما زدت الواو : لمثل ما ذكرت في ١٤ من ٢٢ .

هذا والمعطوف في الأمثلة الثلاثة : غير مقصود بالحكم السابق . وهو المجيء - كما في
الأول - ونفى المجيء - كما في الآخرين .

أو مقصودٌ به هو والمتبرعُ : وهو المعطوف بغيرها (٢٦) .
 (بلا واسطة) (٢٧) - حَرَجَ : المعطوف بـ (بَل) في الإثبات . نحو :
 جاء زيدٌ بل عمروٌ : لأنه - وإن كان مقصوداً (٢٨) بالحكم (٢٩) - لكنه
 بواسطتها - ≈

(٢٦) أى بغير الحروف الثلاثة قبل : (لا) ، (لكن) ، (بل) في النفي . وهى : بقية حروف
 العطف : الواو ، الفاء ، ثم ... (انظرها فى المبحث قبل السابق مباشرة) . فلو قلت : جاء
 زيد وعمرو - كان المقصود بالمجئ المعطوف والمعطوف عليه - لا أن المعطوف هو
 المقصود بالحكم وحده .

(٢٧) المراد بالواسطة هنا : حرف العطف .

(٢٨) وضع فى الأصل خط أفقى تحت عبارة (كان مقصوداً) : ففعله لزيادة التنبيه عليها ، أو
 للإشارة إلى كونها اعتراضاً بين المتلازمين (اسم إن ، وخبرها) .
 (٢٩) أى تَوْن المعطوف عليه .

هذا ، وفى عامل البذل خلاف : مُقَدَّر من جنس عامل المبدل منه ، عامل المبدل منه ، عامل
 المبدل منه نيابة عن المقدر . انظر : الهمع : ١١٥/٢ ، والتصريح : ١٠٨/٢/٢ ، وشرح الكافية
 : ٣٠٠/٦ ، وابن يعيش : ٦٧/٣ ، والصبان : ٥٨/٣ .

[ملاحظة]

فى

شرح مواقع وجوب استتار الضمير (٣٠) - وجوازه

(يجب استتار الضمير (٣١) فى أربعة (٣٢) مواضع:

- فى الفعل المضارع المبني بالهمزة - ك: أَرَأَيْتُ - (أوبالنون) (٣٣) -
 ك: نَفَيْتُ (٣٤) - (أوبالنون) (٣٥) - ك: تَشْكُر - وفى فعل الأمر للواحد -
 ك: اضْرِبْ -

ويجب استتاره أيضاً فى:

- اسم الفعل لغير الماضى (٣٦) : ك: أَرَوْهُ - بمعنى: اتَّوَجَّع - ونَزَلَ
 يازيد (٣٧) - بمعنى: انزَلَ (٣٨) -

(٣٠) انظر بياننا لمعيب ذكر المصنف لمواضع وجوب استتار الضمير - مع بعدها عن
 موضوع الكتاب ، وهو الحدود - : فى الحاشية الثالثة ص ٢٦ بترقيم الأصل ، من كتاب
 الحدود (وهو المتن المستقل) .

(٣١) الضمير المستتر : هو ما ليس له صورة وجود فى اللفظ ، بل يُنَوَّى ويقدر . انظر :
 شرح كتاب الحدود - للفاكهى - ١٤٢ ، والتصريح : ٩٦/١ ، والأشمونى : ١١٢/١ .
 والمستتر وجوباً : هو ما لا يخلفه اسم ظاهر ، ولا ضمير منفصل . انظر : شرح كتاب
 الحدود : ١٤٣ ، والأشمونى : ١١٢/١ ، والتصريح : ١٠٠/١ .

(٣٢) بل فى عشرة : ذكر الشارح - بعد أسطر - واحداً بوذكرة أنا خمسة فى هـ ٦ بعد .
 (١) فى طرة هذه الصحيفة من أعلى ، مكتوب سبق نظيره فى : هـ ٥ ، ١٣ ، ١٧ . وفيه هنا
 : «وقف محمد الكفوى ، على علماء جامع الأزهر ، لله تعالى» .

(٢) نَغْتَبَطُ : نُسَرَّ - اللسان .

(٣) أى فى خطاب الواحد . انظر التصريح : ١٠٠/١ ، وشرح كتاب الحدود : ١٤٣ ، والأشمونى
 ١١٢/١ :

(٤) هذا هو الموضوع الخامس .

(٥) وكذلك يقال لغير المفرد المذكر - وهكذا كل اسم فعل أمر . انظر : المصباح : ١١٣/١ .

(٦) من مواضع وجوب استتار الضمير أيضاً : أفعال الاستثناء (حَسَبًا ، عَسَاً ،

-١٤٢-

ويستتر جوازا (٧) في :

فعل الغائب ^(٨) ، والغائبة ^(٨) ، وفي الصفات المحضة ^(٩) - نحو : زيد قام ^(١٠) ، وهند تقوم ^(١٠) ، وعبد الله منطلق .

ففي كل منها ضمير مستتر جوازا :

لأنه يصح أن يخلفه الظاهر - نحو : قام زيد ، وتقوم هند - والمنفصل - في نحو : زيد إنما قام هو ^(١١) -

= حاشيا ، ليس ، لا يكون) ، و(أفعل) في التعجب ، و(أفعل) في التفضيل - في غير مسألة الكحل ، وبدون تدور - والمصدر النائب عن فعله ، والصفة الحجازية على من هي له فعلا أو غيره (عند بعضهم) :

انظر : التصريح : ١٠٧٨ ، والأشمونى والصبان ١١٢/٤ ، والهمع ٩٢/١ ، وشرح كتاب الحدود : ١٤٣ .

(٧) المستتر جوازا : هو ما يخلفه اسم ظاهر ، أو ضمير منفصل . انظر شرح كتاب الحدود : ١٤٣ ، والتصريح : ١٠٧٨ ، والأشمونى ١١٣/١ .

وسيشير إلى هذا التعريف الشارح في التعليل الآتى بعد أسطر .

(٨) ماضيا أو مضارعا . وذلك في غير ما تقدم في مواضع وجوب الاستتار : من أفعال الاستثناء ، والتعجب . انظر : هـ .

(٩) الصفة المحضة : هي الخالصة من شائبة الاسمية . انظر : التصريح : ١٠٧٨ ، والصبان ١١٣/١ . والمراد بها : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبوبة ، وأمثلة المبالغة ، انظر : التصريح : ١٠٧٨ .

(١٠) وكذا : زيد يقوم ، وهند قامت . انظر : هـ . ولكن انشراح سلك مسلك الاكتفاء إيجازا : بالمتمثيل للنائب بالماضي ، وللغائبة بالمضارع .

(١١) من مواضع استتار الضمير جوازا أيضا : اسم الفعل المماضي (مثل : هيهات زيد هيهات) ، والظروف والحار والمجرور (صفة ، أو صلة ، أو خبر ، أو حالا) .

انظر : التصريح : ١٠٧٨ ، ١٠٢ ، والصبان ١١٢/١ ، والهمع ٩٢/١ ، والتفسير ٩٢ : ٢٢ ، وشرح كتاب الحدود : ١٤٤ .

-١٤٣-

ثُمَّ لَا يَسْتَر من الضمائر إلا المرفوع - بخلاف: المجرور ، والمنصوب :-
لأن العَمْدَةَ (١٧) لَمَّا لَمْ يُسْتغْنَ عنها في المعنى ، صَحَّ أَنْ تُقَدَّر مع العامل
في قُوَّة المنطوق به . ولا كذلك النُّفْلة .

[شرح تعريف الموصول الاسمي]

٦٦- (جم الموصول) (١٣) إلى اسمي (١٤) :

- ما أَفْتَقَرُ إِلَى (١٥) إِلَى غَايَةٍ - أى : ضمير (١٦) مُطَابِق له في
الافراد والتذكير وفروعهما (١٧) - (أو خَلْفِهِ) - من الظاهر ، كقوله (١٧) :

(١٧) العَمْدَةُ : ما يَعْتَمَد عليه . والواحد والاثنان والجمع والمذكر والمؤنث ، فيه سواء .
اللسان .

(١٣) سَقَى بِذَلِكَ : لأنه لَا يَتِمُّ بنفسه ، بل تصله بكلام بعده يَبَيِّن معناه ، فهو موصول بما
بعده : مِنْ وَصَلَ الشَّيْءَ بِغَيْرِهِ : إذا جعله من تمامه . وما بعده : صلة . لأنها اتصلت بما قبلها
لتبيين معناه .

انظر : ابن يعيش : ١٣٨/٣ ، والتصريح : ١٣٠/١ ، واللسان .

(١٤) سيأتى (الموصول الحرفى) فى المبحث التالى .

(١٥) افتقر : احتاج . اللسان .

(١٦) وَسَقَى ذَلِكَ الضمير (عائد) : لقوْده إلى الموصول ورجوعه إليه . وفائدته : الربط
بين الصلة والموصول .

(١٧) فروعهما : التثنية ، والجمع ، والتأنيث ، ثم المطابقة المشروطة هذه : قد تتحقق
لفظاً ومعنى ، أو لفظاً فقط ، أو معنى فقط . انظر المباني : ١٦٢/١ ، والتصريح : ١٤٠/١ ،
والأشمونى : ١٦٢/١ .

(١٧م) هو مجهول القائل .

سَعَادُ التى (١٨) أَهْنَاكَ حُبَّ سَعَادَ (١٩) .

- (١٨) إلى (جمله قريظة) : فى صلة غير الالف (٢٠) واللام (٢١) من الموصولات ، نحو : جاء الذى قام أبوه ، أو : الذى أبوه قائم ، أو : الذى عندك (٢٢) - أو : فى الدار (٢٣) - (أو مؤوثة) : فى صلة الالف واللام ، نحو : جاء الضارب . لأنه فى معنى : الذى قَرَبَ .

ويشترط فى الجملة :

- أن تكون خَبَرِيَّة (٢٣) - كما مثلنا - : فلا يجوز : جاء الذى أَهْرَيْتَهُ أو : الذى هل تَضْرِبُهُ .

(١٨) فى الأصل : الذى . ويمكن تَمْثِيلُهُ معنى ، على تقدير : الذى أَهْنَاكَ هو حب سعاد . لكن لايتأتى الاستشهاد عليه . وما أثبت فى المصطب : من المراجع المذكورة بعد فى تخريج الشاهد .

(١٩) هذا المشطر صدر بيت عجزه : وَأَعْرَاضُهَا عَنْكَ اسْتَمَرَّ وَزَادَا .
والبيت (من الطويل) .

وهو فى : شرح الشذور : ١٤٢ ، وشطره الأول فى الأشمونى : ١٤٦/١ ، ١٦٢ ، والتصريح : ١٤٠/٨ ، وشرح كتاب الحدود : ١٥٤ .

والشاهد فيه : وضع الظاهر موضع الضمير عائدا ، فى (حب سعادا) ، أى : حبها . إذ الظاهر هو الموصول فى المعنى . وهذا شاذ لايقاس عليه .

(٢٠) فى الأصل : الأفراد . فى موضع : الألف .

(٢١) أما صلة الألف واللام : فستأتى قريبا تحت قوله (أو مؤوثة)

(٢٢) أدخل الشارح فى التمثيل (الظرف ، والجار والمجرور) تحت (الجملة الصريحة) - كما سيصرح بذلك فى آخر المبحث - وعلى هذا أيضا : الصبان (١٦٣/٨) .

وأما غيرهما : ففعلهما تحت (شبه الجملة ، أو المؤوثة) . انظر : التصريح : ١٤٦/٨ ، والأشمونى : ١٦٢ ، ١٤٦/١ ، وشرح كتاب الحدود : ١٥٤ .

(٢٣) الخبرية : هى المحتملة للمصدق والكذب فى نفسها ، من غير نظر إلى قائلها . وإنما اشترطت الخبرية : لأنه يجب أن يكون مضمونها معلوم الانتساب إلى الموصول للمخاطب قبل الخطاب ، والإنشائية ليست كذلك =

-١٤٥-

- تَعَهُودَة (٢٤) - كما تقدم - أو مَنْزَلَة منزلة الممهودة ، كقوله - تعالى - : " فَقَضَيْتَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَآغِشِيَهُمْ " (٢٥) ، و إلا لم تصلح للتعريف .
وَأُطْلِقَ (٢٦) (الْجُمْلَة) (٢٧) على : الطرف ، والمجرور -؛ لأن الصلة في الحقيقة متعلّقتها، وهو (٢٨) فيها (٢٨) لا يكون إلا جملة - كما تقدم (٢٩)

[شرح (٣٠) تعريف الموصول الحرفي]

مع
بيان حرره

٦٧- (جاء الموصول الحرفي : ما أُوّل مع [ما] (٣١) يليه بمصدر ، ولم يَخُتِمْ إلى غايته) .

وهو ستة :

-
- = انظر : شرح كتاب الحدود : ١٥٤ ، والتصريح : ١٤٠/١ ، والصبان : ١٦٢/١ .
(٢٤) أى : معلومة للمخاطب . وذلك : لئلا تأتي له عن طريقها المعرفة بالموصول .
(٢٥) طه : ٧٨/ ٢٠ .
(٢٦) يعنى : المصنف . وأقول : عبارة المصنف لاتدل على إطلاق (الجملة) على (الطرف عوالمجرور) - كما رأى الشارح - بل الذى أدخلهما تحتها هو الشارح نفسه . انظر : عبارتيهما قبل أسطر ، مع هـ ٢٢
(٢٧) أى فى تعريف الموصول قبل أسطر .
(٢٨) أى : ومتعلّقتها فى الصلة .
(٢٩) انظر : ص ٢٦ بإزاء هـ ٤٧ .
(٣٠) ذكرت فى العنوان كلمة (شرح) وإن كان الشارح كما سيأتى - قد اقتصر على إيراد تعريف (الموصول الحرفي) بدون شرح ، كما ذكره المصنف . وذلك : لتكون العنوانات كلها على وتيرة واحدة فى هذا . وانظر نظيرا لهذا أيضا : فى هـ ٢٩ ص ٣ .
(٣١) الزيادة من المتن المستقل . انظر : كتاب الحدود للأبدي ص ٢٥ .

- (أَنْ) (٣٢) : فى نحو قوله - تعالى - : "وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ" (٣٢) .
 أى : صِيَامَكُمْ .
 - (وَأَنْ) (٣٤) : فى نحو قوله - تعالى - : "أَرَأَيْتُمْ لَمْ يَكُنْهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَا" (٣٥) .
 أى : أَنْزَلْنَا .
 - (وَمَا) (٣٦) : فى نحو قوله - تعالى - : "يَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ" (٣٧) .
 - (وَكَيْ) (٣٨) : فى نحو : "لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ" (٣٩) . أى :
 لَعَدَمِ كَوْنِ حَرَجٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ .

(٣٢) أى الناصبة للمضارع . وتوصل بالفعل المتصرف - على خلاف - : مضارعا - باتفاق -
 أو ماضيا ، أو أمرا - على خلاف من جهتين مختلفتين - انظر : المفنى والدسوقي : ٢٨٧/١ ،
 والصبان : ١٧٥/١ ، والهمع : ٨٧/١ ، ٢/٢ ، والتصريح وياسين : ١٣٠/١ ، وشرح الكافية :
 ٢٨٧ ، ٢٨٧/٢ .
 (٣٣) البقرة : ١٨٤/٢ .

(٣٤) أى إحدى أخوات (إِنَّ) ، فإن كان خبرها مشتقا : فالمصدر المؤول منه مضاف إلى
 اسمها . وإن كان جامدا : فالمصدر المؤول من (الكون) مضاف إلى اسمها .
 وفى حال ما إذا كان الخبر منفيا : أتينا بلفظ (عَدَم) وأضفناه إلى المصدر الذى قدرناه .
 انظر : الصبان : ١٧٥/١ ، وشرح كتاب الحدود : ١٥٧ ، والتصريح : ١٣٠/١ ، والمفنى : ٤٧/٢ .
 (٣٥) العنكبوت : ٥٧/٢٩ .

(٣٦) كَوْنُهَا حرفا مصدريا : مذهب الجمهور . وتوصل بفعل متصرف غير أمر ، ماض غالبا
 . وأجاز بعضهم : بالاسمية . انظر الهمع : ٨٧/١ ، والتسهيل : ٣٧ ، والصبان : ١٧٦/١ ،
 والتصريح : ١٣٠/١ ، بالمفنى : ٣٠٥/١ ، وشرح الكافية : ٢٨٧/٢ ، وابن يعيش : ١٤٢/٨ ، ١٤٣ .
 (٣٧) ص : ٢٧/٣٨ .

(٣٨) أى الناصبة للمضارع . وتوصل به خاصة مقرونة بلام التعليل لفظا أو تقدير . انظر :
 الصبان : ١٧٦/١ ، والتصريح : ١٣٠/١ ، والهمع : ٨٧/١ ، وشرح الكافية : ٢٨٧/٢ ، والتسهيل : ٣٧ .
 (٣٩) الأحزاب : ٣٧/٢٣ .

- (لَوَ ١٠٧): فى نحو: "يَوَدُّ أَحَدَهُمْ لَوْ يَمَرُّ أَلْفَ سَنَةٍ" (١١). ومنه قول قَتِيلَة (١٢):

ما كَانَ هَرَكَ لَوْ مَنَّتْ وَرَبَّيَا مَنَّ الْفَتَى وَهُوَ الْمَنِظُّ الْمَحْنَقُ (١٣)
أى: ما كان هرك المن.

- (وَالَّذِى) (١٤): فى نحو: "وَحُضِّتُمْ كَالَّذِى خَاصَرَا" (١٥). أى: كَحُضِّهِمْ.

(١٠) كَوْنُهَا مَصْدَرِيَّة: مذهب غير الجمهور. والغالب فيها: وقوعها بعد مَفْهِمِ التَّمَنَّى. وتوصل: بفعل متصرف غير أمر. وأجاز بعضهم: مجيء (أَنْ) ومدخولها بعدها، على جعل المصدر المؤول خبراً لمحذوف. انظر: الهمع: ٨٧١، والصبان: ١٧٧١، والأشمونى: ٣٤٤، والمغنى: ٢٧٣/٨، والتصريح: ١٣٧/١، ٢٥٤/٢، وشرح الكافية: ٢٨٧/٢، والتسهيل: ٣٨٩.

(١١) البقرة: ٩٧٢.

(١٢) فى الأصل: قَتِيلَة. والصواب من مراجع تخريج البيت (المغنى: ٢٧٣/٨، والتصريح: ٢٨٥/٢ والأشمونى والصبان: ٣٤٤، والعينى على الأشمونى).

وقَتِيلَة: هى بنت النضر بن الحارث الأسدية، تخاطب النبى - صلى الله عليه وسلم - حين قتل أباهما صبراً بالصفراء بعد أن انصرف من غزوة بدر ...

وليس النضر أخاهما - كما يذكر العينى - انظر: التصريح والصبان: ٣٤٤، والدسوقي: ٢٧٣/٨ بواللسان: (غيظ، حنق).

(١٣) وانظر فى البيت أيضاً: الصبان: ١٧٧١، وشطره الأول فى الهمع: ٨٧١. والبيت من (الكامل). والمحقق: شديد الافتياض. والشاهد فيه: وقوع (لو) المصدريّة بعد غير مَفْهِمِ التَّمَنَّى، وهو قليل.

(١٤) كونها حرفاً مصدرية: مذهب غير الجمهور. انظر: التصريح: ١٣٧/١، والصبان: ١٧٥/٨.

(١٥) التوبة: ٦٧/٩.

-١٤٨-

[شرح تعريف التمييز - والإخراج بمحترزات التعريف]

مع بيان نوعي التمييز

٦٨- (جاء) (٤٦) التمييز (٤٧) :

هو الاسم - خَرَجَ : الفعل ، والحرف (٤٨) - (المنصوب) -
خرج : المرفوع ، والمجرور . وَدَخَلَ : كل منصوب يستفرقه -
(المفسر لما أنبهم من المضافات) - خرج : الحال ، وغيره من
المنصوبات :

أما غير الحال : فظاهر . وأما الحال : فلأنها مفسرة لما أنبهم من
الهيئات (٤٩) - .

(٤٦) بين (حد التمييز) وما تقدمه من (حد الموصول الحرفي) جاء في المتن المستقل
(ص ٢٥) : (حد الحال) . وفيه يقول المتن : «حد الحال: هو الاسم، المنصوب ، المفسر لما
أنبهم من الهيئات» .

(٤٧) ويقال له أيضا : المميّز ، والتبيين ، والمبيّن ، والتفسير ، والمفسّر . انظر : الهمع :
٢٥٠/٢ ، والأشمونى ١٩٤/٢ .

(٤٨) أخرج الشارح هذين به (الاسم) - مع أنه جنس في التعريف ، والأجناس ليس من شأنها
الإخراج ، بل بيان أهل الذات - لأنهم قالوا أيضا : إذا كان بين الجنس وقسّمه عموم وخصوص
من وجه ، صح أن يخرج بالجنس ما تناوله عموم فصله . وهذا متحقق هنا بالنسبة للفعل .
إلا أنه ضم إليه الحرف - وإن كان سيخرج به (المنصوب) - : تبعاً للفعل ، على ما يبدو لى .
انظر في هذه القاعدة المنطقية : شرح كتاب الحدود : ٨٠ (في تعريف الكلمة) ، وياسين :
٣٩٤/٢ (في باب التمييز) .

(٤٩) أى فهي تفسر الإبهام الواقع في هيئة الذات ، لا في نفس الذات . وأنظر تعريف الحال
في هـ : ٤٦ .

وفى هذا الحَدِّ قُصور (٥٠) :

لأن التميز ليس مُنحصراً فى (مُفسِّر المُبهم من الذوات) ، بل هو على نوعين (٥٠) :

٧-٦٩ أحدهما: ما يُبيِّن الإبهام فيها (٥١) . وهو : مادَّل (٥٢) على مقدار (٥٣) أو شِبْهه (٥٤) .

٧٨- فالأول (٥٥) : مادل / الجزء [٣٦] على : مساحة - نحو : ماله شِبْرٌ (١) أرضاً ، ومافى

(٥٠) يمكن أن يكون فى الحد قصور : على اعتبار أن المصنف لعله تأثر بابن الحاجب إذ جعل التمييز مطلقاً مفسِّراً لإبهام الذات فقط . ثم نَوَّع الذات المُبهِمة إلى نوعين : مذكورة - وهذا هو المعروف عند غيره بتمييز : الذات ، أو المفرد ، أو الاسم - ومقدَّرة - وهو المعروف عند غيره بتمييز : النسبة - لأن المبهم فى الحقيقة ذات ، لأن قولنا : طاب زيد نفساً ، لا إبهام فى نسبة الطيب إلى زيد ، إنما الإبهام راجع إلى الأمر المتعلِّق بزيد الذى نُسب إليه الطيب ، فالمُبهم أمر مقدَّر ، وهو ذات . وإنما سمَّاه غيره (تمييز النسبة) : نظراً إلى الظاهر .

انظر فى مذهب ابن الحاجب هذا - : الصبان : ١٩٤/٢ ، والكافية وشرحها : ٢١٥/١ ، ٢١٦ ، ٢١٧ . (٥١) أى : فى الذوات .

(٥٢) أى المبهم . لأن التمييز لا يَدُلُّ على ذلك ، فالشارح وإن أَراد التنويع على التمييز ، إلا أن التعريف للمبهم فالعبرة فيها تسامح .

(٥٣) المقدار : ما يُعرف به قَدْرُ الشئ ممَّا وضع لذلك وعُرف بين الناس . والتمييز فى الحقيقة : للمقدَّر ، لا للمقدار .

انظر : شرح الكافية : ٢١٧/١ ، والتصريح : ٣٩٦/١ ، والصبان : ١٩٦/٢ .

(٥٤) شبه المقدار : ما يُعرف به قَدْرُ الشئ تقريباً ، ممَّا لم يوضع للتقدير به عُرُفاً . انظر

: التصريح وياسين : ٣٩٦/١ ، وشرح الكافية : ٢١٧/١ .

(٥٥) وهو مادل على مقدار .

(١) الشبر : ما بين أعلى الإبهام ، وأعلى الخنصر . اللسان .

السماء قُدِّرَ راحته (٢) سحاباً - أو: رَزْنٍ - نحو: له مَنَوَانِ (٣) عَسَلًا ،
وَرِطْلٌ (٤) سَنًا - أو: كَيْلٍ - نحو: له قَفِيزٌ (٥) بَرَّاءٌ (٦) ،
وَمَكْرُوكَانِ (٧) دَقِيقًا - أو: عَدْدٍ (٨) - نحو: "أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا" (٩) ، و"أَرْبَعِينَ
لَيْلَةً" (١٠) .

والثاني (١١): نحو: "يُثْقَلُ ذَرَّةٌ خَيْرًا" (١٢) ، وَذَنُوبٌ (١٣) مَاءً ،

(٢) الراحة: الكَفَّ . اللسان . وجعل هذا المثال ابن هشام فى شرح الشذور : ٢٥٦ - : من
(المقدار) مرة بواحدة من (شبه المقدار) . وهو فى الشذور كما فى الثانى، فربما يكون
مرجع ذلك النسخ .

(٣) منوان ومنيان : تثنية (مَنًا) ، والمنا : ميزان ومِكْيَال . ويقال فيه أيضا : مَنَّ وقدره فى
الميزان : رَطْلان . اللسان : (منى ، من)

(٤) فى الأصل : ورطلا . والرطل : ميزان ومِكْيَال . وقدره فى الميزان : ثنتا عشرة أَوْقِيَّة
بأواقى العرب ، والأوقية : سبع مثاقيل ، وقيل : أربعون درهما . والرطل : نصف منا . وقيل
: هو منا . والأوقية مِكْيَال أيضا . اللسان : (رطل ، أوق)

(٥) القَفِيز : مِكْيَال ، ويُمَسَّح . فالمِكْيَال : ثمانية مكاكيك عند أهل العراق .
والمَكْرُوك : صَاعٌ ونصف . وقيل : القَفِيز : يختلف مقداره باختلاف اصطلاح الناس عليه فى
البلاد . والقَفِيز فى المساحة : أربع وأربعون ومائة ذراع - اللسان : (قفز ، مكك)
(٦) البهر : الحنطة ، والقمح . اللسان .

(٧) انظر تفسيره فى هـ .

(٨) أدخل الشارح (العدد) فى (المقدار) ، بناء على أنه من جملته ، وهو أحد قولين .
والآخر : أنه ليس من جملته . انظر : التصريح : ٣٩٦/١ .

وممن أفرد عن المقدار : ابن هشام فى أوضحه ، (انظر : التصريح) ، وشرح الشذور : ٢٥٥ ،
٢٥٦ ، والسيوطى فى الهمع : ٢٥٠/١ .

(٩) يوسف : ٤/١٢ .

(١٠) البقرة : ٥٧٢ .

(١١) وهو ما دل على شبه مقدار .

(١٢) الزلزلة : ٧/٩١ . ومعنى (مثقال ذرة) : وزن ذرة . والمثقال - فى الأصل - : درهم =

-١٥١-

ورأقود^(١٤) خلا^(١٥) ، وخاتم حديد^(١٦) .

٧٣ والنوع الثاني^(١٧) : ما يبين إجمالاً في نسبة العامل^(١٨) إلى :

فاعله : نحو طاب زيد نفساً . فإن نسبة (طاب) إلى (زيد) مجعلة ،
بينها التمييز .

أو إلى مفعوله : نحو : «وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا^(١٩)» . فنسبة (فجّرنا)
إلى (الأرض) مجعلة أيضاً ، بينها التمييز .

= و ثلاثة أسباعه (١،٤٤) . اللسان .

(١٣) الذنوب : الدلو مطلقاً ، أو التي فيها ماء ، أو الممتلئة^{١٠} ، أو القريبة من الامتلاء .، أو
الدلو العظيمة . كل ذلك يذكر ويؤنث . اللسان .

(١٤) الرأقود : إنشاء حَرْف ، طويل الأسفل ، مَطْلَى داخله بالقار . معرب . اللسان .

(١٥) واضح من هذا المثال والمثاليين قبله ، أن المبهم فيها (مثقال ، ذنوب ، وأقود) من
(شبه المقدار) وزنك ، أو كيلا : لأنها عرفت بها قَدْر الشيء على نحو ما ، لكن لم توضع
للتقدير بها عرفاً . (انظر تعريف شبه المقدار في هـ ٥٤ ص ٢٩)

(١٦) جعل الشارح هذا المثال من (شبه المقدار) ، وجعله الأسموني ١٩٦٧ من المحمول
على (شبه المقدار) ، وجعله ابن هشام في أوضحه (مع التصريح : ٣٩٦٨) وشرح الشذور :
٢٥٦ - : نوعاً مستقلاً ، أطلق عليه : (ماكان المبهم فيه قرعاً لتمييزه) ، وجعله الرضى
٢١٧/٨ : نوعاً مستقلاً أيضاً ، أطلق عليه (غير المقدار) . ولكل وجهة .

ولعل وجهة شارحنا : أن (خاتم) وما يماثلته ، يشير إلى تصوّر قَدْر الشيء وهيئته على
نحو ما ، فـ (خاتم) تشير إلى الصغر والهيئة الصناعية وهكذا في مثله
فلذا جعله من (شبه المقدار) .

(١٧) كان النوع الأول : ما يبين الإبهام في الذات . انظره بإزاء هـ ٥٤ ص ٢٥ .

(١٨) فعلاً كان ذلك العامل ، أو ماجرى مجراه : من مصدر ، أو اسم فاعل ، أو اسم مفعول ،
أو صفة مشبهة ، أو اسم تفضيل ، أو اسم فعل ، وكذا كل ما فيه معنى الفعل . مثال المشبهة
- مثلاً - : زيد طيبٌ أباً .

وأقول : لعل أمثلة بعض ما ذكر ، هي ممّا يُعرف عند بعضهم : بالمحمول عن المبتدأ ،
وغير المحمول عن شيء .

انظر : الأسموني : ١٩٥/٢ ، وشرح الكافية : ٣٢٠/٨ . وانظر أيضاً : شرح الشذور : ٢٥٧ ،
والتصرح : ٣٩٧/٨ ، والصبيان : ١٩٥/٢ .

(١٩) القمر : ١٢/٥٤ .

ويجوز جرّ مادل (٢٠) على المقدار وشبهه : بإضافة المميّز إليه . إلا أن يكون (٣) مضافاً إلى غيره ، ممّا لا يصحّ الاستغناء عنه بالمضاف (٢٢) .

فيقال : ماله شبر أرض ، ومثوا سنن ، وقفيز برّ (٢٣) ، وذنوب ماء ، وخاتم حديد (٢٤) .

وفى (أحسن الناس رجلاً) (٢٥) : هو أحسن رجل . لأن حذف المضاف إليه غير ممتنع .

ولا يجوز فى (ملء الأرض ذمّاً) (٢٦) : ملء ذهب . لأنه لا يستقيم (٢٧) .

(٢٠) أى = تمييز مادل . لأن الجر إنما هو للتمييز ، لا لما دل على المقدار وشبهه .
فالعبرة على حذف مضاف تسامحاً . وانظر : هـ ٥٢ ص ٢٥ .

(٢١) أى المميّز .

(٢٢) ممّا يستثنى أيضاً تمييز العدد من (أحد عشر) إلى (تسعة وتسعين) . انظر : التصريح : ٣٩٧/٨ .

ولعلّ الشرح لم يصرّح باستثنائه - مع أنه أدخله فى المقدار قبل أسطر اكتفاء بالإشارة إلى ذلك بعدم إيراد مثاله ضمن الأمثلة التالية الجائز فيها الجر .

(٢٣) فى الأصل : وقفيز برا .

(٢٤) يجوز فى مثل هذا المثال : النصب ، والإضافة - كما ذكر الشارح - والإتباع . انظر : ياسين : ٣٩٧/٨ .

(٢٥) هذا المثال غير داخل فى أصل المسألة حتى يحتاج إلى إخراج به بقوله قبل (ممّا لا يصحّ الاستغناء عنه بالمضاف) : لأن أصل المسألة جواز جر تمييز المقدار وشبهه ، والمضاف فى المثال ليس من ذلك ، بل هو من تمييز النسبة ، فالحكم فى المثال - وإن كان كما ذكر - إلا أنه ليس من مسائلنا .

انظر : الأشمونى والمبان : ١٩٧/٢ ، والتصريح : ٣٩٨/٨ . وانظر أيضاً : هـ ١٨ .

(٢٦) آل عمران : ٩٧/٣ .

(٢٧) لأن العلة هو قدر ما يملأ ، ولا معنى لقولنا : قدر ما يملأ الذهب . انظر : شرح الكافية : ٢٢٧/٦ = .

- ١٥٢ -

[مقدمة]

فى

شرح ترتيب المعارف من حيث الأعرافية (٢٨) .

(المعارف المعارف) (٢٩) :

- المصطلحات (٣٠) : وأعرافها : المتكلم - لعدم إمكان الشركة فيه - ثم

: المخاطب - لجواز وقوعها فيه - ثم : الغائب (٣١) .

- ثم : الأعلام :-

= هذا، وناسب تمييز الذات : مميّزه بلا خلاف . وناسب تمييز النسبة فيه خلاف : مافى الجملة من فعل أو شبهه ، نفس الجملة بتمامها . انظر : الأسمونى : ١٩٦/٢ ، ١٩٥ ، والهمع : ٢٥٠/١ ، ٢٥١ ، والتصريح : ٢٩٥/١ .

(٢٨) انظر بياننا لسبب ذكر المصنف لترتيب المعارف من حيث الأعرافية - مع بعدها عن موضوع الكتاب ، وهو الحدود - : فى الحاشية الثالثة ص ٢١ بترقيم الأصل من كتاب الحدود (وهو المتن المستقل) .

(٢٩) مَبْنَى الأعرافية بين أنواع المعرفة وبين أنواع كل نوع - على : تطرّق الاحتمال إلى المدلول قِلّة وكثرة أو عدمه ، ودلالة اللفظ على المدلول بنفسه أو بغيره ، ومشاهدة المدلول ومواجهته أو عدمه ، والإشارة الحسية أو عدمها ، وقرب مكان المدلول أو بعده ، واختصاص اللفظ بمدلول واحد أو عدمه ، والعهد بالمدلول أو عدمه ، والافتقار إلى الوصف أو عدمه ، وتعدّد وسيلة الإدراك أو عدمها ، ووضع اللفظ لمدلوله بوضع جزئى أو كلى ، وقبول التنكير أو عدمه ... فهذه - وما يماثلها - هى التى انبنى عليها ترتيب المعارف ، وتحكمت فى أقوال النحاة .

انظر الهمع : ٥٥/١ ، بوياسين ٩٥/٢ ، والمبان : ١٠٧/١ ، والإنصاف : ٧٠٧/٢ ، ٧٠٨ ، وشرح الكافية : ٣١٢/١ ، وابن يعيش : ٨٧/٥ .

(٣٠) أى بعد اسم الله تعالى ، فإنه أعرف المعارف بالإجماع . انظر : الهمع : ٥٥/١ ،

والمبان : ١٠٧/١ ، وشرح كتاب الحدود : ٣٧ ، ١٣٦ .

(٣١) أى : لكثرة وقوع الشركة فيه عن (المخاطب) .

- ثم : الإشارة (٣٢). ثم : الموصولات - ومقتضى كلام ابن الحاجب (٣٣) : أنهما سواء -
 - ثم : المعروف (٣٤) بالألف واللام - وفى رتبته : المندى المعين (٣٥) - وهذا هو المشهور (٣٦) عن سيبويه .

-
- (٣٢) قول المتن المستقل : ثم أسماء الإشارة . انظر : كتاب الحدود : ص ٢٥ .
 (٣٣) حيث أطلق عليهما معاً مصطلح (المبهمات) . انظر : الكافية - بشرح الرضى - ١٢٨/١ : س ٣ - وانظر أيضاً : الرضى : ١٣٠/١ س ١٠ من أسفل .
 (٣٤) فى المتن المستقل : المحلى -
 (٣٥) أى المعين بسبب النداء - والمراد به : النكرة المقصودة . كما هو صريح : التصريح وياسين : ٩٥/١ ، والأشمونى والصبان ١٠٦/١ ، وشرح كتاب الحدود : ١٣٥/١٣٦ ، والهمع : ٥٥/١ . وكان يقضى على الشارح أن يصرّح بذلك : لأن عبارته توهم إدخال نحو (يازيد ، وياعبد الله) بناء على أن المندى فيهما تعين وتعرف بالنداء بعد زوال تعريف العلميّة ، كما هو رأى لبعضهم - ويحتمل أن الشارح منهم - . انظر هذا الرأى فى : الهمع ٥٥/١ ، والصبان ١٠٦/١ .
 هذا، وكون (المندى المعين) فى رتبة المعروف بالألف واللام - كما ذكر الشارح - : أحد قولين - والآخر : أنه فى رتبة (الإشارة) . انظر : الهمع : ٥٥/١ ، والأشمونى والصبان : ١٠٦/١ ، والتصريح : ٩٥/١ ، والتسهيل : ٢١ ، وشرح كتاب الحدود : ١٣٦ .
 ومن تأقّلة القول : أن الفاكهى فى مصنفه (شرح كتاب الحدود : ١٣٦) ، والأشمونى ١٠٦/١ - : قد نسباً زيادة (المندى المقصود) إلى ابن مالك (المتوفى سنة ٦٧٢هـ) ، مع أنه يوجد فى كافية ابن الحاجب (المتوفى سنة ٦٤٦هـ) . انظر : الكافية والرضى : ١٢٨/١ س ٣ ، ١٣١/٥ من أسفل .
 والعجيب من الفاكهى - مع أنه أكثر صراحة فى تلك النسبة - : أنه عند تعليقه لعدم ذكر المتقدمين للمندى ضمن المعارف ، قد نقل تعليلاً لذلك عن الرضى عن الموضوع الثانى المشار إليه .
 (٣٦) مقابل المشهور عن سيبويه : تقديم الأعلام على المضمورات . انظر : الهمع : ٥٥/١ . هذا ، وسيبويه : هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، إمام البصريين . توفى سنة ١٨٠هـ . البغية : ٢٢٩/٢ ، ٢٣٠ .

وفيه اختلافات كثيرة (٣٧) . وفائدتها تظهر (٣٨) فى الوصف : لأنه يُشترط

(٣٧) سأحاول جهد الطاقة - ترتيب المعارف حسب المذاهب المختلفة - سوى المذكور فى هذا الشرح - :

- ١- المضمّن ، العلم ، الإشارة ، المعرفة بآل والموصول . ونسب لسيبويه والجمهور .
 - ٢- العلم المضمّن ، المبهّم ، المعرفة بآل . وعليه الكوفيون ، والسيرافي ، ونسب لسيبويه .
 - ٣- المبهّم ، المضمّن ، العلم ، المعرفة بآل . ونسب للكوفيين . وعليه ابن السراج .
 - ٤- المبهّم ، العلم ، المضمّن ، المعرفة بآل . وعليه ابن السراج .
- (هذا تذكره المراجع عنه ، لكن الذى فى الأصول : ١٤٧ - وهو الموضع الذى يقن منه مذهبه - : الممكنى ، المبهّم ، العلم ، المعرفة بآل)
- ٥- المضمّن ، العلم ، اسم الإشارة ، المعرفة بآل ، الموصول . وعليه ابن كيسان .
 - ٦- ضمير المتكلم ، ضمير المخاطب ، العلم ، ضمير الغائب السالم من إبهام ، الإشارة والمنادى ، الموصول والمعرفة بآل . وعليه ابن مالك . (هذا مافى التسهيل) والتصريح ، والأشمونى . لكن مافى الرضى عنه : أن العلم وضمير المخاطب فى درجة . وما فى الهمع : أن المعرفة بآل بعد الموصول . ونقل التصريح أيضاً عن بعض مخطوطات التسهيل : أن المعرفة بآل بعد الوصول)
 - ٧- المعرفة بآل (ذكر الهمع والمبّان : أنه مذهب . لكن لم ينسبها ، ولم يرتبها ما بعده) .
- وأما ترتيب الضمائر من حيث الأعرافية : فضمير المتكلم ، المخاطب ، الغائب .
- وترتيب الأعلام : أسماء الأماكن ، الأناسى ، الأجناس .
- وترتيب الإشارة : ما للقريب ، ما للمتوسط ، ما للبعيد .
- وترتيب الموصول : المختص ، المشترك .
- وترتيب المعرفة بآل : ما آل فيه للمهد ، ما للاستفراق ، ما للجنس .
- انظر فى هذا المبحث : شرح الكافية : ٣٩٢/١ ، ٢٩٧/٢ ، وابن يعيش : ٥٦ / ٢ ، ٨٧/٥ ، والإنصاف : ٧٠٧/٢ م ١٠١ ، والهمع : ٥٥/١ ، والأشمونى والمبّان : ١٠٧/١ ، والتصريح وياسين : ٩٥/١ ، وشرح كتاب الحدود : ١٣٦ ، والتسهيل : ٢١ ، والجمل : ١٧٨ ، والأصول : ١٤٧/١ .
- (٣٨) فى الأصل : يظهر .

فى الموصوف : أنك يكون (٣٩) أَخَصَرُ مساوياً (٤٠) . فما وقع منها موصوفاً
للاَخَر (٤١) ، فهو أعرف بالنسبة إليه .
- والمضاف إلى واحد منها (٤٢) : بمنزلتها . إلا المضاف إلى الضمير ،
فإنه بمنزلة العلم (٤٣) . بدليل : أنك تقول : مررت بزيدٍ صاحبك . فتصف
العلم بالمضاف إلى الضمير ، فلو كان في رتبته كانت الصفة أعرف . وهو
لا يجوز .

(٣٩) أى أعرف . فإن جاء الأخصر - حسب المذاهب المذكورة فى هـ - ٣٧ - تابعاً لغير الأخصر
، فهو بدلٌ عند صاحبه لك المذهب . انظر : شرح الكافية : ٣١٢/١ س ٥ ، ٣١٣ س ٢ ، س ٤ من
أسفل ، والصبيان : ١٨٣/٣ س ١٨ .

(٤٠) هذا الشرط : مذهب الأكثر . وأجاز غيره : أن يكون الوصف أخصر . بل قال بعضهم :
توصف كل معرفة - إلا الإشارة - بكل معرفة . انظر : الصبيان : ١٠٧/١ ، والأشموئى والصبيان :
٦٧/٣ .

(٤١) فى الأصل : الآخر .

(٤٢) أى إضافة مكفنة .

(٤٣) فى رتبة (المضاف) - من حيث الأعرافية - أربعة مذاهب ، ذكر الشارح أصحابها وعزى
لسيبويه والأكثرين - وبيّنتها هى :

١- أن المضاف فى رتبة ما أضيف إليه مطلقاً . وعليه ابن مالك وغيره . ونسب لسيبويه .

٢- أن المضاف فى رتبة ما تحت ما أضيف إليه مطلقاً . وعليه المبرد .

٣- أن المضاف فى رتبة ما تحت ما أضيف إليه ، إلا المضاف إلى المعرفة بأل .

انظر الهنيد : ٥٦٧/١ ، والتصريح وياسين : ٩٥/١ ، وشرح الشذور : ١٥٦ ، والأشموئى والصبيان
: ١٠٧/١ ، وشرح الكافية : ٣١٢/١ .

-١٥٧-

[شرح (٤٤) تعريف المصدر]

٧٣- (جاء المصدر : هو الاسم ، المطال على الجذر (٤٥)) .
قد تقدم التيه على ذلك في (المفعول المطلق) (٤٦) .

[شرح تعريف الاستثناء]

- والإخراج بمحركات التعريف

مع

بيان أقسام المشتى

٧٤ - (جاء الاستثناء) (٤٧) - بمعنى : المشتى . وإلا فلا إثناء
بالمعنى المصدري : إخراج . لا : مخرج (٤٨) .
والمشتى : على قسمين - : متصّل ، ومتفصل .

(٤٤) ذكرت في العنوان كلمة (شرح) وإن كان الشارح - كما سيأتى - قد اقتصر على إيراد
تعريف (المصدر) بدون شرح كما ذكره المصنف . وذلك : لتكون العناوانات كلها على
وتيرة واحدة في هذا . وانظر نظيراً لهذا أيضاً في هـ- ٣٠ ص ٢٥ ، هـ- ٢٩ ص ٣ .
(٤٥) في المتن المستقل : حدث .

(٤٦) تقدم للشارح - في الموضوع المشار إليه - تعريف (المصدر) بنفس المعنى المذكور
هنا ، ولكن بصيغة أخرى . أنظر : أوائل ص ٢٣ بترقيم الأصل (في أواخر مبحث المفعول
المطلق) .

هذا ، وقد جاء في المتن المستقل بعد نهاية حد المصدر المذكور ، زيادة - نقلاً عن بعض
نسخ تحقيق المتن - تضمنت ستة عشر نائباً مما ينوب عن المصدر في الانتصاب على
المفعول المطلق . وقد جاءت هذه الزيادة منظومة في أبيات عديتها ستة . أنظر في الخواص
عن المصدر : الأشمونى : ١١٢/٢ .

(٤٧) في المتن المستقل : المشتى .

(٤٨) أى كما جاء في أوائل تعريف المصنف الآتى بعد سطر .

فالمتمصل - : (هو المَخْرَج^(٤٩) بـ (يَلَا) ، أو يَحْصِي أَوْ خَوَاتِمُهَا^(٥٠)) -
وهي : غَيْرُ ، وَسَوَى ، وَحَاشَا ، وَخَلَا ، وَعَدَلَهُ ، وَلَيْسَ ، وَلَا يَكُونُ -
٧٥- (تَحْقِيقًا) إِنْ كَانَ الْمَشْتَى مِنْهُ مَذْكُورًا^(٥١) . نحو : قام القوم إلا
زيداً . وَيُسَمَّى الْإِسْتِثْنَاءُ فِيهِ : (تَامًّا)^(٥٢) .

(٤٩) غَيَّرَ الشَّارِحُ وَجْهَةَ الْمَصْنُوفِ فِي تَعْرِيفِهِ الْإِسْتِثْنَاءُ ، إِذِ الْمَصْنُوفُ - كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ -
يَعْرِفُ الْإِسْتِثْنَاءَ مُطْلَقًا : مَتَمَّلًا ، أَوْ مُنْقَطِعًا . وَفَكَنَ الشَّارِحُ حَمَّصَ تَعْرِيفَ الْمَصْنُوفِ بِـ
(المتصل) - بَعْدَ أَنْ كَانَ قَدْ قَسَمَ الْمُسْتَثْنَى إِلَى : مَتَمَّلٍ ، وَمُنْقَطِعٍ (مُنْقَطِعٍ) - ثُمَّ بَعْدَ أُسْطَرٍ
سَيَذْكَرُ تَعْرِيفَ (المنقطع) .

وَجَمِيعَ الْمَرَاجِعِ الَّتِي بَأْيَدِينَا تَلْتَقِي مَعَ الْمَصْنُوفِ فِي إِيرَادِهَا تَعْرِيفًا عَامًّا لِلْمُسْتَثْنَى ، ثُمَّ
تَنْوَعُ مَعْرِفَةً كُلَّ نَوْعٍ - اللَّهُمَّ إِلَّا مَا صَنَعَ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي الْكَافِيَةِ (بِشَرْحِ الرُّضِيِّ : ٢٢٤/٨) ،
حَيْثُ قَسَمَ ثُمَّ عَرَّفَ ، لِأَنَّهُ زَعَمَ أَنَّ بَيْنَ الْمَتَمَّلِ وَالْمُنْقَطِعِ فَرْقًا مَعْنَوِيًّا مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْمَتَمَّلَ
مُخَرَّجٌ ، وَأَنَّ الْمُنْقَطِعَ غَيْرُ مُخَرَّجٍ . وَلِذَا لَا يُمْكِنُ جَمْعُهُمَا فِي تَعْرِيفٍ وَاحِدٍ عَلَى أَنَّهُ عَادَ
وَذَكَرَ إِمْكَانَ جَمْعِهِمَا فِي تَعْرِيفٍ وَاحِدٍ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ .

أَمَّا شَارِحُنَا : فَدَافِعُهُ إِلَى مَا صَنَعَ : اخْتِلَافُ النُّوعَيْنِ فِي الْأَدَوَاتِ ، بِدَلِيلِ إِخْرَاجِهِ (المنقطع) -
بَعْدَ أُسْطَرٍ - بِالْقَيْدِ (يَلَا أَوْ إِحْدَى أَخَوَاتِهَا) ، الْمَذْكُورِ فِي تَعْرِيفِ (المتصل) .
هَذَا ، وَفِي كَيْفِيَةِ تَحْقِيقِ الْإِخْرَاجِ كَلَامٌ طَوِيلٌ لِلْنُّحَاةِ - انْظُرْ : شَرْحُ الْكَافِيَةِ : ٢٢٤ / ٨ ، ٢٢٥ ،
وَالصَّبَاحُ : ١٤٧/٢ ، وَالتَّصْرِيحُ وَيَاسِينَ : ٣٤٧/١ .
(٥٠) فِي الْمَتْنِ الْمُسْتَقِلِّ : أَوْ بِإِحْدَى أَخَوَاتِهَا .

(٥١) جَعَلَ الشَّارِحُ كَلِمَةَ (تَحْقِيقًا) إِشَارَةً إِلَى (الْإِسْتِثْنَاءِ التَّامِّ) ، كَمَا جَعَلَ - بَعْدَ سَطْرَيْنِ -
كَلِمَةَ (تَقْدِيرًا) إِشَارَةً إِلَى (الْإِسْتِثْنَاءِ الْمُفْرَغِ) : وَذَلِكَ لِأَنَّهُ حَمَّصَ هَذَا التَّعْرِيفَ بِـ (المتصل) ،
كَمَا أَوْضَحْنَا فِي هـ ٤٩ .

وَعَلَيْهِ مِثْلُ مَا صَنَعَ : الْكَافِيَةُ وَالرُّضِيُّ : ٢٢٤/٨ ، وَالْأَشْمُوتِيُّ وَالصَّبَاحُ : ١٤٧/٢ .
أَمَّا الْهَمْعُ : ٢٢٢/١ ، وَالتَّصْرِيحُ : ٣٤٧/١ ، وَشَرْحُ كِتَابِ الْحُدُودِ : ٢٤٠ ، فَقَدْ جَدُّوا (تَحْقِيقًا) (تَحْقِيقًا)
إِشَارَةً إِلَى (المتصل) ، وَتَقْدِيرًا (إِشَارَةً إِلَى (المنقطع) : وَذَلِكَ لِأَنَّهُ تَعْرِيفَاتُهُمْ لِلْإِسْتِثْنَاءِ
مُطْلَقًا : مَتَمَّلًا وَمُنْقَطِعًا .

٧٦- (أو تقطع) إن كان (٥٢) غير مذكور (٥٣) . نحو : ما قام إلا زيد .
ويسمى الاستثناء فيه : مَفْرَغًا (٥٣) .

فه (المخرج) (٥٤) : يَتَمَّ : المتصل ، والمنقطع ،

٧٧- وقوله (٥٥) (بِإِلَاءٍ أو إحدى أخواتها) : يخرج : المنقطع . لأنه :
المُخْرَجُ بـ (إِلَاءٍ ، أو غير ، إِصْرًا) (٥٦) أو يَتَدَّ (٥٧) ، خاصة (٥٨) مَا دَخَلَ فِي
حُكْمِ دَلَالَةِ الْمَفْهُومِ (٥٩) .

نحو : ما فيها إنسانٌ إلا وَتَدَّ (٥٩) ، وما عندي أحدٌ غيرَ قَرَسٍ ، وقوله -
صلى الله عليه وسلم - : * أَنَا أَقْصَحُ مَنْ نَطَقَ بِالضَادِّ يَتَدَّ أَنَّى مِنْ قَرِيشٍ
، وَاسْتَرْفِضْتُ فِي بَنِي سَعْدِ

(٥٢) أى المستثنى منه .

(٥٣) أنظر : هـ - ٥٩ .

(٥٤) أى المذكور فى تعريفه (المتصل) قبل أسطر - والشارح - بهذا - شارح فى بيان
الجنس والفصل فى التعريف .

(٥٥) أى المصنف الأبدى .

(٥٦) فى طرة هذه الصحيفة من أعلى ، مكتوب سبق نظيره فى : هـ - ١٠ ، ١٣ ، ١٧ ، ٢٥ . وفى
هنا : توقف محمد الكفوى ، لله تعالى ، ببولق الأروام - شرح الحدود فى النحو .

(٥٧) بيد - و : يَتَدَّ - لغة - : غير - وقيل : عَلَى . (اللسان) - وقيل : مِنْ أَجْلِ .

وهى اسم ، ملازمُ النصب والإضافة إلى (أَنْ) وملتها - مستثنى به فى المنقطع خاصة .
وقيل : حرف - انظر الهمع : ٢٣٢/١ .

(٥٨) انظر فى تخصيص بعض أدوات الاستثناء ببعض أنواعه : ياسين : ٣٤٧/١ ، وشرح
الكافية : ٢٣٠/١ ، والهمع : ٢٢٢/١ .

(٥٩) أى لكلمة (الاستثناء) ، إذ لها دالتان : دلالة المنطوق - وهى : الإخراج - ودلالة
المفهوم - وهى : عدم الإخراج . والمنقطع داخل فى حكم الثانية ، لأنه لا إخراج فيه حقيقة .

(٥٩) رفع (وتد) : مرجوح . ونصب (غير) : واجب ، أو راجح . انظر : شرح الشذور : ٢٦٥ .

- ١٦٠ -

[شرح تعريف الإضافة . والإخراج بمحترزات التعريف]

مع بيان أقسام الإضافة

٧٨- (الإضافة (٧) :

نسبة تقييدية) - لا خبرية - (بين اسمين) - لما تقدم أنها لا تكون
في غير الأسماء (٨) - (توجب لثانيهما الخفض) (١٠) بحرف جر
مقدّر (١١)

وهي على قسمين :

٧٩- (أ) مَقْصُوفَةٌ - وتسمى (١٢) أيضًا : مَجْصُوفَةٌ (١٣) - : إن كان المضاف غير

صفة مضافة إلى معمولها :

بأن لا يكون (١٤) صفة أَلْبَتَّة . نحو : غلام زيد .

(٧) في المتن المستقل : حد الإضافة .

(٨) تقدم هنا مع علته في مره (في مبحث : شرح خواص الاسم : خواصه من معناه : الخاصة
السابعة) .

(٩) (الخفض) : مصطلح كوفي . انظر : ابن يعيش : ١١٧/٢ ، وشرح كتاب الحدود : ٢٧٧ .

(١٠) خرج بهذا القيد : الوصف . فإنه نسبة تقييدية بين اسمين ، لكن لا توجب الخفض
لثانيهما .

(١١) في عامل الجر في المضاف إليه ، أقوال : المضاف ، حرف جر مقدّر - وهو ما عليه
للشارح - معنى اللام ، الإضافة . انظر : التصريح : ٢٤٧/٢ ، والأشمونى ، والمصباح : ٢٣٧/٢
والهمع : ٤٦٧/٢ ، وشرح الكافية : ٢٥٨/٢ ، وشرح كتاب الحدود : ٢٧٧ ، وابن يعيش : ١١٧/٢

(١٢) في الأصل : ويسمى : بياء المضارعة .

(١٣) سيأتى للشارح - بعد سطور - تعليل التسمية بهما . كما تسمى كذلك : حقيقة .

انظر : الأشمونى : ٢٤٧/٢ .

(١٤) أى المضاف .

أو يكون صفةً ، لكنَّ غيرَ مضافةٍ إلى معمولها . نحو : مُضَارِعٌ مِصْرَ (١٥) .
فإنَّ (مُضَارِعٌ) صفةٌ غيرُ مضافةٍ إلى معمولها ، لأنَّ (مِصْرَ) ليس بمعمول
لـ (مُضَارِعٌ) (١٦) .

فَعْلِمٌ مِنْ هَذَا :

- أنَّ إضافةَ المَصْدَرِ إلى (فاعله) - نحو: عَجِبْتُ مِنْ دَقِّ الْقَصَّارِ (١٧) لِلثَّوْبِ
- أو إلى (مفعوله) - نحو : عَجِبْتُ مِنْ دَقِّ الثَّوْبِ الْعَصُونِ (١٨) -
مَعْنَوِيَّةٌ (١٩) ، لأنَّ المضافَ غيرَ صفةٍ ، إذ المراد بها هنا : اسمُ الفاعلِ ،
والمفعولِ ، والصفةُ المشبَّهةُ - بمعنى الحال أو الاستقبال (٢٠) .
- وأنَّ مثل قولنا: هذا مَضْرُوبٌ زَيْدٍ ، أو: هذا ضاربٌ زَيْدٍ - صفةٌ معنويةٌ
، لأن الوصفَ فيهما ليس مضافاً إلى المفعولِ ، لأنَّ المفعولَ - في الأوَّلِ -
الضميرُ المستترُ الراجعُ إلى (هذا) (٢١) - والثاني - غيرُ عاملٍ ، لأنَّ اسمَ

(١٥) مضارع : مُشَايِه . اللسان . وهذا المثال أخذهُ الشارحُ من (شرح الكافية : ٢٧٢/١ ، ٢٧٧ ،

٢٧٨) ، ولكنَّ الكلمةَ فيه بالصاد المهملة : مضارع . فعَلَّها هناك محرَّفةٌ عَمَّا هُنا .

(١٦) أى : لأنَّ (مضارع) اسمُ فاعلٍ بمعنى الماضي ، وهو لا يعملُ النصبَ ، فلا يكونُ له معمولٌ
حتى يضافَ إليه . انظر : شرح الكافية : ٢٧٣/١ .

(١٧) الْقَصَّارُ ، وَالْمُقَصِّرُ : الْمُخَوِّرُ لِلثِّيَابِ . - يقال : قَصَّرَ الثَّوْبُ : حَوَّره ودَقَّه - وَسَمَّى بِذلِكَ
: لِأَنَّهُ يَدَقُّهَا بِالْقَصْرِ ، الَّتِي هِيَ الْقِطْعَةُ مِنَ الْخَشَبِ ، وَالتَّخْوِيرُ : تَغْيِيرُ الشَّيْءِ مِنْ حَالٍ إِلَى

حَالٍ . اللسان : (قصر ، حور)

(١٨) (العصون) هكذا الكلمة في الأصل . ولم يظهر لى - بعد المراجعة - المراد منها .
ولعلَّها محرَّفةٌ من (الْمُقَصِّرُونَ) جمع : الْمُقَصِّرُ . بمعنى : الْقَصَّارُ . انظر هـ ١٧ .

(١٩) أى على الصحيح . انظر : الهمع : ٤٨٧/٢ ، ٤٧ ، والأشمونى : ٢٤٧/٢ ، والتصريح : ٢٧/٢ .

(٢٠) قيل : هذا التَّكْيِدُ لا يناسبُ المشبَّهةَ ، لأنها ليست بمعنى الحال أو الاستقبال ، بل

لِلثَّبُوتِ والدوام . انظر : الصبان : ٢٤٠/٢ .

(٢١) و(زيد) فى المثال هو الضارب .

الفاعل بمعنى الماضي (٧٢) لا يعمل (٧٣) ، إذا لم يكن صلة الألف واللام .
وتفيد (٧٤) هذه الإضافة :

تفسيرية المضاف إليه (٧٥) - إن كان المضاف (معرفة) - وتخصيصه - إن كان (نكرة) .

والتجسّد (معنوية) - لأن ذاتها (٧٦) ترجع إلى (المعنى) - وإسحقية -
فيها خالية من شائبة التخيّل (٧٧) .

والتجسّد (٧٨) - إن كان المضاف دقة مشافة إلى مسمولها (٧٩) .
كتسوّك : ضارب عسّو (٣٠) - الآن ، أو شدّا - زينة ، أو : مضروب

(٧٢) الذي أرى : أن الوصف في مثاله الثاني هذا ، مطلق الزمن ، إذ لم يقيّد ، ولا قرينة .
ولكن مع هذا فالحكم كما ذكر الشارح ، لأن مطلق الزمن والماضي سواء في أنهما لا يحملان
(الفاعل : الصبان : ٢٣٧٧) ، وإن كان الرضى (٢٧٧٨ ، ٢٧٧٩ ، ٢٧٨٠) قد أبحق مطلق الزمن
في الحكم بما هو بمعنى الحال أو الاستقبال .

(٧٣) أن هذا غير القسائي ومثاله : الفروع : ٩٤٢ ، والتخصيص : ٦٦٢ ، ٧٨ ،
والأشبه : ٢٩٣٢ من شرح الكفاية : ٢٠٣٢ .

(٧٤) في الأصل : ويضيق بهما ، وهذا هو المعنى .
(٧٥) في الأصل : تعريفاً للمضاف إليه . وهذا هو المعنى .
(٧٦) في الأصل : إن كان المضاف إليه (معرفة) - أو (نكرة) - أو (معرفة) - أو (نكرة) .
(٧٧) في الأصل : (٧٨) .

تجسّد (٧٨) - إن كان المضاف دقة مشافة إلى مسمولها (٧٩) .
كتسوّك : ضارب عسّو (٣٠) - الآن ، أو شدّا - زينة ، أو : مضروب

(٧٩) في الأصل : تعريفاً للمضاف إليه . وهذا هو المعنى .
(٨٠) في الأصل : (٨١) .

(٨١) في الأصل : (٨٢) .
(٨٢) في الأصل : (٨٣) .

الأب (٣١) - الآن ، أو غداً - عمرو (٣٢) ، أو : جازعُ القلب (٣٣) - الآن ، أو غداً - بكرٌ .

وسُمِّيَتْ (لفظية) (٣٤) : لأن فائدتها عائدة (٣٥) إلى اللفظ وهي : تخفيفه بحذف النونين (٣٦) ، أو تحسينه (٣٧) - كما علم من (باب الصفة المشبهة) - .

(٣١) (الأب) هو المضروب .

(٣٢) فى الأصل : عمرا .

(٣٣) جازع : خزين غير صاير . اللسان . وهذا مثال للصفة المشبهة .

(٣٤) وتسمى أيضاً : غير مخضة ، ومجازية . انظر : الأشموني : ٢٤٧٢ .

(٣٥) فى الأصل : فائدة .

(٣٦) أى إن وُجِدَا . أو : يقدر وجودهما إن لم يوجد . ويعنى بالنونين : التلوين - لأنه نون ساكنة تثبت لفظاً لا خطاً - ونون المثنى وجمع المذكر السالم والملحق بهما . هذا التخفيف كله فى المضاف . ويذكر الرضى (٢٨٧٢٨٠/١) : أن التخفيف قد ينال المضاف إليه - أيضاً كما فى (حسن الوجوه والحسن الوجه) ، إذ فيه قد حذف الضمير من المضاف ، إليه واستتر فى الوصف .

هذه والتخفيف بحذف النونين : ثابت أيضاً للإضافة المعنوية .

(٣٧) التحسين : يكون فى بعض صور المشبهة . وذلك فى مثل : هو الجازع القلب - : لأن فى رفع (القلب) على الفاعلية للصفة ، قبح خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف لفظاً . وفى نصبه على التشبيه بالمفعول به ، قبح إجراء وصف اللازم مجرى وصف المتعدى . وفى الجر تخلص من القبحين : إذ صار فى الصفة ضمير مقدر يعود على الموصوف بعد تحويل الإسناء عن الظاهر إليه ، واللازم كالمتردد فى الإضافة . انظر : التصريح : ٢٤٧٢ ، والأشموني : ٢٤٧٢ .

[شرح تعريف الجملة]

مع

بيان العلاقة بين الجملة والكلام

٨١- (جاءت الجملة : ما ترتب من كلمتين ، فأكثر ، بشرط الإسناس ، أو ما لم ينفصل) (٣٨)

فهي أعم من الكلام (٣٩) : إذ يشترط فيه الإفادة ، بخلافها .
ولهذا تسميهم يقولون : جملة الشرط ، جملة الجواب . وليس ذلك
بمفيد (٤٠) ، فليس كلاما .

وظاهر كلام (صاحب المنفل) (٤١) - كما قال بعضهم (٤٢) - : أنها مرادفة
للكلام .

(٣٨) في الأصل : أفادت أو لم يفد . وفي المتن المستقل : أفاد أم لم يفد . وفي بعض نسخ
مخطوطات المتن المستقل : أفادت أم لم تفد .

(٣٩) أي عمومًا مطلقًا : لا يحددها عليه ، وعلى غيره .

وهذا أحد قولين في العلاقة بين : الجملة ، والكلام . وسيذكر الشارح القول الآخر بعد
أسطر . وقد قيل عن الأول : هو الصحيح . بل قيل : إنه الصواب . (كما في شرح كتاب الحدود
٦٢ :

انظر - في القولين - : شرح كتاب الحدود : ٦١ ، والهمع : ١٧٨ ، والمفني : ٣٤٢ . وانظر -
في تعريف الكلام - هذا الكتاب : ص ٣ بترقيم الأصل .

(٤٠) أي فائدة مستقلة مقصودة لذاتها . بل مقصودة لغيرها لا تفيد المطلوب إلا معه .

(٤١) صاحب المنفل : هو الزمخشري . أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن أحمد ،
الخوانزمرى ، جاز الله . المتوفى سنة ٥٣٨ هـ . الأعلام : ٥٥ : ٨ .

(٤٢) يعني الشارح بهذا البعض : ابن هشام . وذلك : لأن العبارة التي أوردها بعد « فإنه بعد
أن فرغ ... » هي نص عبارة ابن هشام في المفني (٣٤٢) ، كما أن الفقرة السابقة « فهي
أعم ... فليس كلاما » هي أيضًا نص كلام ابن هشام في الموضوع المذكور (مع تصرف يسير) =

-١٦٥-

فإنه (٤٢) - بتد أن فرغ من حد الكلام - قال : ويسى (٤٣) : الجملة (٤٤)

[شرح أقسام الجملة باعتبار مصدرها]

و

شرح تعريف كل قسم منها

(أقسام الجملة : ثلاثة - : اسمية ، فعلية ، وصفية) :

لأنها :-

إما [أن] (٤٥) تُصدر باسم (٤٦) : فهي (الاسمية) .

وإما أن تصدر بفعل : فهي (الفعلية) .

وإما أن تصدر بظرف - والمراد به : [ص ٢٨] ما يشمل المجرور - : (فظرية) .

كما أشار (١) إليه بقوله :

٨٢- (جاء الاسمى : ما انتظرت باسمه) : كـ : زيد قائم ، وقفات العقيق (٢) .

وهو أيضاً فقد أورد الهمع (١٧/٨) كل ما أورده الشارح هنا ، وكذلك فعل شرح كتاب الحدود

(٦٦، ٦٧) بإيراد معظمه مع التصريح بنسبة ما أورده (إلى) (ابن هشام فى المفنى) :

(٤٢) أى صاحب المفصل .

(٤٣) فى الأصل : وتسمى . بالتاء .

(٤٤) انظر : المفصل ٦ ، والمفصل - بشرح ابن يعيش - : ١٨٦ .

هذا ، وإنما قيل : «وظاهر كلام صاحب المفصل» : لأن مريح كلامه لا يعطى الترادف ، بل

يعطى أن (الجملة) تطلق على ما يطلق عليه الكلام فقط . ولا يمنع ذلك من أنها تطلق أيضاً

على غير ما يطلق هو عليه ، كجملة الشرط - مثلاً . وانظر : الدسوقي : ٣٤/٢ س ٢٦ .

(٤٥) الزيادة لمشكلة النظائر بعد .

(٤٦) - أى غير ظرف - ولو مؤولا . نحو : «وأن تصوموا خير لكم» . (البقرة : ١٨٤/٢) .

(١) أى المصنف الأبدى .

(٢) العقيق : اسم لأودية كثيرة ببلاد العرب . وهو فى الأصل صفة ، من عَقَّ ، بمعنى : شَقَّ -

-١٦٦-

٨٣- (جاء الفعلية : ما ضَرَّتْ بِفَعْلٍ) : كي : قام زيد ، وضربت اللص ، وكان زيد قائما ، وظنته قائما .

٨٤- (جاء الظرفية : ما ضَرَّتْ بِظَرْفٍ) : نحو : [كَيْفَ] عندك زيد ، أو : آني الدار زيد ؟ .

إذا ضَرَّتْ (زيداً) فاعلا بالظرف . لا : بالاستقرار المحذوف ، ولا : مبتدأ مخبراً عنه بالظرف (٤) .

[شرح (٥) أقسام الجملة باعتبار كونها : كبرى ، وصغرى]

و

شرح تعريف كل قسم منها .

(والجمل : جملتان : كبرى ، وصغرى) (٦)

٨٥- جاء الكبرى : ما وقع الخبر فيها جملة (٧) : نحو : زيد قام أبوه ،

= فهو يقال : لكل ما شق ماء السيل في الأرض فأنهره ووسعه . اللسان .

(٣) الزيادة : ليتحقق شرط الاعتماد . كما هو مذهب الجمهور - وليشاكل نظيره بعده .

(٤) فإن قدرت (زيداً) فاعلا بـ (استقر) محذوفاً ، رجعت الجملة إلى الفعلية . وإن جعلت المحذوف (مستقر) مبتدأ أو خبراً ، رجعت إلى الاسمية . وإن جعلت (زيد) مبتدأ مخبراً عنه بالظرف ، رجعت إلى الاسمية أيضاً . كل حسب صدر الجملة .

هذا ، والمراد بالمتصدر : المسند والمُسند إليه في الأصل . انظر : المفني : ٣٦٧ ، والهمع : ١٣/١ ، وشرح كتاب الحدود : ٦٧ .

(٥) ذكرت في العنوان كلمة (شرح) وإن كان الشارح - كما سيأتي - قد اقتصر على إيراد أقسام (الجملة) بدون شرح ، كما ذكرها المصنف . وذلك : لتكون العناوين كلها على وتيرة واحدة في هذا . وانظر نظيراً لهذا أيضاً : في هـ ٤ ص ٢٦ ، وهـ ٣ ص ٢٥ ، وهـ ٢٩ ص ٢ بترقيم الأصل .

(٦) سيأتي في هـ ١٤ نذكر أن هناك جملة أخرى . وهي : لا كبرى ولا صغرى .

(٧) ظاهر هذا التعريف : يمكن أن يشير إلى أن (الجملة الكبرى) قد تكون فعلية ، كما قد

وزيد أبوه قائم

٨٦- (جاء الصغرى : ما وقعت خبراً للمبتدأ) (٨٧) . كالجمله المختبر بها

فى المثالين (٨٨)

وقد تكون الجملة : صغرى ، وكبرى - باعتبارين .

نحو : زيدٌ أبوه غلامه منطلق (٨٩) .

فمجموع هذا الكلام : جملة كبرى . لاغير (٩٠)

و(غلامه منطلق) : صغرى . لاغير - : لأنها خبر (٩١)

و(أبوه غلامه منطلق) :

= تكون اسمية . وذلك : لأنه لم يصرح بنوعيتها ، فيقول - مثلاً ، كما قال المفنى : ٣٩٧٢ ،

والهمع : ١٣٨١ - هى الاسمى التى خبرها جملة .

كما أنه لم يقيد (الخبر) بكونه خبراً عن مبتدأ فى الحال . وهذا الإطلاق يدخل فيه الخبر

باعتبار الأصل . نحو : ظننت زيدا يقوم أبوه ، أو : أبوه قائم . مما يعتبر (جملة كبرى)

مصدرة بفعل . إلا أن الشارح مثل للمصدرة باسم كما هو المشهور فيها .

هذا ، وكون (الجملة الكبرى) اسمية فقط : هو مقتضى كلام جمهور النحاة . أما كونها قد

تكون فعلية : هو ما رآه ابن هشام . انظر : المفنى والدوقى : ٣٩٧٢ .

(٨) فى المتن المستقل : لمبتدأ .

هذا ، وظاهر التعريف أيضاً : يساعد ظاهر التعريف السابق فيما أخذناه منه فى هـ ٧ .

وذلك : لأن المصنف لم يقيد (المبتدأ) بكونه مبتدأ فى الحال . فدخل فيه : المبتدأ باعتبار

الأصل ، كالمثالين اللذين ذكرتهما . وأيضاً نحو : كان زيد يقوم أبوه ، أو : أبوه قائم .

(٩) وعلى هذا فالصغرى : تكون اسمية ، وتكون فعلية .

(٩٠) ليس هذا المثال برمته مثلاً للجملة ذات الاعتبارين ، كما يوهمه ظاهر السياق ، بل

المقصود أن هذا المثال يتوصل من خلاله إلى الجملة ذات الاعتبارين - كما سيتضح من

البيان - لأنها لاتتأذى إلا إذا وجد ثلاث مبتدآت .

(٩١) أى لأن خبر المبتدأ (زيد) فيها جملة (أبوه غلامه منطلق) .

(٩٢) أى عن مبتدأ هو (أبوه) .

- ١٦٨ -

- كبىرى : باعتبار (غلامه منطلق) (١٣) .
- صغرى : باعتبار جملة الكلام (١٤) .

(١٣) أى باعتبار أن خبر المبتدأ (أبوه) فيها جملة ، هى (غلامه منطلق) .
(١٤) أى باعتبار كونها جملة واقعة خبراً عن مبتدأ ، هو (زيد) .
هذا ، وقد عرفنا إلى الآن من خلال كلام المصنف والشارح : ثلاثة أنواع من الجمل ، هى :
الكبرى ، والصغرى ، وذات الاعتبارين .
وبقى نوع رابع ، هو : لأكبر، ولاصغرى . مثل : زيد قائم ، وقام زيد . انظر - فى هذا النوع
الرابع - : الدسوقي : ٣٩٧ س ١٠٦ .

[ديباجة ختام الشرح]

، ثُمَّ هَذَا الْكِتَابُ - بِحَمْدِ اللَّهِ ،
 ، وَعَوْنِهِ ، وَحُسْنِ تَوْفِيقِهِ - عَلَى يَدِ : كَاتِبِهِ الْعَبْدِ ،
 ، الْفَقِيرِ إِلَى اللَّهِ - تَعَالَى - : حِجَازِيٍّ ، ابْنِ (١) الْحَاجِّ ،
 ، عَمْرِو النَّهَوَانِيِّ - فِي يَوْمِ الْأَرْبَعِ (٢) ، ثَالِثِ ،
 ، شَهْرِ رَمَضَانَ الْمَعْظَمِ قَدْرُهُ ،
 ، سَنَةِ ثَمَانِينَ وَتِسْعِمِائَةٍ ،
 ، غَفَرَ اللَّهُ لِكَاتِبِهِ ،
 ، وَلِوَالِدَيْهِ ، وَلِمَنْ ،
 ، قَرَأَ فِيهِ ،
 ، وَدَعَا لَهُمْ ،
 ، بِالْمَغْفِرَةِ ،

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بلغ مقابلة

الشيخ عبد الباسط ابن (١) محمد القرضي
 ملك الفقير رحمة ربه العتي

(١) هكذا بإثبات الهمزة .

(٢) هكذا في الأصل . وهو : الأربعاء . اللسان .

- ١٧٠ -

قسم: الفهارس

١- فهرس الآيات القرآنية

الصحيفة	الآية	السورة	الصحيفة	الآية	السورة
٦٦	الحمد لله	الفاتحة	٠٦٦	فمن أوتى كتابه	الإسراء
		وغيرها	١١٣	وإذا لا يلبثون خلفك إلا قليلا	الإسراء
١٥٠	أربعين ليلة	البقرة			
١٤٧	يود أحدهم لو يعمر البقرة ألف سنة	البقرة	١٤٥	نفسيهم من اليم ما طه غشيهم	
١٤٦	وأن تصوموا خير لكم	البقرة	١٢٩	ولى مدبرا	النمل، القصاص
١١٧	وما من إله إلا الله	آل عمران	١٤٦	أو لم يكفهم أنا أنزلنا	العنكبوت
١٥٢	ملء الأرض ذمها	آل عمران			
٠٤٧	يا ليتنا نرد ولا نكذب الأنعام بآيات ربنا	الأنعام	١٤٦	لكيلا يكون على المؤمنين حرج	الأحزاب
١٢١	تماما على الذى الأنعام أحسن	الأنعام	١٤٦	بما نسوا يوم الحساب	(ص)
١٤٧	وخضتم كالذى خاضوا التوبة	التوبة	١٥١	وفجرنا الأرض عيونا	القمر
١٥٠	أحد عشر كوكبا	يوسف	١٥٠	مقال ذرة خيرا	الزلزلة
٤٣	نحن نقص عليك أحسن القصص	يوسف			
١١٥	يوسف أعرض عن هذا	يوسف			

- ١٧٢ -

٢- فهرس الأحاديث الشريفة

<u>الصحيفة</u>	<u>الحديث</u>	<u>الصحيفة</u>	<u>الحديث</u>
١٥٩	أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أنى من قريش، واسترضعت فى بنى سعد	٤٧٠	يارب كاسية فى الدنيا، عارية يوم القيامة

٣- فهرس الأقوال المأثورة

<u>الصحيفة</u>	<u>القول</u>	<u>الصحيفة</u>	<u>القول</u>
١١١	إن الشاة لتجتر، فتسمع صوت - والله - ربها	١٠٦	من طابت سريرته، حمدت سيرته

٤- فهرس الأعلام والطوائف

<u>الصحيفة</u>	<u>الاسم</u>	<u>الصحيفة</u>	<u>الاسم</u>	<u>الصحيفة</u>	<u>الاسم</u>
٢٤	الأبدى	٢٣	زين الدين	٩٢	الكوفيون
٦٤	البصريون	١٥٤	سيبويه	١٣٦	ابن مالك
٩٦، ٨٧	أبو بكر	٢٤	شهاب الدين	٢٣	محمد
٢٣	جلال الدين	٢٣	عبد الرحمن	٦٤، ٢٩	ابن هشام

- ١٧٣ -

الصحيفة	الإسم	الصحيفة	الإسم	الصحيفة	الإسم
٢٣	الجلالى	٩٧	العرب	٦٦	ورث

١٥٤،٦٤،٣٨ ابن الحاجب ٩٦،٨٧ عمر

٩٤ الحريرى ٩٥،٨٧ العمران

٢٣ ابن القاسم

٥- فهرس الأشعار، وأنصاف الأبيات

الصحيفة	القافية	القائل	الصحيفة	القافية	القائل
٩٩	تقريب		١٠٩	أوبلا	
٩٩	تركيب		١٠٩	تعملا	
٥٤	الغدر		١٤٤	سعادا (عروض)	
١٤٧	المحتق	قتيلة بنت النضر	٤٦	حكومته (عروض)	الفردق
١٠٨	مستقبلا				

٦- فهرس المصادر والمراجع

١- الأشمونى (بحاشية الصبان - ط عيسى الحلبي - القاهرة)

٢- الأصول فى النحو (تحقيق: الفتلى).

٣- الاعلام للزركلى (ط الثالثة).

٤- إيضاح المكنون.

- ١٧٤ -

- ٥- النسيب تحقيق بركات. ط وزارة الثقافة، نشر : دار الكتاب العربي
(١٣٨٧ - ١٩٦٧)
- ٦- التصريح (بحاشية ياسين - ط عيسى الحلبي - القاهرة)
- ٧- تقريب النشر في القراءات العشر. (ط مصطفى الحلبي، الأولى ١٣٨١هـ -
١٩٦١م)
- ٨- حاشية الصبان على الأشموني
- ٩- حاشية ياسين على التصريح
- ١٠- شرح الكافية للرضي (المكتبة العلمية - بيروت)
- ١١- شرح كتاب الحدود في النحو : للفاكهي (بتحقيقنا - ط الأولى ١٤٠٨ -
١٩٨٨ - دارالتضامن بالقاهرة)
- ١٢- شرح مقامات الحريري: للشريشي
- ١٣- اللسان
- ١٤- معجم المؤلفين: لكحالة .
- ١٥- مقامات الحريري
- ١٦- مجمع الهوامع: للسيوطي (بعناية : النعساني - دار المعرفة - بيروت)
- ١٧- ابن يعيش (ط: عالم الكتب - بيروت - ومكتبة المتنبي بالقاهرة)

- ١٧٥ -

٧- فهرس الموضوعات

الموضوع	الصحيفة	الموضوع	الصحيفة
المقدمة	١٧	٣ - ١	
دواعى التحقيق	١٧	٢١ - ٤	(أ) قسم الدراسة؛
معتمد التحقيق	١٩	٦ - ٥	التعريف بصاحب الكتاب
منهج التحقيق	١٩٩ - ٢٢	١٦ - ٧	التعريف بالكتاب المحقق
(ب) قسم التحقيق :	٢٣	٧	كيف عرفت هذا الكتاب
ديباجة افتتاح الشرح	٢٣	٧	صفة هذا الكتاب
مقدمة الشرح	٢٤	٨	اسم هذا الكتاب
اشارة الشارح الى المتن وصاحبه ...	٢٥	١١	توثيق نسبة هذا الكتاب الى صاحبه
شرح تعريف النحو ...	٢٨	١٢	موضوع هذا الكتاب والغرض منه
شرح تعريف الكلمة ...	٣١	١٢	منهج هذا الكتاب
شرح تعريف الكلام ...	٣٢	١٥	شخصية الشارح فى هذا الكتاب
شرح تعريف الكلم	٣٣	١٥	هنات الكتاب .
شرح امثلة : الكلمة، والكلام، والكلم	٣٤	١٦	المؤلفات فى موضوع الحدود النحوية
شرح تعريف اللفظ...	٣٤	٢١ - ١٧	التعريف بمعالم تحقيق الكتاب المحقق؛
شرح تعريف التركيب ...	٣٥		
شرح أقسام الكلمة	٣٦		
شرح أقسام الإسم			

الموضوع	الصحيفة	الموضوع	الصحيفة
٦٣ شرح تعريفى الإعراب ...		٣٥ شرح أقسام الكلمة	
٦٥ شرح تعريفى البناء...		٣٦ شرح أقسام الاسم	
٦٩ شرح حال الأسماء والأفعال من حيث الإعراب والبناء		٣٦ شرح أقسام الفعل	
٧٦ شرح حال البناء من حيث..		٣٧ شرح أقسام الحرف	
٧٨ شرح تعريف جمع التكسير		٣٧ شرح تعريف الاسم ...	
٧٩ شرح تعريف جمع المؤنث السالم ...		٣٨ شرح تعريف الفعل ...	
٧٩ شرح تعريفى جمع المذكر السالم ...		٣٩ شرح تعريف الحرف	
٨٥ شرح شروط إعراب الأسماء الخمسة بالحروف ...		٤٠ شرح تعريف الاسم الظاهر	
٨٧ شرح تعريف التثنية		٤٠ شرح تعريف الاسم المضممر	
٨٨ شرح تعريف المثنى ...		٤١ شرح تعريف الاسم المبهم	
٨٩ شرح شروط التثنية		٤١ شرح تعريف الفعل الماضى .	
٩٨ شرح تعريف الاسم الذى لا ينصرف ...		٤٣ شرح تعريف الفعل المضارع	
١٠٥ شرح تعريف الفاعل ...		٤٤ شرح تعريف الفعل الأمر ...	
١٠٧ فائدة فى شرح شروط إعمال إذن النصب فى المضارع		٤٥ شرح خواص الاسم ...	
١١٤ شرح تعريف المنادى ...		٥٢ شرح خواص الفعل	
		٥٩ شرح بعض الأشياء التى هى كالتذييل ...	
		٦٠ شرح تعريف التنوين ...	
		٦١ شرح أقسام التنوين	

<u>الموضوع</u>	<u>الصحيفة</u>	<u>الموضوع</u>	<u>الصحيفة</u>
١٤٨ شرح تعريف التمييز		١١٦ شرح تعريف المبتدأ...	
١٥٣ فائدة في شرح ترتيب المعارف ..		١١٩ شرح تعريف الخبر ...	
١٥٧ شرح تعريف المصدر		١١٩ فائدة في متعلق الجار والمجرور، والظرف	
١٥٧ شرح تعريف الاستثناء ..		١٢٢ شرح تعريف المفعول به	
١٦٠ شرح تعريف الإضافة ..		١٢٣ شرح تعريف المفعول فيه ...	
١٦٤ شرح تعريف الجملة ..		١٢٤ شرح تعريف المفعول معه ...	
١٦٥ شرح أقسام الجملة باعتبار صدرها ..		١٢٧ شرح تعريف المفعول له ...	
١٦٦ شرح أقسام الجملة باعتبار كونها: كبرى، وصغرى ..		١٢٨ شرح تعريف المفعول المطلق ..	
١٦٩ ديباجة ختام الشرح		١٣١ شرح تعريف النعت ...	
١٧٠ (ج) قسم الفهارس:		١٣٤ شرح تعريف العطف ...	
١٧١ فهرس الآيات القرآنية		١٣٦ شرح تعريف التوكيد ...	
١٧٢ فهرس الأحاديث الشريفة		١٣٩ شرح تعريف البدل ...	
١٧٢ فهرس الأقوال المأثورة		١٤١ فائدة في شرح مواضع وجوب استتار الضمير، وجوازه	
١٧٢ فهرس الأعلام والشرف		١٤٣ شرح تعريف الموصول الاسمي	
١٧٣ فهرس الأشعار وأنصاف الآيات		١٤٥ شرح تعريف الموصول الحرفي ..	
١٧٥ فهرس المصادر والمراجع			
١٧٥ فهرس الدرر والبرقيات			

"والحمد لله الذي بنعمته
تتم الصالحات".

رقم الايداع القانونى بدار الكتب والوثائق القومية

٩٢/٢٧٥٦

I.S.B.N

977-00-5086-5

الناشر
وكالة الشروق للصعاية والإعلان
ت: ٣٤٧٩٦٣

الناشر
وكالة الشروق للطباعة والنشر
ت: ٣٤٧٩٦٣